www.kassioun.org

1177

الاثنين 03 حزيران 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

بروكسل ومليراتها.. ترسيخ سورية بوصفها «مغارة علي بابا»

[12]

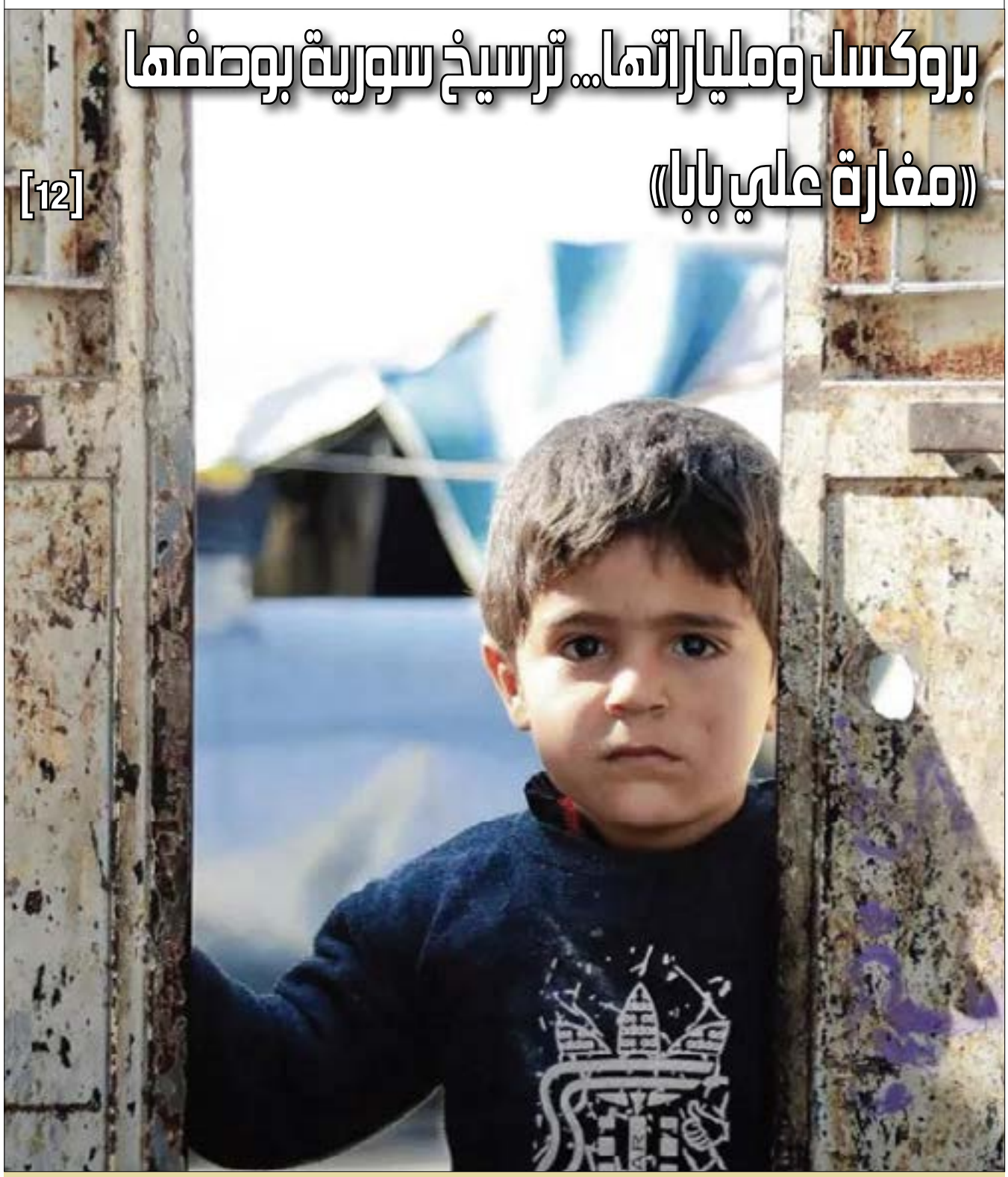

الافتتاحية

الوعود الغربية... طريق جهنم!

ما يزال مشروع «خطوة مقابل خطوة» الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية، وتشغّل الأوروبيين وبعض العرب كواجهة له، كلمة السر الأساسية التي تسمح بتفسير تفاصيل عديدة مما يجري في الملف السوري على المستويات المحلية والإقليمية والدولية.

جوهر المشروع كما أشرنا في مرات عديدة سابقة، هو عقد صفقة من تحت وفوق الطاولة مع الغرب، وبناءً على وعوده، بغرض نسف الحل السياسي القائم على 2254 من جهة، ومن الجهة الأخرى نقل سورية من تموضعها السياسي التاريخي إلى الضفة المقابلة، مع وعود بإنهاء العقوبات والحصار وترتيبات أخرى متعددة الجوانب بينها الأحاديث عن التعافي المبكر واللامركزية والبيئة الآمنة والمحايدة وإلخ.

مع ذلك، فإنّ دراسة سلوك أطراف الصفقة المفترضة، يدفع إلى التفكير بأنّ نقطة الالتقاء الفعلية ليست الصفقة بذاتها، بقدر ما هي الاتفاق الضمني على تقطيع الوقت وتكريس الأمر الواقع القائم، إلى حين يخلق الله ما لا تعلمون!

يضعنا هذا التقدير أمام احتمالين نظريين؛

الأول: هو أنّ هنالك تعويلاً فعلياً على وعود الغرب.

الثاني: أنّ هنالك محاولة لإطالة عملية التوازن فوق حبالٍ متعددة.

بالنسبة للاحتمال الأول، فإنّ ما ينبغي أن يكون واضحاً ومفهوماً، بحكم الأمر الواقع المعاش من جهة، وبحكم التجربة التاريخية الطويلة مع الغرب من جهة أخرى، هو أنّ وعود الغرب هي وعود كاذبة لن تتحقق. هذا الرأي بات واسع الانتشار على المستوى الشعبي والرسمي العالمي، بما في ذلك بين دول ثلاثي أستانا المتصلة مباشرة بالشأن السوري، والتي كان كلام المرشد الإيراني آخر ما حرر ضمنها في هذا السياق، بقوله: «الآن هم [الغرب] يخططون لمحاولة إخراج سورية من المعادلات الإقليمية بوسائل أخرى، بما في ذلك الوعود التي لن يحققوها أبداً».

أبعد وأعمق من ذلك، وبدراسة سلوك واشنطن تجاه من يفترض أنهم حلفاؤها، في أوروبا وفي الخليج العربي وتركيا وأماكن أخرى متعددة من العالم، فإنّ النتيجة المشتركة خلال عدة عقود متتالية، هي أنّه لم يعد لدى واشنطن ما تقدمه لـ«حلفائها»– ناهيك عن خصومها وأعدائها– سوى العقوبات والابتزاز والتهديدات؛ أي أنّ أي طرف جمعته علاقة قوية بواشنطن خلال العقود السابقة، لم يحصل منها على أي تنمية فعلية أو فوائد حقيقية، اللهم إلا اتقاء أذاها، وبشكل جزئي دائماً، لأنّ الأذى كان يصل في كل الأحوال... وهذا شأن القوى المتراجعة عالمياً، والتي تفقد أي قدرة على بناء مشاريع كبرى فعلية، ويصبح همّها هو تدمير مشاريع الآخرين.

بالنسبة للاحتمال الثاني المتمركز حول «تضييع الوقت» و«الانتظار»، وانطلاقاً من التجربة السورية؛ فربما كانت هذه السياسة صحيحة إلى هذا الحد أو ذاك قبل عقود، في ظل صراع دولي أقل حدة واتساعاً من الوضع الراهن، وأخذاً بالاعتبار أنّ سورية نفسها لم تكن ساحة مباشرة للصراع والحرب والدم والموت.

استنساخ السياسة السابقة اليوم ليس مجرد لعب على حافة الوطن، بل ودفع لهذا الوطن باتجاه الخراب والتهلكة والدمار الشامل.

بالمحصلة، فإنّ سياسة العصا والجزرة الغربية، والأمريكية خاصة، ربما تكون هي الهدف الاستراتيجي نفسه، وليست مجرد أداة للوصول إلى غاية نهائية مختلفة؛ فالفوضى الشاملة الهجينة المطلوب تعميمها وتعميقها في مجمل منطقتنا، وسورية ضمناً، هي الوصفة الأساسية المتبقية في جعبة الأمريكان.

لذلك كلّه، فإنّ القطع نهائياً مع الوعود الغربية، وتوفير إرادة سياسية وطنية حقيقية للذهاب باتجاه الحل السياسي الشامل على أساس القرار 2254، هما المخرج الوحيد من الكارثة، وهما الأداة الوحيدة في استعادة وحدة سورية والشعب السوري، وإنهاء الوجود الأجنبي على أراضيه...

شؤون عمالية

هل توجد عمالة فائضة؟

02

ملف «سورية 2024»

«صفقة بايدن» ... والمسافة بين الإعلام والساسة «الإسرائيليين» وبين الواقع...

06

شؤون محلية

جوقة منتقدين وانتقادات للمزيد من التعمية وتأبيد السوء!

09

شؤون عربية ودولية

حجم رهان الولايات المتحدة يساوي حجم خسارتها!

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

تساؤلات برسم النقاش والحوار

يرتفع مستوى الحراك العمالي في العالم، وخاصة في الغرب وأمريكا، من خلال أشكال متعددة من الممارسة على الأرض «مظاهرات – إضرابات – اعتصامات...إلخ» يقوم بها العمال، وذلك استناداً إلى مستوى الحريات السياسية والديمقراطية النسبي السابق، والذي يتغير الآن، وإلى درجة التنظيم وقوة الحركة النقابية الجديدة، التي تتكون في مجرى الصراع الدائر مع قوى النهب من أجل انتزاع حق الطبقة العاملة في التعبير بالطرق والأشكال التي يعبر فيها العمال عن مصالحهم وحقوقهم، وفي مقدمتها حقهم في توزيع عادل للثروة التي ينهبها لصوص القيمة الزائدة، مدعومين بقوانين تثبت لصوصيتهم وتجعل حياة العمال في أسوأ حالاتها، وغرباء عن إنتاجهم المجبول بعرقهم ودمائهم.

العمال في سورية تاريخياً ليسوا مستثنين من النهب لقوة عملهم، وما زالوا على هذه الحال، وخاضوا معاركهم من أجل تحسين شروط عملهم، ومن أجل تحسين مستوى معيشتهم، ومن أجل حقهم بالتعبير عن مصالحهم، عندما كانوا بعيدين عن الهيمنة والمصادرة لهذا الحق. ولكن الواقع الذي هم فيه منذ عقود، وما زال مستمراً، قد حالَ دون الاستمرار بما كانوا عليه لعوامل كثيرة، في مقدمتها مستوى الحريات السياسية والديمقراطية التي حدّت من قدرة الطبقة العاملة السورية على الدفاع عن قضاياها المختلفة. وبهذا يكون العمال في مقدمة الطبقات التي تضرّرت على مدار العقود الفائتة، من جراء السياسات الليبرالية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصةً خلال الأزمة الوطنية العميقة. حيث مكّنتْ هذه السياساتُ قوى النهب والاستغلال من التحكّم والسيطرة المطلقة على أرزاق البلاد والعباد، بينما العمال لم يتمكنوا من مواجهة هذه السياسات، وتُركوا لقَدَرهم يصارعون مِن أجل قوتِ يومهم حتّى نَخَر الفقر والجوع عظامَهم.

السؤال الملحّ الذي يكون حاضراً كلّما تمّ التطرّق لوضع العمال في مختلف الأوضاع المعيشية –من مكان العمل، والحقوق والقضايا المطلبية، ومستوى الحريات الديمقراطية النقابية والسياسية وغيرها – السؤال هو: لماذا لم تتمكن الطبقة العاملة السورية من الدفاع عن حقوقها بكل أشكالها وألوانها؟

هناك مجموعة من الأسئلة مستنتجة من السؤال الأساسي المطروح، وتشكل الإجابة عنها جزءاً من الإجابة على السؤال الأساسي، وتتوضح الصورة أكثر في حال شارك المهتمّون بالوضع العمالي من نقابيين وعمال وغيرهم، وأدلوا برأيهم للوصول إلى تقييم أقرب للدقة بخصوص الموضوع المطروح، خاصةً وأنّ الدورة النقابية الحالية قد شارفت على نهايتها، وهذا يعني ضرورة طرح النقابيين المرشّحين برامجَهم الانتخابية، وضرورة أنْ يختار العمّال ممثّليهم بملء حرّيتهم دون تدخّل أو وصاية من أيّ طرف... إلخ.

ومن هذه الأسئلة ما يأتي:

- ما هي المراكز الصناعية والخدمية التي تضم أعداداً كبيرة من العمال، وهل بقيت هذه المراكز على حالها كما كانت قبل الأزمة؟
- هل معامل القطاع العام التي تعمل حالياً تتمتع بوزن من حيث الإنتاجية وعدد العمال والكوادر الفنية المختصة؟
- هل لدى الحركة النقابية بواقعها الراهن، من حيث الدور والاستقلالية في القرار، القدرة على الدفاع عن الحقوق العمالية الاقتصادية والديمقراطية؟
- ماهي الطرق التي يدافع بها العمال حالياً لتحصيل حقوقهم؟
- هل للقوى السياسية دور من خلال العمل النقابي والعمالي في الدفاع عن الحقوق والمطالب العمالية؟
- هل هناك طلائع عمالية في التجمّعات العمّالية يمكنها تنظيمُ وتجميع العمال حول مطالبهم الأساسية؟
- هل هناك علاقة بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية الليبرالية وانخفاض مستوى الحريات السياسية والديمقراطية النقابية المانع لأيّ حراك عمالي يطالب بحقوقه؟

هل توجد عمالة فائضة؟

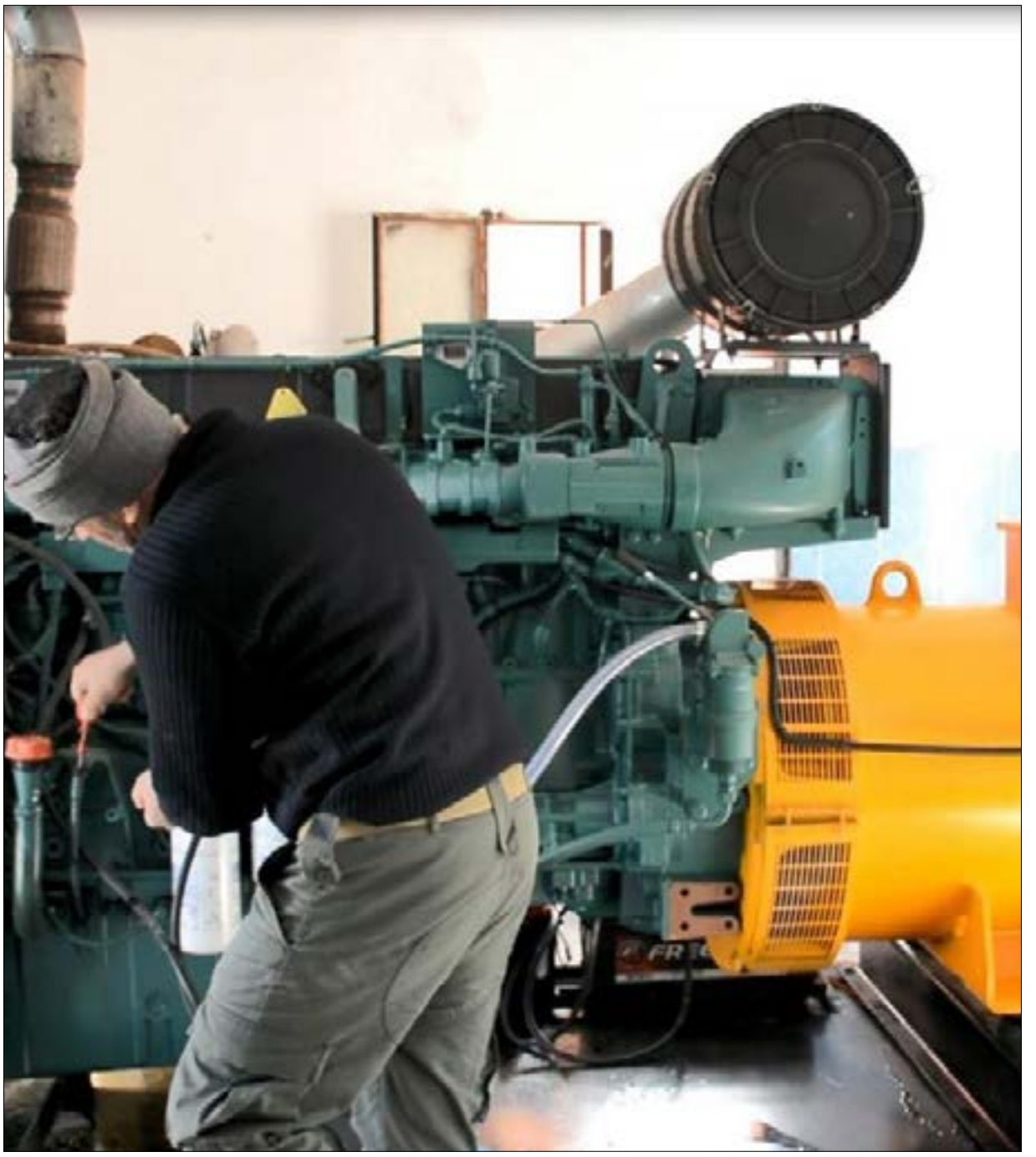

مجدداً تثار على صفحات ومواقع التواصل الاجتماعي وفي الاجتماعات الحكومية مسألة «العمالة الفائضة» كما يطلقون عليها. وهذه ليست المرة الأولى التي تثار فيها مسألة العمالة الفائضة من جهات عدة، فقد تم طرحها مراراً قبل الأزمة، وكما صرح طارحوها فإنها لم تلقَ استجابةً تفضي إلى حلّها من قِبَل الحكومات السابقة والحالية التي تعتبرها «ضاغطة على موارد الدولة» و«تشكل عبئاً يمنع الحكومات من زيادة الأجور أو تحسين الوضع المعيشي».

«العمالة الفائضة» في مؤسسات الدولة والقطاع العام إحدى القضايا الأساسية، التي لم يكن قبل فترة الحرب يختلف اثنان على ضرورة معالجتها بما ينعكس إيجابياً على إنتاجية تلك المؤسسات، ومن دون التسبب بأي تأثيرات سلبية على الوضع المعيشي للعاملين المصنفين ضمن فئة «العمالة الفائضة»، لكن، ورغم الكثير من المقترحات التي قدمت، إلا أن الحكومات المتعاقبة فضّلت تجاهل المشكلة ودفعها للتفاقم.

ولكن السؤال الأساسي المفترض طرحه هو: هل هناك «عمالة فائضة» حقّاً أم أنّ المشكلة هي سوءُ التوزيع للقوى العاملة؟ وهل إذا حُلّ سوء التوزيع هذا سيؤمّن شروط عمل تنعكس على الإنتاج إيجاباً؟

وهل طرح المشكلة الآن تحت مسمّى «عمالة فائضة» يتلاءم مع الواقع الذي تعيشه المعامل والمنشآت الخدمية التي تعاني، بالعكس، من نقص حادّ «وليس من فائض» باليد العاملة؟

جميع التقارير النقابية والتصريحات التي يدلي بها أصحاب الشأن فيما يتعلق بوزارة الصناعة وغيرها من الوزارات تقول إنّ النقص شديدٌ باليد العاملة، وخاصةً العمال المهنيين القادرين على إدارة الآلات وصيانتها. وسبب النقص هذا معروف لدى الجميع؛ وهو ضَعف الرواتب والأجور، الأمر الذي يجعل العمّال المَهرة يبحثون عن فرص عمل أخرى، إمّا في القطاع الخاص الذي يعاني هو أيضاً من هذا النقص، أو بالسفر إلى خارج البلاد. وطرح مسألة «العمالة الفائضة» في هذه الأوضاع الكارثية التي تتعرض لها المعامل والصناعات في كلا القطاعين يعني تصفية ما تبقى من اليد العاملة، خاصة مع انتفاء المعايير التي تحدد الفائض، وهو ليس فائضاً من العمال.

المطروح لمعالجة هذه المسألة، كما هو جارٍ في النقاشات، عدة اقتراحات منقولةٌ من تجارب دول أخرى مرّت بحالتنا التي تمر بها اليد العاملة «الفائضة»، والاقتراحات تمّت الإشارة إليها من تجارب البرازيل وبولندا والإكوادور، وهي سياسات اعتمدت واحدةً أو أكثر من السياسات التالية: «منح حوافز التقاعد المبكر والتسريح الطوعي –وهُما الأسهل– ثم التسريح الإلزامي، ثم تدريب الموظفين والعمال الخارجين من الخدمة وإعدادهم للتوظيف في القطاع الخاص أو لإقامة أعمال حرة، فضلاً عن التوجيه المهني والسعي لإيجاد وظائف منتجة لهم، ومنح تعويضات البطالة لفترة محدودة».

الاقتراح الحكومي الأخير في سياق إعادة الهيكلة للقطاع العام هو نقل العمال «الفائضين»، والمقصود هو نقل العمال الموجودين في المعامل المتوقفة عن العمل وغيرها من المنشآت بسبب الأزمة، إلى مواقع عمل أخرى.

إنّ طرح مثل هذه الاقتراحات لحل مسألة «العمالة الفائضة» هو اختلاق مشكلة جديدة، خاصة في مثل ظروف بلادنا الحالية، وقد تكون خطوة باتجاه تصفية ما تبقى من معامل القطاع العام بتصفية العمال المتبقين فيه لأن هذا الكلام لم يأت من فراغ، بل إنّ قائلاً قد قال قبل الأزمة حول القطاع العام: «لماذا نتصارع حول القطاع العام، لندعْه يموت موتاً سريرياً»، ويبدو أن الحكومات المتعاقبة قد أخذت بهذه النصيحة وتقوم بتطبيقها على ما تبقى من معامل ومنشآت.

الفقر في ازدياد

تعتبر الأزمات تاريخياً كاشفاً حقيقياً لمشاكل المجتمع الاجتماعية والاقتصادية المتراكمة. وقد أظهر انفجار الأزمة في البلاد أن الفقر ليس وليد انفجار الأزمة، لكنّ تصاعد وتيرة هذه الأزمة وبالأخصّ في الجانب الاقتصادي قد ساهم في ازدياد معدلات الفقر في البلاد، وضرب مختلف القطاعات الإنتاجية من صناعة وزراعة وغيرها. وصنفت سورية من قبل منظمة العمل الدولية ضمن أوائل الدول في نسب البطالة المرتفعة.

■ نبيل عكام

البطالة تعني انعدام الدخل وبالتالي الفقر بشكل عام، غير أنّ مشكلة الفقر في البلاد ليست عدد العاطلين عن العمل فحسب، بل هي مشكلة فقر اجتماعيّ عام مرتبط بعدم عدالةً توزيع الثروة الوطنية، وعملية الإفقار هذه تصب في مصالح قوى النهب والفساد، حيث ما زال القرار الاقتصادي والسياسة الاقتصادية في خدمة مصالحها.

تقاس مؤشرات الفقر مقارنة بحصة الإنفاق على وسائل العيش الضروري من الدخل وفق حدٍّ لا يتجاوز 60% من الدخل على وسائل العيش الضرورية من غذاء وكساء بالدرجة الأولى. إنّ كافة العاملين بأجر في سورية وخاصة لدى الدولة والقطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أدنى من مستوى الحد الأدنى للمعيشة، وهذا الدخل لا يكفي الاحتياجات المطلوبة للغذاء فقط. وهذا يمكن أن ينطبق أيضاً على قطاع الحرفيّين والعاملين لحسابهم الخاص، نتيجة انخفاض الأجور، حيث حدّها الأعلى لا يصل إلى الحد الأدنى لمتطلبات المعيشة. والجدير بالذكر أنّ القطاع غير المنظم يشمل ما يفوق 40% من قوة العمل المتبقية وهم أسوء حالاً من حيث مكان العمل وشروط العمل وساعات العمل والأجور أيضاً.

ما زالت ظروف العمّال تواجه صعوبات كثيرة، حيث إنّ العامل يقضي طوال وقته من أجل الحصول على عمل أو أكثر يكسب بواسطته رزقه، بينما الأجر الذي يحصل عليه لا يكاد يسدّ الرمق، ولا يمثّل هذا الأجر إلّا الجزء البسيط الذي لا يُذكَر أمام أرباح قوى الفساد والنهب. إنّ الأزمة العميقة التي تشهدها البلاد وفي المقدمة منها انحدار مؤشرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي إلى حدود غير مسبوقة، هي أزمة تتعمق مع السياسات التي تنتهجها الحكومة التي تؤدي إلى تكثيف الاستغلال في ظل شروط عمل غير لائقة.

فمهما تحسنت أوضاع العمال في ظل اقتصاد السوق الليبرالي المبني على مصالح قوى الفساد والنهب، فإنه سرعان ما يتم الإجهاز على التحسن، تلك طبيعة هذا الاقتصاد. إنّ تحرر وتحرك العمال من أجل حقوقهم يصطدم بجهاز الدولة الذي هو أداة بيد هذه القوى التي تعمل على إخضاع العمال والمضطهدين عامة. ففي أبسط نزاع أو خلاف بين العمال وهذه القوى يمكن أن يحصل تدخُل أجهزة الدولة إلى جانب تلك القوى.

ومختصر القول، إنّ وضع العاملين بأجر اليوم في خطر كبير. فالكوارث التي تسببها ظروف اليوم من سوء معيشية وغيرها لا تعود إلى العمل في حد ذاته ولا إلى العمال، بل إلى العلاقات الاقتصادية الاجتماعية القائمة على تمركز الاحتكار لقوى الفساد. وتلك السياسات الاقتصادية التي تسير وفقها الحكومات التي تسعى إلى إنهاك الصناعة الوطنية في القطاع الخاص وقطاع الدولة وكل ما يتعلق بالإنتاج وتحويل البلاد إلى ساحة مضاربات مالية لا تمتّ بصلة إلى الإنتاج بكل أشكاله، الصناعي والزراعي. وإذا لم تمارس الحركة النقابية سياستها الطبقية المنحازة إلى الطبقة العاملة التي تمثلها بوعي فإنها سوف تمارس سياسة أعداء الطبقة العاملة والحركة النقابية دون وعي.

الطبقة العاملة

المغرب: إضراب العاملين بقطاع الصحة

قرر التجمع النقابي الوطني بقطاع الصحة في الرباط مواصلة التصعيد دفاعاً عن مطالب عمال الصحة، بالأجور وحقوقهم القانونية ومكتسباتهم المهنية من خلال تنفيذ إضرابات ووقفات احتجاجية لمدة 3 أيام كل أسبوع، بدءاً من 28 أيار حيث حدّد التجمع الأيام التي سينفذها خلالها حتى عيد الأضحى. واستنكر بيان للتجمع النقابي الوطني بقطاع الصحة تجاهل الحكومة مطالب العمال والاتفاقات الموقّعة مع النقابات بشأن تحسين الأوضاع المعيشية التي تم التوافق عليها خلال المفاوضات مع اللجنة الحكومية. كما استنكر ازدواجية خطاب الحكومة التي تدّعي بأنها تريد إصلاحاً عميقاً للمنظومة الصحية، وفي الوقت نفسه تتنكر لحقوق العاملين؛ الركيزة الأساسية للإصلاح. ويضم التجمع ثماني نقابات ممثّلة لعمال قطاع الصحة.

نقابة عمال سامسونغ للإلكترونيات تدعو إلى الإضراب

دعت نقابة العمال التي تمثل آلاف العاملين في شركة سامسونغ للإلكترونيات إلى الإضراب العام عن العمل في شركة التكنولوجيا الكورية الجنوبية يوم 7 حزيران. وذلك للمطالبة بزيادة الأجور واستخدام إجازاتهم مدفوعة الأجر. وتقول النقابة إن عدد أعضائها يبلغ ما يقارب 28 ألف عضو، وهذا ما يمثل أزيد من خُمس إجمالي القوى العاملة في الشركة. وقال ممثل النقابة خلال مؤتمر صحفي له: «إننا نعلن الإضراب في مواجهة إهمال الشركة للعمال. لم يعد بإمكاننا تحمل الاضطهاد ضد النقابات العمالية بعد الآن». وتجري النقابة مع إدارة شركة سامسونغ للإلكترونيات مفاوضات منذ بداية هذا العام بشأن الأجور، لكن الجانبين فشلا حتى الآن في التوصل إلى اتفاق. وتطالب النقابة بزيادة الرواتب بنسبة 6,5% ومكافأة مرتبطة بأرباح الشركة.

كندا: عمال WM ينهون إضراباً عن العمل

صادق أعضاء النقابة في شركة Waste Management الكندية على عقد جديد مدته ثلاث سنوات يوم 28 أيار، منهين بذلك إضراباً استمر لمدة شهر تقريباً. يتناول العقد الجديد الذي صوت عليه أعضاء النقابة في 28 أيار، المجالات الرئيسية في جوهر الإضراب، بما في ذلك العمل الإضافي وتحسين السلامة المهنية. وتشمل المكاسب زيادات في الأجور للعاملين بما يتوافق مع القيمة السوقية الحالية. وسيحصل جميع الأعضاء على مكافأة بقيمة 300 دولار. قالت رئيسة النقابة الوطنية: «لقد عملت لجنتنا بجدّ لوضع معايير حول متطلبات واحتياجات أعضائنا لتحقيق التوازن بين العمل والحياة. نعلم جميعاً أن التوازن بين العمل والحياة أمر مهم لحيوية القوى العاملة ويساهم في رفاهية أسر العمال، نحن فخورون بأعضائنا لدفاعهم عن بيئة عمل أكثر صحة».

إضراب عمال العبّارات في سان فرانسيسكو

خرج عمال الاتحاد الذين يديرون قوارب ألكاتراز سيتي من العمل صباح يوم السبت 25 أيار. وساروا في خطوط الاعتصام احتجاجاً على ما قالوا إنها «ممارسات العمل غير العادلة» في مفاوضاتهم لعقود عمل أفضل. قال رئيس مجلس المشرفين في سان فرانسيسكو مظهراً دعمه للعمال والنقابات: إنّ الإدارة لم تتفاوض بشكل عادل وسحبت المحادثات لمدة عام ونصف. وأفاد رئيس اتحاد النقابة بأنّ الإدارة لم تقدم أيّ شيء ملموس، وتتهرّب باستمرار من النقاشات دون التحرك حيال القضايا الرئيسية. وأضاف «لقد كنا ننتظر رداً على حزمة الاقتصاد لدينا لعدة أشهر، وقيل لنا إننا سنستجيب لاقتراحنا الاقتصادي في الاجتماع الأخير نحن ملتزمون بالاستمرار في المفاوضات بحسن نية ونعمل بجد للوصول إلى اتفاق مفيد للطرفين».

حقوق العمال في القانون الدولي

تجتمع منظمة العمل الدولية في الرابع من هذا الشهر وهو اجتماع دوري يضم أطراف الإنتاج الثلاثة ممثلي العمال وارباب العمل في القطاع الخاص وممثلي الحكومات. يناقش هذا الاجتماع كل القضايا التي تهم العاملين بأجر كما تسميها منظمة العمل الدولية وتصدر عنه قرارات ودراسات ولكن تنفيذ هذه القرارات يكون خاضعاً لمواقف الدول من حقوق العمال وكذلك قوة الحركة النقابية في هذه البلاد أو تلك على انتزاع الحقوق العمالية من نهّابي قوة عملها.

نعرض في هذا التقرير حقوق العمال كما يراها القانون الدولي...

القانون الدولي كحقل خاص من القانون يرمز إلى مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين أشخاص القانون الدولي وعلى رأسها الدول والمنظمات الدولية وهدفه الرئيسي هو فض النزاعات بين الدول بالطرق السلمية.

ولم يعترف القانون الدولي إلى حد الآن بالأفراد كأشخاص للقانون الدولي بصورة كاملة، بل يتعامل معهم من خلال دولهم إلا على بعض المستويات الإقليمية كحماية حقوق الإنسان في إطار المجلس الأوروبي.

حقوق العمال تقع أيضاً في إطار حقوق الإنسان التي لا تتم حمايتها بصورة فعالة في القانون الدولي.

ومصطلح العمال نفسه يختلف في القانون الدولي عما عليه عند التعريفات الاقتصادية والسياسية، إذ إنه من الناحية الاقتصادية يعتبر العمل أحد عوامل الإنتاج الثلاثة أي الأرض ورأس المال والعمل «رأس المال البشري».

ومن الناحية السياسية أي الأيديولوجية، خاصة الماركسية يشار إلى العمال كالطبقة المنتجة المهمش دورها والتي تضطر إلى تأجير جهدها في المجتمع الرأسمالي.

القانون الدولي لا يميز هنا بين أي فئة معينة من العاملين مقابل الأجر ولهذا يستخدم القانون الدولي مصطلح العاملين بدل العمال.

الأهداف الرئيسية للقانون الدولي في مجال حماية حقوق العمال:

1 – تنظيم المنافسة، من المعلوم بأن الدول والشركات هي في منافسة اقتصادية مستمرة فيما بينها والمنافسة هذه تكون بصورة رئيسية في مجال أسعار السلع المنتجة حيث تدنّي أسعار السلع يعتبر امتيازاً تسويقياً للمنتج. وهناك مخاوف بأن تجرى هذه المنافسة في مجال الأسعار على حساب العمال كعامل إنتاج متغير قبل الأرض ورأس المال أي استغلال جهد العمال من خلال دفع أجور غير عادلة لهم من أجل خفض أسعار السلع في السوق لصالح تقوية المنافسة. ولهذا فإن القانون الدولي يسعى إلى حماية العمال من أجل الحصول على أجور عادلة مقابل عملهم.

2 – دعم السلم الدولي، من المعلوم بأن اللا عدالة في المجال الاجتماعي في دولة ما تشكل أيضاً خطراً على المجتمع الدولي ككل لأنها يمكن أن تؤدي إلى ثورات وحروب داخلية، ولهذا فإن القانون الدولي يحاول بجهد نشر العدالة في العالم خدمة للسلم الدولي.

3 – نشر العدالة الاجتماعية، من البديهي بأن النمو الاقتصادي في دولة ما لا يعني بالضرورة التقدم الاجتماعي. وفي بعض الحالات تمنح الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب التقدم والرفاه الاجتماعي، وغالباً ما يكون العمال من بين أوائل الضحايا، ولهذا فإن القانون الدولي يسعى إلى إيجاد توازن بين النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي.

4 – تطوير قوانين العمل الوطنية، إن القانون الدولي من خلال وضعه المعايير في مجال حماية حقوق العمال يضع سقفاً قانونياً للقوانين الوطنية المختصة بحقوق العمال لا يجوز تجاوزه كحظر عمل الأطفال وتحسين ظروف العمل والمساواة في الأجور مثلاً.

5 – دعم حركات الإصلاح، القانون الدولي من خلال إصداره لتوصيات وعقد معاهدات دولية يشكل مصدر إلهام للمطالبين بحقوق العمال وتحسين ظروفهم من قبل منظمات المجتمع المدني وحتى الحكومات وتمنح هذه المطالب شرعية دولية.

القانون الدولي كأي حقل آخر من القانون يحتاج إلى آلية معينة لغرض تأدية واجباته في تطبيق وتنفيذ قواعده كما هو الحال في القوانين الوطنية حيث هناك المحاكم التي تطبق القانون والأجهزة التنفيذية التي تنفذ قرارات المحاكم. ولو أن الأمر يختلف نوعاً ما في القانون الدولي إلّا أنه يفتقر على المستوى الدولي إلى آلية تنفيذية مركزية وأن الدول تعتمد إلى حد كبير على حق الثأر أي الرد بالمثل.

وآلية القانون الدولي لحماية حقوق العمال على المستوى الدولي هي منظمة العمل الدولية.

القانون الدولي يحتاج إلى آلية معينة لغرض تأدية واجباته في تطبيق وتنفيذ قواعده كما هو الحال في القوانين الوطنية حيث هناك المحاكم التي تطبق القانون والأجهزة التنفيذية التي تنفذ قرارات المحاكم

منات التوصيات والمعاهدات لمنظمة العمل الدولية

غزارة اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بحقوق العمال لها مدلولات، المدلول الأول، سلبي لأن القانون بصورة عامة يسعى إلى فض النزاعات في المجتمع بصورة سلمية وإصدار قانون ما يعني بأن هناك نزاعاً مسبقاً وغزارة الاتفاقيات المتعلقة بحقوق العمال تدل على أن هناك خروقات كثيرة لحقوق العمال وإلا لما كانت هناك حاجة لتنظيمها قانونياً. والمدلول الثاني، إيجابي لأنه يثبت بأن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي تجاه خروقات حقوق العمال.

حماية دولية غير فعالة

اهتمام القانون الدولي بحقوق العمال لا يعني بالضرورة بأن هذه الحماية فعالة أيضاً. ولو أن مشكلة فعالية القانون الدولي هي مشكلة عامة وليست متعلقة فقط بمجال حماية حقوق العمال، ولكن المشكلة هذه تظهر بصورة خاصة في هذا المجال لكون العمال فعلاً هم طبقة مهمشة يصعب عليها الدفاع عن حقوقها. وسبب العجز هنا يعود إلى ضعف الآليات المستخدمة لحماية حقوق العمال، أي إن الاتفاقيات الدولية والتوصيات تفتقر إلى آلية تنفيذية فعالة كمحكمة خاصة بها مثلاً، تصدر قرارات ملزمة للدول الأعضاء يستطيع العمال اللجوء إليها في حالة خرق حقوقهم. لذلك فإن الاتفاقيات والتوصيات الموجودة في إطار منظمة العمل الدولية يمكن اعتبارها من ضمن ما يعرف بالقانون الناعم، أي القانون غير الملزم مادياً بل أخلاقياً لضعف آلية مراقبة تنفيذه.

فمثلاً لو أخذنا عينة من هذه المعاهدات كاتفاقية تحديد مستويات الحد الأدنى للأجور لسنة 1970 المادة 12، واتفاقية حماية حقوق المهاجرين لسنة 1975 المادة 22، واتفاقية حماية حقوق الضمان الاجتماعي لسنة 1982 المادة 26، واتفاقية حظر عمل الأطفال لسنة 1999 المادة 14، نرى بأن آلية كل هذه الاتفاقيات ضعيفة جداً إذ تنص كل هذه المواد التي تم ذكرها أعلاه على أن مجلس إدارة منظمة العمل الدولية يقدم تقريراً إلى المؤتمر السنوي العام حول تطبيق الاتفاقية المعنية من قبل الدول الأعضاء وهي آلية ضعيفة جداً لا تتعدى توبيخ الدولة العضو في الاتفاقية في حالة خرقها لاتفاقية من هذا النوع. فمثلاً بالرغم من اتفاقية حظر عمل الأطفال فإن هناك عشرات الملايين من الأطفال يعملون في دول العالم الثالث وتحت ظروف قاسية جداً ومنظمة العمل الدولية لا تستطيع عمل شيء يذكر لمحاربة هذه الظاهرة.

ومع هذا فإن منظمة العمل الدولية تنجز عملاً عظيماً في مجال رفع الوعي لصالح حماية حقوق العمال لدى كافة الأطراف ووضع الخطوط العريضة لحماية هذه الحقوق، يجب على الدول أن تهتدي بها عند صياغة قوانين العمل الوطنية.

لك بلاطات المفقرين تعفّشت مع حياتهم من زمان!

في ندوة عقدت في غرفة تجارة دمشق، وبغض النظر عن كل مجرياتها وتفاصيلها، بس الملفت فيها أنو فجأة خطر عبال أحد أعضاء غرفة التجارة إنو هدف الترويج للاستثمار الخاص بهي المرحلة هو سحب الأموال من تحت البلاطة!

وقال إنو لازم نشتغل على حلول استثمارية تحفز السوريين على تحرير الأموال المدخرة في منازلهم سواء نقود أو ذهب!
تماماً صار هالحكي ومو مزح!
فعضو غرفة تجارة دمشق عم يطلب منا نقب البلاطة ونطلع ثروانتا يلي مخبينها تحتها... ويلي برأيو مو قليلة!
والمواطن صار من وقت ما سمع بهالحكي عم يدور ويفتل ببيته وهو عم يدوّر عن البلاطة اللي بيقصدها عضو غرفة التجارة... وما عم يطلع مع هالمواطن غير شغلات بدها تصليح... وهو ما معو مصاري ليصلحها أو لتأمين قيمة غراض لازم يشتريها وما معو!
ويبدو إنو عضو غرفة التجارة يا عايش بغير كوكب أو نسيان إنو نحنا بالأساس فكينا البلاطة من زمان وبعناها... مو بس قبيناها!
هاد غير العالم يلي صحيو ما لقو بلاطهم وعفش بيتهم أساساً... يلي تعفش إلى مكان مجهول ولمصلحة شخص مجهول!
فبالوقت يلي فيه ناس عم تبيع عفش بيتها لتأمن حق أكل أو وجبة مو مشبعة لولادها... في مين لسا معتبر إنو الناس معها مصاري وذهب مخبّا في مكان ما! ولازم تطالعهن كرمال عيون التجار ليستثمروهن!
وهاد على فكرة مو محصور بعضو غرفة التجارة اللي حكى أو بالقطاع التجاري عموماً... كمان الحكومة نفسها كأنها عندها نفس الفكرة... مشان هيك عم تجور ع الناس بجرعات الفقر والجباية كل فترة...!
بس يا ترى السوريين لسا معهم مدخرات؟
بالمنطق وبعد كل يلي مر أكيد ما ضل مدخرات ولا سيولة ولا أملاك ولا دهب ولا حتى بلاط... لك في ناس عايشة ببيوت ع العظم مو بس بلا بلاط... وكمان بلا بواب وشبابيك!
لك الغالبية من السوريين مو بقيان عندهم غير التعب والتياب البالية اللي عليهم!
والسؤال اللي بيخطر ع البال هل عن جد هي سياستكن لتشجعوا الاستثمار الخاص... وتعملو شركات مساهمة؟
إنو تاخدو كل شي من الناس... حتى يلي تحت البلاطة... إذا كان بقي شي تحتها!
يعني الإنجازات النهبوية الرسمية وغير الرسمية خلال السنين الماضية مو بس طالت اللي فوق البلاطة... كمان استولت ع اللي تحتها من زماااااان...!!
بس ياريت لو تروحو تشوفو يلي عندو بلاطات كبيرة كتير ومخبي تحتها ما فتح ورزق من أموال منهوبة... وتطلبو منو يقب البلاطة شوي ويستثمر جزء من أمواله المكدسة سواء «نقود سورية أو دولارية أو ذهب...» واللي فعلاً ممكن ينقال عنها مو قليلة أبداً... والكل بيعرف أصلاً من جيوب مين انسحبت ولوين راحت!
لك حبيباتنا التجار وأصحاب الفعاليات التجارية بالبلد... والحكي للحكومة والرسميين كمان... ياريت وقت تعملوا ندوات ومؤتمرات تحلو عن ياقتنا... بلا ما تطلعوا بنتائج دائماً تنطبش براسنا... وعلى أساس عم تفكروا بحلول لواقعنا المرير...!
والأحسن ياريت لو تعرفو رأي الناس... وتتعودوا تسمعوا صوتهم وتشوفوا همومهم... لأن مو ناقصهم هم ونكد فوق همومهم ونكدهم اللي إنتو السبب فيه!!

خبر عام وتعليق هام... نسبة الإنفاق الصحي في سورية لا تتجاوز 4% من الدخل القومي

يقول الخبر: نقيب الأطباء: نسبة الإنفاق الصحي في سورية لا تتجاوز 4 بالمئة من الدخل القومي، معتقداً أن قيمة الإنفاق أقل من 100 دولار للفرد في السنة، على حين يشكل الإنفاق الصحي في الدول الصناعية ما قيمته بين 8 إلى 14 بالمئة من الدخل القومي.

تعليق: من قليل اللي صار بالوضع الصحي للناس... وضع الخدمات الصحية بالمشافي الحكومية من سيء لأسوأ... والحكومة سنة عن سنة عم تاكل جزء من مخصصات الإنفاق العام ع الصحة... والألعن من هيك إنو ح يدخل القطاع الخاص ع المشافي العامة كمان... يعني بسلامتك يا فقير يمكن تموت من أتفه الأمراض...!!
يقول الخبر: وزير الاتصالات: الآمال كبيرة على دخول المشغل الثالث للخدمة بالموعد المحدد من قبله في أيلول القادم لتحسين التغطية الخلوية، علماً أنه تم إلزام شركات الاتصالات الخلوية بتركيب مولدات ديزل ببعض المحطات وتركيب بطاريات ليثيوم في بعضها الآخر ومع استجابتها انعكس ذلك على تحسن الشبكة الخلوية.
تعليق: كأن هالحكي صار مكرر كزا مرة خلال السنين الماضية من وقت منح الترخيص للمشغل الجديد... أما عن الآمال فهاد حديث تاني... لأن ما منعرف هي الآمال بالنسبة لمين... فالأكيد مو إلنا لأن جربنا الحكي الرسمي عن تحسين الخدمة ع بلا طعمة... الخدمة سيئة ومستمرة بالسوء وفوقها أسعار كاوية...!
يقول الخبر: وزير الصناعة: على الرغم من القيود الكثيرة المفروضة على قطاع الصناعة خلال الفترة الماضية وما تعرضت له من التدمير الممنهج والحرب الاقتصادية المتمثلة بالإجراءات الأحادية المفروضة على سورية أو من خلال الاحتلال المباشر لمصادر الطاقة والمواد الأولية، بقي قطاع الصناعة من الركائز المهمة الداعمة للاقتصاد الوطني، وقد شهد خلال السنوات الأخيرة تطوراً ملحوظا سواء على مستوى عدد الشركات المرخصة في القطاع الخاص أم عدد الشركات التي تمت إعادة تأهيلها ودخلت في العملية الإنتاجية.
تعليق: لك قطاع الصناعة بأسوأ حالاته... لا تطوّر ولا توسع... على العكس عم يتراجع وينكمش سنة ورا سنة... إن كان عام أو خاص... بس الحكي ببلاش ومع هيك نحنا ملينا من الحكي الرسمي عن العقوبات والحرب والتدمير لتبرير السوء...!
يقول الخبر: وضعت وزارة النفط والثروة المعدنية بئر جحار-101 الغازي بالإنتاج، بعد عمل دؤوب خلال وقت قياسي، في خطوة تثبت قوة العزيمة والمثابرة السورية. وأوضح وزير النفط أن الغاز المنتج من البئر سيتم تحويله مباشرةً إلى محطة جحار، ومنها إلى معمل غاز حيان، ثم إلى الشبكة الغازية الوطنية.
تعليق: ياما سمعنا عن آبار غازية تم وضعها بالإنتاج والخدمة... بس ولا مرة حسينا بإيجابيات تشغيلها... لا على مستوى الطاقة الكهربائية ولا على مستوى تخفيض تكاليفها... لك ياريت لو نعرف وين عم يروح هالغاز إذا محطات التوليد على حالها من حجم الإنتاج؟!
يقول الخبر: تفقد رئيس مجلس الوزراء مراحل الإنجاز والعمل في أول مشروع تشاركي بين القطاعين العام والخاص في مجال الكهرباء، وذلك في محطة دير علي بمحافظة ريف دمشق.
تعليق: الله يتم ع المستثمر المحظي اللي تركبت التشاركية الاستثمارية ع قياسو... بس المهم بكل الموضوع نحنا شو ح نستفيد من هالتشاركية... ولا الفائدة بس للمستثمر؟!

«صفقة بايدن» ... والمسافة بين الإعلام

أعلن الرئيس الأمريكي بايدن يوم الجمعة الماضي عن مقترح لإنهاء الحرب في غزة، وقال: إنه مقترح «إسرائيلي»، ولم يتبقَ إلا أن توافق حماس عليه بعد أن تم إرسال المقترح إليها من خلال الوسطاء في قطر. يتكون المقترح من ثلاث مراحل، تبدأ بوقف إطلاق نار يستمر لمدة ستة أسابيع تقوم قوات الاحتلال خلالها بالانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان في غزة، والسماح بدخول المزيد من المساعدات الإنسانية، وستشمل كذلك تبادل بعض الأسرى «الإسرائيليين» بأسرى فلسطينيين، ومن المفترض أن تؤدي الصفقة في نهاية المطاف إلى «وقف دائم للأعمال العدائية» وخطة إعادة إعمار واسعة النطاق في غزة.

■ مركز دراسات قاسيون

وأضاف بايدن في كلمته التي أعلن فيها عن المقترح: «أعلم أن هنالك في إسرائيل أشخاصاً، بما في ذلك في الائتلاف [الحكومي]، لن يوافقوا ويريدون مواصلة الحرب – والمختطفون ليسوا مهمين بالنسبة لهم. أقول لشعب إسرائيل، كمؤيد منذ فترة طويلة لإسرائيل، والرئيس الوحيد الذي زار إسرائيل أثناء الحرب، أطلب منكم الرجوع خطوة إلى الوراء والتفكير فيما سيحدث إذا فقدنا هذه الفرصة».

وقبل أن نلقي نظرة على ما ورد في الإعلام «الإسرائيلي» حول المقترح، من الجدير بالذكر أن بايدن «حث» حماس على القبول بالصفقة وعلى «ألا يضيعوا هذه الفرصة لإنهاء الحرب»، وكأن حماس هي التي عرقلت الوصول إلى اتفاق يؤدي إلى وقف إطلاق للنار وتبادل للأسرى بين الطرفين، وكأنه نسي أن «إسرائيل» هي التي كانت قد رفضت الصفقة الأخيرة، والتي قدمتها واشنطن قبل أسابيع ووافقت عليها حماس، وكان الطرف «الإسرائيلي» هو الذي رفضها على الرغم من أنه من المفترض أنها لم تصل إلى حماس إلا بعد التشاور مع الكيان، وتذرع الطرف «الإسرائيلي» آنذاك بذريعة لغوية حول «ال» تعريف لم تكن في النسخة التي وافق عليها!

ردود فعل الكيان الرسمية والإعلامية

بينما قال بايدن بأن الطرف «الإسرائيلي» وافق على المقترح قبل إرساله إلى حماس، وقال في مكان آخر من كلمته: إنّ المقترح «إسرائيلي»، إلا أنه أقر بأن بعض أعضاء حكومة الكيان قد لا يقبلونه وقد يحاولون عرقلته، ما يستوجب التساؤل حول من الذي قبل أو أطلق المقترح من الطرف «الإسرائيلي»، ومن الذي رفض، وهل الباب مفتوح أمام عرقلة جديدة تأتي بالذات من حكومة الكيان... أم أن بايدن يعرض المقترح من جهة، ويهيئ الجميع من جهة أخرى لانسحاب الكيان مرة جديدة من الوصول إلى اتفاق؟

طرحت مقالة نشرها موقع ماكو «الإسرائيلي» الأسئلة ذاتها، حيث قالت: «يقول بايدن: إن هذا اقتراح إسرائيلي، أي اقتراح طرحته إسرائيل على الطاولة. ومع ذلك، فهو يدعو إسرائيل إلى «تبني الصفقة». وهذه مفارقة لأنه إذا طرحت إسرائيل الصفقة فمن المفترض أن تقف وراءها وتدعمها. ونلاحظ أن نتنياهو نفسه أصدر بياناً في اليوم التالي للخطاب، وقال: إن إسرائيل لن تقبل بصفقة تتضمن إنهاء الحرب طالما أن حماس تشكل تهديداً أمنياً، وإذا لم يتم استيفاء شروط إسرائيل».

عدة جهات إعلامية تحدثت عن مسؤول إسرائيلي قال اليوم الجمعة إن اقتراح وقف إطلاق النار في غزة، الذي قال الرئيس الأمريكي جو بايدن إنه حصل على ضوء أخضر من تل أبيب حوله يعد بمثابة «انتصار لحركة حماس»

ووفق مقالة أخرى نشرها موقع ماكو، فإن المقترح كان مفاجئاً للكيان، حيث تدعي المقالة أنه «لم يتم إبلاغ مكتب رئيس الوزراء بخطاب بايدن إلا قبل حوالي 3 ساعات من إلقائه... وتفاجؤوا بالإنذار الذي وضعه الرئيس بايدن بين السطور».

ورأت مقالة نشرها موقع «إسرائيل هيوم» الإخباري أن «رئيس الولايات المتحدة وجّه كلماته تحديداً إلى مواطني إسرائيل وحثّهم على قبول اقتراح حكومتهم. ربما لأن الحكومة نفسها قد انسحبت من الاقتراح بالفعل، ربما لأنه يدرك أنه بمجرد موافقة حماس، ستحرص إسرائيل على الرفض... لا يوجد ولم يكن هناك رئيس أكثر ودية تجاه إسرائيل من جو بايدن... إسرائيل معزولة أكثر من أي وقت مضى، وتسير على خطى جنوب أفريقيا... لا يمكننا أن نعيش بمفردنا. ليس لدينا حتى الصين... لذلك، ومن أجل تأمين مستقبلنا في المنطقة، تقدم إدارة بايدن لإسرائيل عرضاً أكثر سخاءً. إنهم يريدون أن تندمج إسرائيل في النظام الجديد الذي يجلبه بلينكن وبايدن إلى مناطقنا. إنهم يريدون إنشاء محور من الدول السنية الصديقة والحلفاء، بما في ذلك مصر والأردن وقطر والإمارات والآن المملكة العربية السعودية، وربط إسرائيل بهم... بايدن يسعى إلى إنقاذ إسرائيل من نفسها».

عودة إلى احتمالية تراجع الكيان – مرة أخرى – عن العرض الذي أتى أساساً من طرفه من خلال واشنطن، فإن عدة جهات إعلامية تحدثت عن «مسؤول إسرائيلي قال اليوم الجمعة: إن اقتراح وقف إطلاق النار في غزة، الذي قال الرئيس الأمريكي جو بايدن إنه حصل على ضوء أخضر من تل أبيب حوله، يعد بمثابة «انتصار لحركة حماس»، حسبما ذكرت وكالة الأناضول. وبحسب القناة 12 الإسرائيلية، قال المسؤول، الذي تم حجب اسمه في التقرير: إن بايدن يفتقر إلى فهم حقيقة الصراع».

ويتفق ذلك مع ما أوردته صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» في مقالة يوم السبت، والتي ذكرت أن «رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو قال يوم السبت: إنه لن يكون هناك وقف دائم لإطلاق النار في غزة إلا بعد تدمير القدرات العسكرية والحكومية لحماس»، ووفق المقالة، قال نتنياهو: «شروط إسرائيل لإنهاء الحرب لم تتغير: تدمير قدرات حماس العسكرية والحكمية، وإطلاق سراح جميع الرهائن وضمان أن غزة لم تعد تشكل تهديداً لإسرائيل... وسوف تستمر إسرائيل في الإصرار على استيفاء هذه الشروط قبل التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار. إن فكرة موافقة إسرائيل على وقف دائم لإطلاق النار قبل استيفاء هذه الشروط هي فكرة غير مقبولة». وكان حساب رئاسة الوزراء للكيان على منصة تويتر قد نشر الكلام ذاته في تغريدة يوم السبت.

تظاهرات عائلات الأسرى «الإسرائيليين»

بحسب المقالة المذكورة أعلاه، فإن عائلات الأسرى «الإسرائيليين» المتواجدين لدى حماس، «دعوا جميع الأطراف إلى القبول

والساسة «الإسرائيليين» وبين الواقع...

الفوري لاقتراح بايدن لإنهاء الحرب المستمرة منذ ما يقرب من 8 أشهر وإعادة أقاربهم... ويلقي العديد من عائلات الأسرى اللوم في وفاة العديد منهم في الأسر على افتقار الحكومة إلى الإرادة للتوصل إلى اتفاق». وقالت واحدة من أقارب الأسرى: «نحن نعلم أن حكومة إسرائيل فعلت الكثير لتأخير التوصل إلى اتفاق، وقد كلف ذلك حياة العديد من الأشخاص الذين نجوا في الأسر لأسابيع وأسابيع وشهور وشهور».

وذكرت المقالة ما ورد في التصريح المنسوب لحماس حول المقترح والذي قالت حوله: إنها «تؤكد استعدادها للتعامل بشكل إيجابي وبنّاء مع أي طرح يقوم على الوقف الدائم لإطلاق النار والانسحاب الكامل من قطاع غزة وإعادة الإعمار وعودة النازحين إلى أماكنهم، مع تنفيذ صفقة تبادل أسرى حقيقية إذا أعلن الاحتلال بوضوح الالتزام بهذه الصفقة».

وحول عائلات الأسرى «الإسرائيليين»، ذكر موجز إخباري على موقع كالكاليست «الإسرائيلي» أن «الآلاف تظاهروا ليلة السبت... ودعت الحشود إلى الترويج لصفقة إطلاق سراح المختطفين»، وأنهم كانوا يهتفون «نعم للصفقة». ووفق مقالة نشرها موقع معاريف الإخباري «الإسرائيلي»، فاق عدد المتظاهرين في أنحاء الأراضي المحتلة 120 ألفاً، طالبوا «بالموافقة على الصفقة وإنقاذ من يمكن إنقاذهم... ودعت العائلات جميع وزراء الحكومة وأعضاء الائتلاف إلى عدم التخلي عن الصفقة، وتقديم التزام علني وبذل كل ما في وسعهم للبدء بها على الفور».

ووفق مقالة على موقع «يديعوت أحرونوت» مساء يوم السبت، فإن عائلات الرهائن قالت في بيان لها: إن «الأهالي أطلقوا عملية طارئة للحصول على أغلبية في الحكومة والكنيست لتنفيذ صفقة نتنياهو لإطلاق سراح كافة المختطفين. ويطالب الأهالي بعودة كافة المختطفين، بعضهم لإعادة تأهيلهم والبعض الآخر لدفنهم، وعدم تفويت الفرصة التي أتيحت لإعادتهم إلى ديارهم، وخلال الساعات المقبلة سيصل أهالي المختطفين إلى كافة أعضاء مجلس الوزراء، الحكومة، والكنيست وسيطالبون بالموافقة على صفقة نتنياهو»، وفي تصريح للإعلام، قالت العائلات: «ندعو الجماهير للنزول إلى الشوارع لدعم الصفقة».

وقالت إحدى السيدات من عائلات الأسرى: «بعد فترة طويلة من اليأس في البلاد، يقدم خطاب بايدن لأول مرة أملاً حقيقياً بعودة جميع المختطفين واستعادة الأمن في إسرائيل. لكن لا ينبغي أن يكون هناك أي لبس: لقد تحدث بايدن لأنه يعلم أن نتنياهو قد ينسف هذه الصفقة، كما أراد بايدن أن يعرف الجمهور ما هو مطروح بالفعل على الطاولة. نحن قلقون من أن نتنياهو سيحاول تخريب الصفقة. وسمعنا الليلة الماضية مصدراً مجهولاً يهاجم بايدن، وقبل يومين الحكومة لن توقف الحرب مقابل عودة المختطفين. ولم تؤكد إعلانات نتنياهو الخطوط العريضة علناً أيضاً».

تضارب واسع في الأقوال

معظم الجهات الإعلامية «الإسرائيلية» ذكرت أن المقترح الذي عرضه بايدن كان على أساس مقترح «إسرائيلي»، أو على الأقل على أساس تكليف نتنياهو «الفريق المفاوض بتقديم الخطوط العريضة لتحقيق هذا الهدف، مع إصراره على أن الحرب لن تنتهي إلا بعد تحقيق جميع أهدافها، بما في ذلك عودة جميع مختطفينا والقضاء على قدرات حماس العسكرية والحكومية»، حيث إن الهدف وفق مقالة نشرتها «معاريف» هو «إنهاء الحرب والبدء في اليوم التالي».

كما ربطت بعض الآراء المقترح بالجهود الأمريكية الكثيفة للدفع باتجاه تحقيق المزيد من التطبيع مع الكيان في المنطقة، وبالأخص مع السعودية. ووفق مقالة نشرها موقع معاريف «الإسرائيلي»، فإنه «يبدو أن نشر الخطوط العريضة للمقترح يهدف إلى إحراج نتنياهو وإيصال رسالة له بأن زمن التردد والتأجيل قد انتهى وعليه اتخاذ القرار الآن، وإلا فإنه سيضيع الفرصة التاريخية لتحقيق حلم التطبيع... ويدرك بايدن أن الساعة الرملية السياسية للمضي قدماً في صفقة التطبيع الكبيرة مع المملكة العربية السعودية قد بدأت تنفد... ومن وجهة نظر بايدن، فإن الصفقة هي المفتاح لتغيير الواقع الإقليمي... وستسمح التطورات الناتجة عن الصفقة بتعزيز صفقة التطبيع التي ستؤدي إلى إقامة تحالف إقليمي بين إسرائيل والدول العربية ضد التهديد الإيراني المتصاعد، وستخفف التوترات بين إسرائيل ومصر والأردن، وستسمح ببدء عمليات استعادة القطاع والتغييرات المطلوبة في النظام الفلسطيني ككل. هذا، مع تحقيق التكامل بين الدول العربية والخليجية، التي ستكون بدورها مستعدة لاستثمار الموارد المالية المطلوبة، والتي تقدر بعشرات مليارات الدولارات».

كما ربطت بعض الآراء المقترح بالجهود الأمريكية الكثيفة للدفع باتجاه تحقيق المزيد من التطبيع مع الكيان في المنطقة وبالأخص مع السعودية

أما القناة 14 «الإسرائيلية»، فقد نشرت موجزاً حول الموضوع على موقعها يوم السبت، وقد يكون العنوان وحده مؤشراً كافياً: «بايدن كشف عن الخطوط العريضة للاستسلام لإنهاء الحرب، ولم يرفضها نتنياهو بشكل قاطع»، وأضاف الموجز، أن «مسؤولاً كبيراً» قال للقناة حول اقتراح بايدن: إن «الجزء الأول متفق عليه من قبلنا، طالما أن الإرهابيين المسلحين لن يعودوا إلى شمال قطاع غزة».

القناة السابعة «الإسرائيلية» وفي مقالة على موقعها حول الموضوع قالت: إنه «مقترح إسرائيلي لحماس»، ونقلت عن بايدن أنه قال: إن «إسرائيل قدمت خريطة طريق لوقف إطلاق النار وإطلاق سراح المختطفين».

أما موقع والا «الإسرائيلي» فأضاف بعض التفاصيل في مقالة يوم السبت، قد يكون أهمها هو تسليط الضوء على رد فعل نتنياهو، حيث ورد في المقالة أن «مكتب رئيس الوزراء نشر، مساء الجمعة، إعلاناً غير عادي باللغة العبرية لم ينكر فيه التفاصيل التي قدمها بايدن في خطابه، وشدد على الشروط التي وردت في الاقتراح الإسرائيلي. وصباح السبت، نشر مكتب نتنياهو إعلاناً آخر، هذه المرة باللغة الإنجليزية، أكد فيه، أن إسرائيل لن توافق على وقف دائم لإطلاق النار دون تدمير القدرات العسكرية والحكومية لحركة حماس في غزة». وحول حماس، قالت المقالة: إنها «لم ترفض خطاب بايدن أو اقتراحه، وأشارت إلى أنها ستتعامل معه بشكل إيجابي».

سموتريتش وبن غفير

بحسب مقالة نشرها موقع معاريف «الإسرائيلي»، هدد الوزيران الأكثر تشدداً في حكومة الاحتلال – سموتريتش وبن غفير – هددا نتنياهو بحل الحكومة في

حال الموافقة على المقترح. ووفق المقالة، قال سموتريتش: «لقد تحدثت مع رئيس الوزراء وأوضحت له أنني لن أكون جزءاً من حكومة توافق على الخطوط العريضة المقترحة وتنهي الحرب دون تدمير حماس وعودة جميع المختطفين. لن نوافق على إنهاء الحرب قبل تدمير حماس، ولا على إلحاق ضرر جسيم بإنجازاتنا... نطالب باستمرار القتال حتى القضاء على حماس وعودة كافة المختطفين وخلق واقع أمني مختلف تماماً في غزة ولبنان، وعودة كافة السكان إلى منازلهم في الشمال والجنوب واستثمار ضخم في التنمية المتسارعة لهذه المناطق من البلاد».

ووفق المقالة ذاتها قال بن غفير: «الصفقة كما أعلنت تفاصيلها اليوم، تعني نهاية الحرب والتخلي عن حماس. هذه صفقة غير شرعية، وهي انتصار للإرهاب وخطر أمني على دولة إسرائيل. إن الموافقة على مثل هذه الصفقة لا تمثل النصر المطلق، بل الهزيمة المطلقة. ولن نسمح بانتهاء الحرب دون القضاء التام على حماس. إذا نفذ رئيس الوزراء الصفقة غير الشرعية بموجب الشروط المنشورة اليوم، والتي تعني نهاية الحرب واستسلام حماس، فإن عوتسما يهوديت «الحزب اليميني المتطرف» سيحل الحكومة».

كما تطرقت المقالة إلى ردود أفعال عدد من أعضاء حكومة الاحتلال وبعض أعضاء «الكنيست»، وكانت الفكرة الأساسية لكل ردود الأفعال هذه أن المقترح يشكّل انتصاراً لحماس واستسلاماً لـ«إسرائيل».

ما هو جوهر المسألة؟

إعلان بايدن كان المرة الأولى منذ 7 أكتوبر التي يعلن فيها الرئيس الأمريكي عن تفاصيل الصفقة المفترضة، والتي تقول بثلاث مراحل تمتد كل منها لستة أسابيع، وتتضمن تبادلاً للأسرى وعودة لأهالي القطاع إلى كل الأماكن التي تمّ تهجيرهم منها، ولكن كالعادة، دون أي حديث واضح عن وقف كامل لإطلاق النار، وأيضاً دون حديث عن انسحاب كامل للجيش «الإسرائيلي» من كامل قطاع غزة، وعوضاً عن ذلك تم استخدام مصطلحات «وقف الأعمال العدائية»، وكذلك «الانسحاب من المناطق المأهولة بالسكان»، ما يعني ضمناً عدم الانسحاب الكامل من القطاع. رغم ذلك، وبغرض التضييق على نتنياهو –كما جرى حين قبلت حماس المقترح قبل بدء عملية رفح ورفضه من الكيان– فإنّ حماس أصدرت بياناً تقول فيه: إنها ستتعاطى إيجاباً مع المقترح، وستناقش تفاصيله، وبالمقابل، فقد خرجت عدة تصريحات «إسرائيلية» منسوبة إلى مسؤولين كبار، يُعتقد أنّ وراءهم نتنياهو نفسه، تقول: إنّ «بايدن لا يفهم الواقع هنا» وتدعو إلى «استمرار الحرب حتى تحقيق أهدافها».

حجم الانفصام في المؤتمر الصحفي الذي عقده بايدن، مثيرٌ للتفكُّر حقاً؛ ففي الوقت الذي قدم بايدن المقترح على أنّه «مقترح إسرائيلي»، وطالب حماس بالموافقة عليه، فإنّ جلّ وقت المؤتمر قد تمّ صرفه على توجيه خطاب بايدن للداخل «الإسرائيلي» لإقناعه بالموافقة على المقترح، الذي من المفترض أنّه مقترحٌ «إسرائيلي»! بل وذهب بايدن حدَّ التصريح بأنه يعرف بأنّ هنالك أطرافاً في الحكومة «الإسرائيلية» غير موافقة على هذا المقترح وستعمل ضدَّه، ما فتحَ الباب على أسئلة حول مَن هو صاحب المقترح الفعليّ، وهل أنّ بايدن أطلقَ هذا المقترح دون موافقة نتنياهو المسبقة؟

ذهب بايدن حدَّ التصريح بأنه يعرف بأنّ هنالك أطرافاً في الحكومة «الإسرائيلية» غير موافقة على هذا المقترح وستعمل ضدَّه

مع أنه لا يمكن –نظرياً على الأقل– نفي احتمال أنّ واشنطن تقوم بخطوة منفردة تحاول إجبار الكيان على السير فيها، إلّا أنّ التجربة السابقة مع المقترحات المختلفة لإنهاء الحرب وطريقة التعاطي الأمريكي معها، وواقع أنّ واشنطن لم توقف دعمها ولو يوماً واحداً عن الكيان، بل زادته، وذلك رغم كل الكلام والتهديدات الإعلامية التي تظهر من حين إلى آخر... كل ذلك، يسمح بوضع جملة من الاستنتاجات الأولية حول هذا المقترح، وتوقيته والهدف منه:

أولاً: التبني الأمريكي العلني لمقترح بعينه يتضمن اعترافاً بالمقاومة الفلسطينية، وبحماس خاصة، وبأنها الطرف المفاوض، يعني ضمناً– وأياً تكن التصريحات المصاحبة للمقترح– أنّ واشنطن تعترف بعدم إمكانية تحقيق هدف القضاء على حماس، وأنها تتعامل معها كأمر واقعٍ سيبقى قائماً وقتاً طويلاً قادماً.

ثانياً: يحاول بايدن، وفي إطار التحضير المستمر للانتخابات الرئاسية الأمريكية القادمة، أنْ يكسب نقاطاً باعتباره «رجل سلام» وباعتباره ساعياً لوقف الحرب، بالتوازي مع إعادة التأكيد المستمرة على صهيونيته.

ثالثاً: تحاول النخبة الأمريكية استعادة الموقع الحصري للحَكَم والقاضي بما يخصّ القضية الفلسطينية، عبر الإيحاء بدور الوسيط، خاصة بعد دخول دول عديدة على الساحة، بينها في الأشهر الأخيرة الصين التي دخلت على خط المصالحة الفلسطينية.

رابعاً: ربما أهم ما في الأمر أنّ «المقترح» سواء أكان صاحبه «إسرائيلياً» أم أمريكياً، فإنّه يأتي في ظل تعمق أزمة الكيان الداخلية، وأزمته العسكرية على كل الجبهات، ابتداءً من وقوع أسرى جدد في غزة، مروراً بارتفاع مستوى المقاومة المسلحة في الضفة الغربية إلى مستوى ربما غير مسبوق تاريخياً، وأيضاً ارتفاع مستوى التصعيد على الحدود الشمالية لفلسطين المحتلة، وزيادة عمق الهجمات التي ينفذها حزب الله وحجمها، وصولاً إلى نشاط الحوثيين الذي وصل حد توجيه ضربة إلى حاملة الطائرات الأمريكية أيزنهاور، وهو أمر لم يحدث منذ الحرب العالمية الثانية... كلّ هذه الوقائع، تجعل من البحث عن مخرج سريع قدر الإمكان، مصلحة أمريكية–«إسرائيلية».

خامساً: رغم هذا كلّه، لا يمكن الركون إلى أنّ واشنطن قد عَدَلَتْ فعلاً عن استراتيجيتها القائمة على استخدام النار واستمرارها في غزة، كأداة في تفعيل الفوضى الشاملة الهجينة في كل المنطقة. ما يعني أنّه من غير الممكن الركون للقول: إنّ واشنطن تريد فعلاً إنهاء الحرب على غزة. وليس مستبعداً أن نكون أمام محطة جديدة من النفاق المشترك الأمريكي/الصهيوني الهادف إلى إطالة الحرب، ولكن مع العمل على ضبط درجة انتشارها... «مع أنّ هذا الأمر نفسه، وبحكم تجربة الشهور الماضية، لم يعد مضموناً بحال من الأحوال».

أخيراً: في الوقت الذي يبدو فيه تأخير إنهاء الحرب على غزة محاولة أمريكية صهيونية لمنع إعلان الهزيمة، ومحاولة لتغيير مجمل الإحداثيات، بحيث تتحول الهزيمة الفعلية إلى نصر «خاصة عبر المحاولات الفاشلة لبث الروح في اتفاقات أبراهام وتوسيعها»، أو على الأقل إلى نصف هزيمة، فإنّ كلّ تأخير إضافي، من شأنه أن يعزز تلك الهزيمة، وأنْ يحوّل الملف الفلسطيني إلى محور أساسي من محاور الهزيمة الأمريكية الشاملة إلى جانب أوكرانيا وتايوان وأفريقيا الوسطى وغيرها من ساحات الصراع الدولي...

جوقة منتقدين وانتقادات للمزيد من التعمية وتأبيد السوء!

تكاثرت في الآونة الأخيرة الانتقادات على ألسنة بعض الرسميين «وزراء في الحكومة الحالية أو وزراء سابقين أو مسؤولين بمختلف مواقع المسؤولية، بما في ذلك بعض وسائل الإعلام والإعلاميون المحسوبون على السلطة» الموجهة للسياسات الحكومية المتبعة خلال السنوات الماضية، والتي أدت إلى ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والمعيشية والخدمية من تردٍّ كارثي على المستويات كافة، على حساب المفقرين والاقتصاد الوطني والمصلحة الوطنية.

ويبدو أن الواقع بنتيجة مفرزات سوء السياسات وموبقاتها المتراكمة خلال العقود والسنوات الماضية لم يعد من الممكن القفز فوقها أو تجاهلها أو تجميلها كما جرت العادة، لذلك عكفت جوقة المنتقدين الجدد على ضخ جرعات متزايدة من الانتقادات التي لا تغني ولا تسمن من جوع بنتيجتها!

فموجة الانتقادات المستجدة، وإن كانت موجهة بعناوينها العامة للسياسات المتبعة خلال السنوات الماضية، إلا أن طابعها العام هو محاولة وضع بعض الرتوش التجميلية لهذه السياسات وليس القطع معها من أجل تغييرها كلياً، وكذلك تتضمن بعض الشخصنة أحياناً، محملة بعض الوزراء والمسؤولين منفردين نتيجة سوء جملة السياسات الرسمية، مع عدم نفينا للمسؤولية الفردية طبعاً!

فعلى سبيل المثال فإن سياسات تخفيض الإنفاق العام الظالمة، بذريعة قلة ومحدودية الموارد والإيرادات، ما زالت موجودة في ذهنية المنتقدين مع تبني ذرائعها، وكذلك سياسات تخفيض الدعم الجائرة بذرائعها المختلفة، مع استمرار تبني الفرز بين مستحقين وغير مستحقين في عمقها، وغيرها الكثير من مفردات وتفاصيل السياسات الرسمية، بما في ذلك السياسات المالية والنقدية، والأهم من كل ذلك أن هؤلاء يكررون الذرائع الرسمية المضخمة الخاصة بالحرب والحصار والعقوبات، أيضاً مع عدم نفينا لدورها، لكن ليس بالشكل التضخيمي لها للتعمية عن سوء السياسات!

أما الغائب عن جوقة المنتقدين فهو الإشارة إلى شريحة المستفيدين «القلة المحدودة عدداً، من كبار حيتان المال والنهب والفساد في البلاد» من سوء السياسات المتبعة، والمجيرة بكليتها لمصلحتهم وصولاً إلى زيادة مركزة النهب في جيوبهم، في مساعٍ محمومة لإبعاد هؤلاء عن حيز الانتقاد، أو تسليط الضوء على دورهم المتعاظم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد!

فغالبية القوانين والقرارات والتعاميم الصادرة والإجـراءات الرسمية المتبعة تأخذ بعين الاعتبار مصلحة هذه الشريحة المحدودة عدداً، أولاً وقبل كل شيء، على حساب مصلحة الكثرة من بقية الشرائح الاجتماعية والاقتصاد الوطني، والأمثلة على ذلك أكثر من أن يتم حصرها!

وبهذا الصدد ربما من الجدير بالذكر والتذكير واقع الإنتاج الصناعي في البلاد، ومعاناة شريحة الصناعيين من نتائج السياسات المتبعة الكارثية على الصناعة والإنتاج في منشآتهم ومعاملهم، ومساعيهم لحلحلة بعضها عبر الأروقة الرسمية دون جدوى، مع الأخذ بعين الاعتبار أن واقع القطاع العام الصناعي ليس بأفضل حالاً طبعاً، وكذلك معاناة بقية الفعاليات الاقتصادية بما تمثله من شرائح مختلفة، بما في ذلك معاناة الفلاحين والمزارعين والنتائج الكارثية التي تطال الإنتاج الزراعي بالمحصلة، والأهم معاناة الغالبية المفقرة في البلاد من جملة السياسات الظالمة والمفقرة المتبعة على حساب معاشهم وخدماتهم!

فالحديث عن أهمية الإنتاج بقطاعيه الصناعي والزراعي «العام والخاص»، وإعادة دورة الحياة الاقتصادية في البلاد، مع استمرار الحديث عن مبررات وذرائع إنهاء الدعم عن هذه القطاعات وتبنيها جزءاً أو كلاً من قبل المنتقدين الجدد، لا يوصلنا إلا إلى نتيجة واحدة هي المزيد من الصعوبات والعراقيل الماثلة أمام هذه القطاعات لتقويضها، وصولاً إلى إنهاء الإنتاج والقضاء عليه برمته!

والحديث عن الفساد ومكافحته، دون الغوص في عمقه وصولاً لتجفيف منابعه، هو حديث فضفاض ومكرر على ألسنة الرسميين وجوقة المنتقدين على السواء، مع مساعي تحميل المجتمع مسؤولية تفشي وتعمق ظاهرة الفساد، وكأنها ذات جانب أحادي ووحيد مرتبط بالأخلاق والقيم الفردية فقط لا غير، مع العلم أن هؤلاء يعلمون كما يعلم غيرهم أن جزءاً هاماً من المشكلة يكمن في السياسات الأجرية الظالمة التي تعتبر أحد أهم أسباب ظاهرة انتشار الفساد، والتي تعمقها بقية السياسات التي لا تقل ظلماً وسوءاً بمفرزاتها ونتائجها على مستوى كل الظواهر الاجتماعية السلبية والهدامة التي زادت انتشاراً وتعمقاً في المجتمع!

وتكرار الحديث عن قلة وشح الموارد والإيرادات على السنة المنتقدين الجدد ما هو إلا تبرير للذرائع الرسمية التي فسحت المجال للمزيد من أشكال وممارسات الجباية المفرطة عبر الرسوم والضرائب المفروضة، مع تغييب كلي لأحد أهم وأكبر المطارح الضريبية ومصادر التمويل الخاصة بكبار أصحاب الأموال والناهبين المعفيين منها عبر جملة من القوانين والتشريعات، غير مصادر النهب الأخرى المتاحة أمام هؤلاء، والتي لا تطالها آليات الجباية الرسمية المتبعة!

ولعل الأسوأ بهذا المجال هو جرعات التفاؤل التي يتم بثها بين الحين والآخر على ألسنة جوقة المنتقدين والرسميين عن مصادر التمويل الخارجي، الذي سيخرج الزير من البير، من خلال الحديث عن مساعي استقطاب الاستثمارات ومشجعاتها تحت عناوين إعادة الإعمار أو غيرها من العناوين الأخرى، مع تغييب كل عوامل النبذ لاستقطاب الرساميل الاستثمارية، المحلية والدولية، وخاصة ما يتعلق بالجانب السياسي على مستوى استتباب الاستقرار واستعادة وحدة وسيادة البلاد، كتعمية مفرطة في غير مكانها ودون تحمل مسؤوليات العمل على تذليل عوامل النبذ فيها!

فالتشوهات في البنية الاقتصادية الاجتماعية، بل والتعليمية والثقافية والعلمية والسياسية و...، التي كرستها السياسات المنحازة الأكثر تشوهاً، يدفع ضريبتها غالبية السوريين بمختلف شرائحهم، بينما تستفيد منها شريحة واحدة منفردة محدودة العدد ناهبة لمقدّرات البلاد والعباد، لتتعاظم ثرواتها يوماً بعد آخر!

فكل انتقاد من قبل جوقة المنتقدين الجدد لا يربط السياسات المتبعة بالمستفيدين منها، وصولاً إلى إنهائها مع حواملها وتقويض إمكانات الشريحة المستفيدة منها لا يعول عليه، بل لا يمكن الركون إليه، باعتباره بالنتيجة يكرس تعاظم دور هذه الشريحة الناهبة على حساب مقدرات البلاد والعباد فقط لا غير، مع تكريس الواقع على ما هو عليه من سوء كارثي على المستويات كافة، مع مساعي تأبيده!

الغائب عن جوقة المنتقدين هو الإشارة إلى شريحة المستفيدين من سوء السياسات المتبعة والمجيّرة بكليتها لمصلحتهم وصولاً إلى زيادة مركزة النهب في جيوبهم

الشركات المشتركة الزراعية وأملاك الدولة الخاصة... مصير غير واضح!

خلال جلسة مجلس الوزراء بتاريخ 2024/5/28 اعتمد المجلس الآلية التنفيذية لتأسيس الشركات المشتركة الزراعية، والدليل الإجرائي لتأسيس الشركات المشتركة الزراعية «مساهمة مغفلة»، وذلك بهدف تشجيع هذه الشركات ومنحها المرونة الكافية لتنفيذ نشاطاتها.

لكن لم يتم نشر الآلية التنفيذية والدليل الاجرائي على أي موقع رسمي حتى تاريخه، على الرغم من اعتمادها من قبل الحكومة بحسب ما ورد أعلاه!

والحديث عن الشركات الزراعية المساهمة المشتركة يفتح المجال للحديث عن أملاك الدولة الخاصة، باعتبار أن الأراضي التي تملكها وزارة الزراعة تعتبر جزء من هذه الأملاك، وبالتالي ربما تفرض الضرورة الحديث عن هذه الأملاك!

بعض الحيثيات القانونية!

صدر القانون رقم /04/ لعام 3202، الذي يجيز تأسيس شركات مساهمة مغفلة مشتركة تعمل في مجال القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني، بتاريخ 3202/21/62.

وبحسب الفقرة «أ» من المادة «2» من القانون أعلاه «تسهم الدولة ممثلة بوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالشركات المشار إليها في المادة «1» من هذا القانون بمقدمات عينية بنسبة لا تقل عن «52%» خمس وعشرين بالمئة من رأسمالها».

وبموجب الفقرة «ب» «يجب ألّا يقل رأسمال الشركة عن 00000000005 ل.س، خمسين مليار ليرة سورية».

وبموجب الفقرة «ج» من المادة نفسها «تطرح الأسهم التي تفيض عن مساهمة القطاع العام المحددة في قرار تأسيس الشركة على الاكتتاب العام، ويجوز لجهات القطاع العام المتخصصة أن تغطي الأسهم التي لم يتم الاكتتاب عليها».

ونصت المادة «3» على ما يلي: «مع مراعاة حدود الملكية الزراعية المنصوص عليها في قوانين الإصلاح الزراعي وقانون الملكية الزراعية، يحدد الحد الأقصى لملكية كل مساهم مع زوجه أو أزواجه وأولاده القصّر «5%» خمسة بالمئة من أسهم رأس مال الشركة».

توزيع نسب المساهمة

إن مساهمة الدولة ممثلة بوزارة الزراعة بمقدمات عينية، بنسبة لا تقل عن 52%، يعني غالباً المساهمة بالأراضي التي تدخل ضمن توصيف «أملاك الدولة الخاصة»، وهي بدورها مرتبطة ومحكومة بمجموعة من القوانين النافذة، وبما يعادل قيمة تقديرية لهذه الأراضي كمقدمات عينية لا تقل عن 5,21 مليار ليرة لكل شركة يتم إحداثها بموجب القانون!

مقابل ذلك فإن بقية الأسهم التي ستطرح للاكتتاب العام لكل شركة محدثة، هي بسقف أعلى وقدره 57% من إجمالي الأسهم، وعلى أقل تقدير قد يتم توزيعها على 51 مساهماً فقط بواقع 5% كسقف حيازة للأسهم، ولقاء مبلغ تأسيسي، أو مقدمات عينية، لا يقل عن 5,2 مليار ليرة لكل منهم!

قوانين ذات صلة!

بتاريخ 3202/21/82 صدر القانون رقم «34» لعام 3202 القاضي بإحداث هيئة عامة ذات طابع إداري تسمى «الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة» مقرها دمشق، بهدف حماية وإدارة أملاك الدولة الخاصة وصيانتها واستثمارها على الوجه الأمثل.

وبحسب المادة «4» من القانون أعلاه تتولى الهيئة تنفيذ أحكام قانون أملاك الدولة رقم «252» لعام 9591، وقانون الإصلاح الزراعي رقم «161» لعام 8591 وتعديلاتهما.

على ذلك فإن إحداث شركات زراعية مشتركة سيكون محكوماً بعمل الهيئة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن مروحة عمل الهيئة ومسؤولياتها على مستوى إدارة أملاك الدولة الخاصة أوسع من أملاك وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي الخاصة.

ورشة حوارية رسمية حول إدارة أملاك الدولة الخاصة!

أقامت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بتاريخ 4202/5/03 ورشة عمل حوارية حول إدارة أملاك الدولة الخاصة في جامعة دمشق، بهدف تمكين الهيئة العامة لإدارة أملاك الدولة المحدثة بموجب القانون 34 لعام 3202 من تنظيم إدارة وحماية واستثمار أملاك الدولة على وجه فعال يؤدي إلى دور جديد لهذه الأملاك في دعم الاقتصاد الوطني، ورسم السياسات والبرامج التي يمكن تطبيقها لتحقيق ذلك.

وأشار وزير الزراعة والإصلاح الزراعي خلال الورشة، بحسب صحيفة البعث بتاريخ 4202/5/03 إلى أنه «يوجد لدينا 5,11 مليون هكتار أملاك دولة، بما يعادل نسبة 26% من مساحة القطر».

وكذلك أوضح الوزير، بحسب وكالة سانا بتاريخ 4202/5/03 أن «إدارة أملاك الدولة تقع على عاتق مجموعة من الوزارات لأن أملاك الدولة الخاصة ليست فقط الأراضي المسجلة وفق قانون أملاك الدولة في وزارة الزراعة وقانون الإصلاح الزراعي، بل الكثير من العقارات تمتلكها الجهات العامة الأخرى سواء بالاستملاك أو بالشراء وغيره، وكل هذه العقارات تديرها كل جهة بذاتها، مبيناً أن هناك مجموعة كبيرة من القوانين والبلاغات الناظمة للعمل في أملاك الدولة».

إن مساهمة الدولة ممثلة بوزارة الزراعة بمقدمات عينية بنسبة لا تقل عن 25% يعني غالباً المساهمة بالأراضي التي تدخل ضمن توصيف «أملاك الدولة الخاصة»

وسبق لقاسيون أن أفردت مادة تحت عنوان: «الهيئة العامة لإدارة وحماية أملاك الدولة... هيكل حكومي جديد... للخصخصة المبطنة أم للتفريط باسم الاستثمار!»، بتاريخ 3202/3/91، بينت فيها ما هي أملاك الدولة الخاصة المستهدفة بالحماية المفترضة، ومما ورد فيها: «فعبارة «حماية وإدارة أملاك الدولة» ربطاً مع عبارة «واستثمارها بما يحقق موارد ثابتة ودائمة للخزينة العامة للدولة»، ووفقاً للنهج الحكومي التفريطي المعمول به، تعني أن الحكومة ماضية بسياسات الخصخصة، المباشرة وغير المباشرة، تحت عناوين الاستثمار وبذريعة الموارد، وبما يضمن المزيد من المصالح لكبار أصحاب الأرباح طبعاً، وهذه المرة على حساب كل أملاك الدولة الخاصة!».

فعلى الرغم من تأكيد الوزير على أن أملاك الدولة قوة يجب أن يكون لها صيغة استثمارية بحيث يتم استثمار الأراضي وإدارتها بعيداً عن التمليك والاستثمار المفرط لها، بل المحافظة عليها وتأطيرها وفق خطة واضحة تضعها الحكومة، إلا أن محاور الورشة كانت أوسع من ذلك!

فقد قدم معاون الأمين العام لرئاسة مجلس الوزراء للشؤون القانونية عرضاً لنتائج عمل لجنة القرار 0431 والدراسة المعدة حول أملاك الدولة الخاصة والصكوك القانونية الناظمة لماهيتها وإدارتها واستثمارها وحمايتها وأنواع العقارات التي تدخل في شمولها وتوصيف أوضاعها الحالية.

وتم خلال الورشة طرح عدد من الأفكار حول مشروعات تعود بالنفع على إيرادات أملاك الدولة، من أبرزها مشروعات الطاقة المتجددة، وهي موضوع ملحّ ومهم في ظل وضع الكهرباء الحالي، ومشروعات توليد الطاقة الريحية من التوربينات، بالتنسيق مع وزارة الكهرباء، لدراسة الأراضي وتقديمها للمستثمرين من خلال إعداد خريطة لهذه الأراضي.

على ضوء كل ما سبق يبدو أن مصير الشركات الزراعية المشتركة مرتبط بمصير عمل الهيئة العامة لإدارة أملاك الدولة الخاصة ودورها على مستوى مسؤولياتها المعنونة بحماية هذه الأملاك، مقابل الطروحات والضغوط الممارسة لاستثمار هذه الأملاك بقوة وضمانة القوانين والتشريعات الصادرة، ويبقى التساؤل مشروعاً حول ضمان استمرار المحافظة على أملاك الدولة الخاصة في ظل النمط السائد من التعاطي التفريطي الرسمي بمقدرات البلاد!

بورصة اللحوم بتصاعد والمواطن ضحية برعاية رسمية!

مع انخفاض القدرة الشرائية للمواطن المفقر يوماً تلو الآخر، نتيجة سياسات الإفقار الرسمية المتبعة، واستمرار مسلسل الارتفاعات السعرية في الأسواق، الذي لم ينتهِ بعد دون رقيب أو حسيب، وتزايد عدد المواد والسلع التي خرجت من قائمة مستهلكات الأسرة، والتي غدت من ضمن الكماليات بالنسبة للكثيرين، ومنها: اللحوم الحمراء!

فحسب التصريحات شبه الرسمية، عن لسان رئيس جمعية اللحامين بدمشق، فقد انخفض معدل استهلاك اللحوم الحمراء في دمشق لأكثر من 50%، ولعل النسبة في بقية المحافظات لا تقل عن ذلك!

وقد كان قرار تصدير الأغنام الصادر مؤخراً أحد الأسباب التي ساهمت بشكل مباشر بزيادة انخفاض معدلات استهلاك اللحوم، حيث صرح رئيس جمعية اللحامين محمد يحيى الخن بالقول: «أسعار اللحوم الحمراء ارتفعت بطبيعة الحال عقب البدء بتنفيذ قرار تصدير الأغنام»!

في السياق ذاته، صرح رئيس جمعية اللحامين في اللاذقية عبد الله خديجة لصحيفة «الوطن» بالقول: «قبل نحو ست سنوات كانت اللاذقية تضحي بحوالي 3 إلى 5 آلاف رأس غنم، وبعد ارتفاع الأسعار تراجعت تدريجياً 10% في كل عام، حتى وصلت العام الماضي إلى ما بين 1500 إلى 2000 رأس فقط»!

وبهذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن قاسيون سبق لها أن تحدثت عن قرار تصدير الأغنام، بالتوازي مع قرارات السماح لبعض الشركات المحظية باستيراد الأغنام والعجول بغرض التسمين وإعادة التصدير، وانعكاس ذلك على زيادة الأسعار والتنافس على الأعلاف، وعلى تراجع قدرة المستهلك الشرائية، وذلك بمادة حملت عنوان: «شركات محظية تحتكر استيراد وتصدير الأغنام والعجول»، والتي نشرت بتاريخ 2024/5/19.

ارتفاعات سعرية كبيرة خلال فترة قصيرة!

أوضح رئيس الجمعية الحرفية للحامين يحيى الخن لموقع «أثر برس» بتاريخ 2024/5/28: «أن أسعار الغنم الحي ارتفعت بمقدار 7 آلاف ليرة سورية منذ عيد الفطر وحتى اليوم، والرقم مرشح للزيادة، لكن بشكل عام يمكن القول: إن سعر الأضحية من الأغنام يتراوح بين 5,5–6 ملايين ليرة سورية «في حال كان وزن الخروف 55 كيلو وهو أقل وزن» علماً أن سعره كان العام الماضي يبلغ نحو 3 ملايين ليرة سورية، ما يعني أن سعر الأضحية من الأغنام وصل للضعف هذا العام»!

وفيما يخص الأضاحي من العجول، فقد أوضح الخن أن «سعر العجل وصل لنحو 18 مليون ليرة سورية»!

أسعار الجملة أعلاه لا علاقة لها بالأسعار في الأسواق التي تزيدها بنسب كبيرة!

أسعار من كوكب آخر!

مما لا شك فيه، أن استهلاك اللحوم الحمراء بات حكراً على بعض فئات المجتمع المقتدرة منذ سنين، خاصةً بعد بلوغ أسعارها حدوداً خيالية بعيدة كل البعد عن واقع المواطن المفقر محدود الدخل وقليل الحيلة!

جالت قاسيون في بعض الأسواق الشعبية راصدةً أسعار اللحوم فيها، وفيما يلي جزء من أسعار ما تم رصده، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأسعار التالية هي الأدنى في الأسواق التي تم رصدها!

فقد بلغ كيلو الغنم الحي 87 ألف ليرة، أما كيلو الغنم الهبرة فتجاوز 280 ألف ليرة، وكيلو الغنم الهبرة مع نسبة 25% دهون تراوح بين 220 إلى 240 ألف ليرة، وكيلو الغنم المسوفة مع نسبة 50% دهون تجاوز 160 ألف ليرة!

في حين سجل كيلو العجل الحي 65 ألف ليرة، أما كيلو العجل الهبرة فتجاوز 200 ألف ليرة، وكيلو المسوفة قارب 150 ألف ليرة بحده الأدنى!

مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه الأسعار خاضعة لمتغيرات السوق اليومية، المتحكم بها من قبل كبار التجار وحيتان السوق، دون أدنى مستوى من الرقابة عليها، بذريعة العرض والطلب!

راتب الموظف الحكومي بالكاد يغطي سعر 2 كغ مسوفة غنم أو عجل وهو ما يشكل عجزاً حقيقياً عن استهلاك اللحوم الحمراء بالنسبة للشريحة المفقرة!

فالتهليلات والتصريحات الرسمية حول خفض الأسعار وتوفير المادة على ضوء قرارات استيراد الأغنام والعجول وتصديرها، ماهي إلا تُرّهات وفقاعة إعلامية لتبرير الحرمان الذي فرضته الحكومة على المواطن المفقر من جهة، ولشرعنة المزيد من النهب والاستغلال في الأسواق من جهة ثانية!

فراتب الموظف الحكومي بالكاد يغطي سعر 2 كغ مسوفة غنم أو عجل، وهو ما يشكل عجزاً حقيقياً عن استهلاك اللحوم الحمراء بالنسبة للشريحة المفقرة!

أغنام حيّة أم ذبائح كاملة أم لحوم مجمدة!

عبّر رئيس جمعية اللحامين في دمشق يحيى الخن عن استغرابه بشأن قرارات السماح باستيراد الأغنام الحية، حيث قال: «لم يسبق لسورية أن استوردت الأغنام الحيّة منذ نحو 20 عام، إذ إن استيرادها له شروط خاصة، وكلف كبيرة من علف وأجور شحن وثمن الخراف وغيره، بينما الأوفر والأفضل هو استيرادها بشكل لحوم مجمدة، إذ كانت العادة تجري أن يتم إرسال لجنة للتأكد من ذبح الأغنام في بلد المنشأ على الطريقة الإسلامية واستيرادها لحوماً مجمدة». مشيراً الى أن: «جمعية اللحامين طالبت منذ شهر بالسماح باستيراد اللحوم إلا أنها لم تتلق رداً على طلبها بعد»، وذلك بحسب موقع أثر برس بتاريخ 2024/5/18.

وضمن هذا السياق أكد رئيس جمعية حماية المستهلك عبد العزيز معقالي: «إن الجمعية أيضاً طالبت مرات عدة باستيراد اللحوم المجمدة بشكل ذبائح كاملة لضمان عدم حصول غش فيها، مع التأكد من مطابقتها للمواصفات السورية. فإن استيراد الأغنام على شكل لحوم مجمدة أفضل من الاستيراد بشكلها الحي».

فبعد استحالة استهلاكه لحم غنم العواس المحلي، فإن الخيارات المطروحة أعلاه جميعها لن تكون ذات أثر إيجابي بالنسبة للمستهلك المفقر!

فلا استيراد الأغنام الحيّة سيخفض السعر، ولا الذبائح الكاملة أو اللحم المجمد ستكون أسعارها قريبة من القدرة الشرائية للمفقرين، وذلك لسبب بسيط أن المحظي المتحكم بالاستيراد هو نفسه المتحكم بالأسواق كما جرت العادة!

ومع إغلاق كل ممكنات شراء اللحوم الحمراء من الأسواق، تبقى حصص الأضاحي المحدودة والضئيلة، التي قد يحصل عليها جزء من الأسر المفقرة لتسد به شهوة أبنائها خلال عيد الأضحى القادم، هي الفرصة الوحيدة المتاحة أمام هؤلاء لاستهلاك اللحوم الحمراء، بينما ستبقى غالبية الأسر المفقرة محرومة منها برعاية رسمية!

سوابق ومفارقات!

أشار رئيس الجمعية الحرفية للحامين إلى أن تزامن موسم الحج وعيد الأضحى مع فترة السماح بتصدير الأغنام، أدى إلى أمور يشهدها السوق لأول مرة، مثل: ارتفاع سعر الذبيحة الأقل وزناً من 50 كيلو مقابل تلك التي يزيد وزنها عن 50 كيلو، والسبب في ذلك يعود إلى الرغبة في تربية الأغنام كي تكسب وزناً زائداً، وبالتالي تحقق عائداً أكبر من تلك المعدة للذبح، مشيراً إلى أن سعر كيلو لحم الخروف الذي وزنه أكثر من 50 كيلو نحو 90 ألف ليرة سورية، بينما تحت الـ 50 كيلو فيبلغ سعر الكيلو منه 110 آلاف ليرة سورية على خلاف العام الماضي، إضافة لانخفاض عدد الذبائح اليومي إلى 300 ذبيحة يومياً، وهو ما لم تشهده السوق سابقاً، ولم تكن موجودة خلال العام الماضي، مرجعاً السبب إلى السماح بتصدير الأغنام وبدء موسم الحج في وقت واحد!

ولمزيد من المفارقة، فقد لفت رئيس الجمعية الحرفية الى «أن سعر الخاروف في سورية أعلى منه في بعض الدول المجاورة، إذ يصل إلى 5 ملايين تقريباً داخل البلاد، بينما يقارب الـ 3 ملايين ونصف خارجها»!

المفارقات أعلاه ربما تبيّن حجم التحكم الكبير بالأسواق والأسعار من قبل حيتان السوق الكبار، كما تعكس ربما كمية المهربات الكبيرة من رؤوس الأغنام إلى الأسواق المجاورة، عدا عن كمية التصدير عبر القنوات الرسمية!

بروكسل ومليراتها... ترسيخ

انعقدت النسخة الثامنة من مؤتمر بروكسل لـ«دعم مستقبل سورية والمنطقة» في السابع والعشرين من شهر أيار الفائت، وشارك فيه ممثلون عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، والدول المجاورة لسورية، ودول ثالثة، بالإضافة إلى ممثلين عن الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات «غير الحكومية» NGOs. وفي نهاية أعمال المؤتمر الذي استضافه الاتحاد الأوروبي في العاصمة البلجيكية، أعلن ما يسمى «مجتمع المانحين» تعهده بتقديم مبلغ إجمالي قدره 7,5 مليار يورو لدعم سورية ودول الجوار.

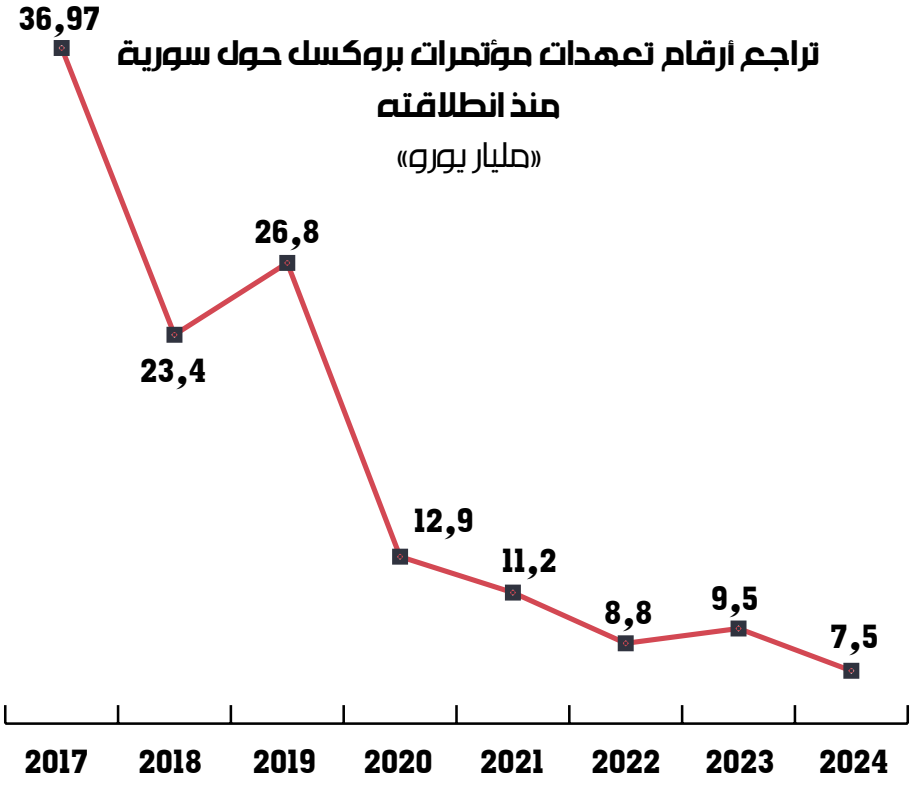

■ أحمد الرز

كما يحدث كل عام، ما إن انتهت أعمال المؤتمر حتى بدأنا نشهد سيلاً من التحليلات والمقالات في وسائل الإعلام الغربية تحاول التركيز على «ضخامة» الأرقام واجترار الحديث حول «الاستجابة الرائعة للمانحين» للأزمة في سورية وجوارها.

فيما يلي، سنحاول الإجابة عن بعض الأسئلة المرتبطة بعمل هؤلاء «المانحين»: كم هي المبالغ التي رصدت؟ وما هي المبالغ التي أنفقت فعلاً؟ وكيف تتوزع؟ وهل تجد طريقها فعلاً «لمساندة الشعب السوري»؟ وكيف كان بالإمكان توظيفها فعلاً لتحسين أوضاع السوريين؟ والأهم من ذلك، هل تنطبق صفة «المنحة» أو «المساعدة» على جميع المبالغ التي يجري الحديث عنها كل عام؟

التراجع في التعهدات والوعود بين 2017 و2024: 80%

لا بد من الإشارة إلى أن المبلغ النهائي المرصود الذي يُعلن عنه بعد انتهاء المؤتمر، والذي يجد طريقه بسرعة إلى وسائل الإعلام، ينقسم فعلياً إلى ثلاثة أقسام: تعهدات للعام الحالي، وتعهدات للسنوات التالية، وقروض.

وتعرّف هيئات مؤتمر بروكسل «التعهدات» بوصفها «إعلاناً غير ملزماً عن تبرع أو تخصيص للأموال من المانحين»، أما القروض فهي «التمويل الذي يتحمل المتلقي بفعله ديناً قانونياً».

أول ما يلفت النظر هو أن المبالغ التي تعهدت بها «الدول المانحة» على امتداد السنوات الثمانية السابقة، أي منذ مؤتمر بروكسل الأول في عام 2017، شهدت انخفاضاً متواصلاً لا يمكن التغافل عنه: في عام 2017، رصدت 36,97 مليار يورو، ثم 23,4 مليار يورو في 2018، و26,8 مليار يورو في 2019، و12,9 مليار يورو في 2020، و11,2 مليار يورو في 2021، و8,8 مليار يورو في 2022، و9,5 مليار يورو في 2023، ثم 7,5 مليار يورو في 2024. أي أن المبلغ المتعهد به في المؤتمر الأخير يشكل انخفاضاً بنحو 80% عن المبلغ الذي جرى التعهد به في المؤتمر الأول.

المبلغ المتعهد به في المؤتمر الأخير يشكل انخفاضاً بنحو 80% عن المبلغ الذي جرى التعهد به في المؤتمر الأول

النقطة الثانية، هي أن تقارير التتبع المالي التي صدرت عن مؤتمرات بروكسل الماضية، تؤكد أن «الدول المانحة» لم تلتزم بتعهداتها فحسب، بل وتجاوزتها في كثير من الحالات، بحيث وصلت نسبة الالتزام بالتنفيذ في عام 2022 مثلاً إلى 133%، وهي نسبة «مثيرة للإعجاب» فعلاً بحالة واحدة فقط، وهي إن قرر المرء أن يتعامى عن حقيقة أن التقليص المتسارع للتعهدات من الطبيعي أن ينعكس التزاماً أعلى بالدفع.

أما ثالثة الأثافي، فهي أن القروض شكلت أكثر من نصف إجمالي المبالغ على العموم، فكانت نسبتها 61,6% من التعهدات، و52,7% من الإنفاق الفعلي المعلن.

قطبة مخفية اسمها «المستفيد من المستوى الأول»

إذا استبعدنا القروض، بوصفها مبالغ ستتم استعادتها عاجلاً أم آجلاً «وبقيم أعلى غالباً بفعل الفوائد»، فإن الرقم النهائي لمجموع الإنفاق الفعلي المعلن خلال 8 سنوات، والبالغ 115,9 مليار يورو، سيتقزم إلى نحو 54,8 مليار يورو فقط.

وهذا لا يعني على الإطلاق أن السوريين ودول الجوار كانوا ينعمون بمبلغ الـ54,8 مليار يورو هذا خلال السنوات الماضية، وهو ما تعترف به حتى تقارير التتبع المالي الصادرة عن مؤتمرات بروكسل، والتي تؤكد على أن أموال الإنفاق الفعلي «تشير إلى الأموال المدفوعة من المانح إلى المستفيد من المستوى الأول، وليس

سورية بوصفها «مغارة علي بابا»

مؤتمرات بروكسل	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024
التعهدات والوعود - مليار يورو								
تعهدات للعام الحالي	5.6	3.5	6.2	4.9	3.6	4.1	4.5	5
تعهدات للأعوام اللاحقة	3.47	2.7	2.1	2	1.7	2.3	1	-
قروض	27.9	17.2	18.5	6	5.9	2.4	4	2.5
المجموع	36,97	23,4	26,8	12,9	11,2	8,8	9,5	7,5
المجموع النهائي	137 مليار يورو							
نسبة القروض من المجموع	75,5	73,5	69,0	46,5	52,7	27,3	42,1	33,3
نسبتها من المجموع النهائي	%61,6							
الإنفاق الفعلي المعلن - مليار يورو								
تعهدات للعام الحالي	6.6	5	8.9	6.8	6.3	7.7	5	-
تعهدات للأعوام اللاحقة	2.1	1.4	1.5	2.3	2.2	1.6	1.3	-
قروض	15.3	13.7	16.5	5.5	5.7	2.4	2	-
المجموع	24	20,1	23	14,6	14,2	11,7	8,3	-
المجموع النهائي	115,9 مليار يورو							
نسبة القروض من المجموع	63,8	68,2	71,7	37,7	40,1	20,5	24,1	-
نسبتها من المجموع النهائي	%52,7							

إلى الأموال التي تنفق في نهاية المطاف على مستوى المشروع».

من هو «المستفيد من المستوى الأول» هذا؟ للإجابة عن هذا السؤال يكفي أن نلقي نظرة على الإنفاق الفعلي المعلن موزعاً على القطاعات، ولنأخذ بيانات العام 2023 كمثال: تبيّن أن حصة وكالات الأمم المتحدة ومنظمات الـ NGOs والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، والقطاع الخاص وصلت إلى 84,3% من مجموع الإنفاق الفعلي، و14% لـ«وجهات أخرى» غير محددة، أما حصة الحكومات فلم تتجاوز 2%.

لا يخفى على أحد، بما في ذلك ما تبرزه التصريحات الصادرة عن مسؤولين سابقين في المنظمات الدولية، أن الكتلة الأكبر من هذه الأموال التي يتم اقتطاعها تتبخر في سراديب النفقات التشغيلية للوكالات الدولية والمنظمات «غير الحكومية» المشرفة على الإنفاق والمشاريع، ومن ضمنها رواتب الموظفين العالية، والتكاليف الفلكية لعقد الاجتماعات والحجوزات وأجور المكاتب وغيرها من النفقات التي تقلص إلى حد كبير جداً حجم الكتلة المالية التي تصل فعلياً للمحتاجين وتجعلها تكاد تكون لا مرئية.

ما الذي كان يمكن تغطيته؟

يبقى السؤال: إذا سلمنا جدلاً أن الأموال المعلن عن إنفاقها عبر مؤتمرات بروكسل قد أنفقت كما هي فعلاً «رغم أنها موضع شك بطبيعة الأحوال بسبب صعوبة تتبعها وعدم وجود بيانات سوى ما توفره الجهة ذاتها من تقارير إنفاق»، ماذا لو أن هذه الأموال توجهت، عبر آليات فعلية حقيقية، لتلبية احتياجات السوريين والاقتصاد السوري المتوقف؟

إن مبلغ الـ115,9 مليار يورو المزعوم والذي يعادل نحو 125,8 مليار دولار، كان كافياً لإنهاء بعض جوانب المعاناة السورية إنهاءً جذرياً، ولتغطية جزء يسير من إجمالي خسائر الحرب «المبالغ بها أصلاً» ويكفي أن نترك الأرقام تتحدث:

القروض شكلت أكثر من نصف المبالغ فكانت نسبتها 61,6% من التعهدات و52,7% من الإنفاق الفعلي المعلن

توزع أرقام تعهدات مؤتمرات بروكسل حول سورية

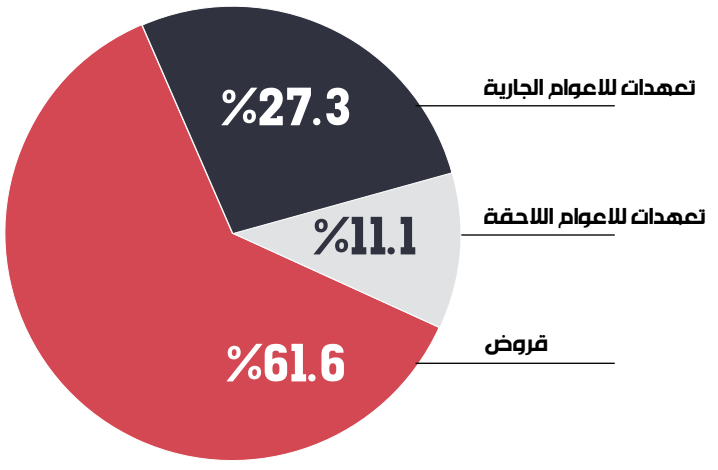

توزيع الإنفاق الفعلي المعلن على القطاعات	
الجهة	حصتها (%)
وكالات الامم المتحدة	52
المنظمات «غير الحكومية» NGOs	28
الحركة الدولية للصليب الاحمر والهلال الأحمر	3
القطاع الخاص	1.3
«وجهات أخرى» - غير محددة	14
الحكومات	2

المبلغ المعلن إنفاقه في اجتماعات بروكسل	125,8 مليار $
الخسائر المباشرة المعلنة لقطاع الزراعة في سورية	16
الخسائر المباشرة المعلنة لقطاع الكهرباء في سورية	40
الخسائر المباشرة المعلنة لقطاع الصناعة في سورية	60
تقديرات الحكومة السورية لإجمالي خسائر الحرب	300

تراجع التصنيع وسقوط أوروبا

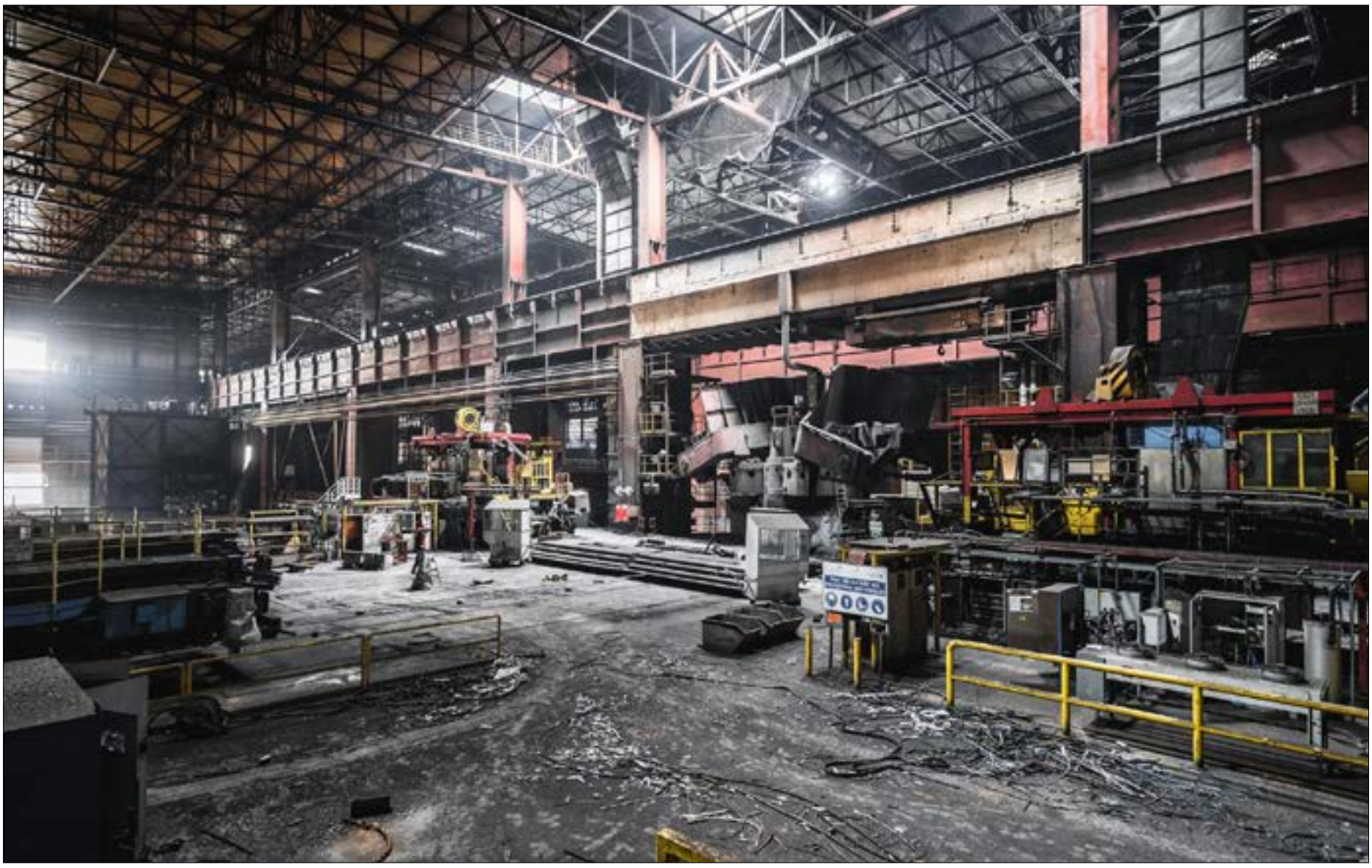

«أخطاء الإمبراطورية الرومانية هي تحذيرٌ لأوروبا، التي أصبحت الآن معرضةً لخطر تراجع التصنيع»، تحت هذا العنوان نشرت صحيفة «جيورنّال» الإيطالية مقالاً تحاول فيه تحليل أسباب الأزمة الحادة في أوروبا، وتراجع النشاط الصناعي والإنتاج. يحاول الكاتب تشبيه ما يحدث في أوروبا اليوم بما حدث في الإمبراطورية الرومانية، فيقول: «تم تدمير ونسيان المثل الأعلى للإنسان المتطور بشكل متناغم، وهو روماني فخور يخدم دولته في المدينة ويبني حياته على أساس المبادئ الاجتماعية. لقد انحطت النخبة الرومانية وغرقت في الفخامة والفجور. بدأت أزمة في الفن، وبدأ النحاتون في تصوير المخنثين، وما إلى ذلك. وبعبارة أخرى، يحدث الشيء نفسه تقريباً في أوروبا في إطار غرس عبادة المثليين، وتشريع زواج المثليين، والواقع الفعلي تقنين الاستغلال الجنسي للأطفال والرذائل الأخرى».

■ نيكولاي بيتروف
ترجمة: قاسيون

ثمّ أضاف بشكل واضح: «اليوم، نفقد الهيمنة الاقتصادية، وقد يأخذها شخص آخر... كانت هناك فجوة كبيرة بين أوروبا وبقية العالم من حيث التطور العلمي والتكنولوجي، ولكن ما حققناه في أجيال قليلة، حققه آخرون في بضعة عقود فقط»، مشيراً إلى الأضرار الناجمة عن آثار نقل الإنتاج إلى بلدان أخرى. وشدد على أن البلاد سوف تتراجع عن التصنيع. وإذا لم تبدأ في التفكير في حقيقة أن بعض أنواع المنتجات يتم إنتاجها ليس فقط لأغراض اقتصادية، ولكن أيضاً لأغراض استراتيجية، أي ليس لتحقيق ربح فوري، فإنّ البلاد تخاطر بالانهيار.

إنّ الاستنتاجات المحزنة بالنسبة للكاتب والتنبؤ بالانهيار لأوروبا، تؤكدها البيانات الإحصائية. كما تظهر بلومبرج، منذ يوليو 2023، بدأ انخفاض مطّرد في الإنتاج في القارة العجوز. على مدار العام – في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 مقارنة بتشرين الثاني/نوفمبر 2022 – انخفض الإنتاج الصناعي بنسبة 6،8%.

إذاً، منذ عام 2022 لم يتجاوز الانخفاض 2،5%، ولكن منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023، تسارع الانخفاض بمقدار الضعف وبلغ 5%. في الأشهر الأخيرة – ما يصل إلى 6،6–6،8% ويرجع ذلك إلى إغلاق بعض الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة، بما في ذلك الصناعات المعدنية وإنتاج المواد الكيميائية. وتم نقل بعضها إلى الولايات المتحدة، حيث بات الغاز أرخص. كما أن الناتج المحلي الإجمالي آخذ في الانخفاض، وتعاني من الركود عدة من البلدان في المنطقة، وفقاً لأحدث بيانات يوروستات. وأحد الأسباب الرئيسية لذلك هو الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة.

كتبت الصحيفة السلوفاكية «نوفي سلوفو»: «في أوروبا الحديثة، هناك عملية تراجع عن التصنيع. تعتبر مدخنة التدفئة الآن مصدراً للتلوث. يتم هدم المصانع في المدن، وتنمو في مكانها مراكز التسوق والترفيه أو المناطق السكنية. لقد تحوّل العمال من المصانع إلى عمّال ذوي ياقات بيضاء أو عمال خدمة. لم تعد المدينة الحديثة تنتج أي شيء مادي وضروري. يؤدي تراجع التصنيع في أوروبا إلى تحسين البيئة وتدهور مستويات المعيشة. إن أهميّة أوروبا في العالم آخذة في التراجع لأنها لم يعد لديها ما تقدمه، وأصبحت تعتمد على الواردات. بالتالي، فإن تراجع التصنيع يصاحبه بطبيعة الحال تراجع في التعليم، حيث لم تعد هناك حاجة إلى الفنيين والمهندسين في أوروبا».

بالإضافة إلى ذلك، تسارعت وتيرة تراجع التصنيع في أوروبا بشكل كبير بسبب أزمة الطاقة، أو «انتقال الطاقة»، أو الانتقال إلى «الطاقة الجديدة»، وهو المفهوم الذي يروج له الاتحاد الأوروبي كجزء من سياسته المناخية «الخضراء». بسبب هذا التحول، غادر ثلث الشركات الصناعية ألمانيا بالفعل، وهربت من أوروبا. ويشير مقال «نوفي سلوفو» إلى أنّ المؤسسات الصناعية، التي غالباً ما تكون ذات تاريخ غني، تشهد إفلاساً تدريجياً.

تسارعت وتيرة تراجع التصنيع في أوروبا بشكل كبير بسبب أزمة الطاقة أو الانتقال إلى «الطاقة الجديدة» وهو المفهوم الذي يروج له الاتحاد الأوروبي كجزء من سياسته المناخية «الخضراء»

قال مكسيم تشيركوف، الأستاذ المشارك في قسم السياسة الاقتصادية في معهد الاقتصاد والمالية بجامعة الإدارة الحكومية، في مقابلة مع صحيفة «إزفستيا»، إن هناك اتجاهاً سلبياً في العديد من الصناعات في الدول الأوروبية: «الضحايا الرئيسيون هم البارزون الأوروبيون الثلاثة، قواطر الاقتصاد الأوروبي– ألمانيا وفرنسا وإيطاليا– الدول الأكثر تصنيعاً التي كانت دائماً تجرّ الاقتصاد الأوروبي معها. لكنّ العملية انعكست الآن، نرى أن الصناعة في هذه البلدان تواجه مشاكل خطيرة للغاية».

على سبيل المثال، استشهد بشركة المواد الكيميائية الألمانية BASF، التي تعدّ مصدر فخر لألمانيا، ولكنها الآن في وضع صعب للغاية. وأوضح الخبير أن القدرة التنافسية لهذه الشركة في السابق كانت تكمن في أنّها تلقت إمدادات الغاز عبر أنبوب غازبروم الذي دخل المدينة، حيث يقع الإنتاج الرئيسي للشركة. وأشار تشيركوف إلى أن مثل هذه الشركات تضطر الآن إلى شراء الغاز بسعر يبلغ حوالي ضعف سعره بموجب العقود طويلة الأجل.

ووفقاً له أيضاً، فالعمليات التي نلاحظها حالياً في أوروبا هي ذات طبيعة أكثر سلبية. وفي الوقت نفسه، لفت الانتباه إلى أنّه في نهاية عام 2023، كانت روسيا تتقدّم بسبع مرات على جميع الدول الأوروبية في معدلات النمو الاقتصادي. وهكذا، يبلغ معدل النمو في الاتحاد الروسي 3،5%، وفي أوروبا 0،5%.

بالرغم من ذلك، يبدو أن أوروبا تعتزم الاستمرار في السير على خطّ النار نفسه. كما ورد في تقرير صندوق النقد الدولي، الصادر في 29 مايو/أيار الماضي، يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتخلى تماماً عن استيراد موارد الطاقة الروسية بحلول عام 2030. ويشير التقرير الذي يحمل عنوان «فوائد أمن الطاقة من العمل المناخي المعزز في أوروبا»، إلى أن حصة روسيا من واردات الاتحاد الأوروبي من الغاز «انخفضت بشكل حاد» من 41% في عام 2021 إلى 15% في الأشهر العشرة الأولى من عام 2023. بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاتحاد الأوروبي التزم بالتخلص التدريجي من جميع الواردات المتبقية من الوقود الأحفوري الروسي بحلول عام 2030.

لكن من ناحية أخرى، يعترف صندوق النقد الدولي على الفور بأن هذا لن يؤدي إلى أي شيء جيد بالنسبة لأوروبا، على الرغم من أنه يحاول تقديم الحرب في أوكرانيا على أنها سبب الأزمة. ويشير التقرير إلى أن الأعمال العدائية يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع دائم في أسعار الطاقة في أوروبا، الأمر الذي من شأنه أن يُضعف أمن الطاقة من خلال زيادة حصة تكاليف الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي جعل النشاط الاقتصادي أكثر حساسية لأي انقطاع في إمدادات الطاقة. بعبارة أخرى، من الواضح أن عملية تراجع التصنيع في أوروبا سوف تستمر.

لكنّ «إمبراطورية الاتحاد الأوروبي»، كما يطلق كثيرون على الاتحاد الأوروبي، مهددة بالانهيار ليس فقط لأسباب تتعلق بتراجع التصنيع وضعف القوة الاقتصادية، بل وأيضاً لأسباب أخرى. فالبلدان الأعضاء فيها ممزقة بسبب التناقضات السياسية الحادة.

تقول صحيفة التلغراف البريطانية: «إنّ مصداقية الاتحاد الأوروبي أصبحت موضع شك بالفعل بسبب استجابته غير المقنعة للأزمة الأوكرانية... لقد ظهرت انقسامات عميقة بين القوى الكبرى– ألمانيا وفرنسا وإيطاليا– التي تتجنب المواجهة المفتوحة مع موسكو، ودول أوروبا الشرقية، مثل: بولندا، التي تطالب، من أجل أمن القارة أن تعاني روسيا من هزيمة واسعة النطاق، ولا يمكن القيام منها في ساحة المعركة الأوكرانية».

في جرمانا... إرهاق الطوابير قدر يلاحق أصحاب الأجور!

الطوابير ظاهرة ليست بجديدة اعتادها المواطن السوري عموماً، وسكان مدينة جرمانا خصوصاً، مع الكثافة السكانية الكبيرة التي تعاني منها المدينة مقابل تردي وسوء خدماتها!

فمع بدء اليوم الـ15 من كل شهر تبدأ معاناة الآلاف من المتقاعدين في المدينة، المتضخمة سكانياً والمحدودة خدمياً، كي يستلموا رواتبهم التقاعدية من الصرّافات المحدودة، بطوابيرها الطويلة وشديدة الازدحام، لينضم إليهم الآلاف الإضافية من الموظفين بعد 5 أيام، أي عند الـ20 من كل شهر، ولتمتد هذه الحالة من الازدحام الشديد على الصرافات إلى أكثر من 15 يوماً في كل شهر، وربما أكثر من ذلك، ليتسنى للمتقاعدين المسنين والموظفين المعدمين سحب رواتبهم الشحيحة، التي باتت أشبه بخرجية يستهلك صرفها ثوانيَ معدودة، بينما سحبها من الصراف قد يستهلك أسبوعاً متواصلاً من الذهاب والإياب والوقوف والانتظار!

الصرافات الآلية... تسهيل أم تعقيد؟!

الهدف الأساسي من خدمة الصرافات الآلية وتوطين رواتب الموظفين والمتقاعدين هو الاستعاضة عن حمل النقود لتخفيف حالات النشل والسرقة، حيث يستطيع المواطن سحب ما يلزمه من نقود متى يشاء وبالقدر الكافي لسد حاجته من خلال الصرافات الآلية المنتشرة في الشوارع وفي أي وقت من جهة، ولتسهيل عملية مراقبة أرصدة الحسابات، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة للإيداع النقدي أو حتى تحويل الأموال بين الحسابات المصرفية، طبعاً في حال كانت هذه الصرافات موضوعة بالخدمة، وكانت برمجياتها مؤهلة للقيام بالمهام العديدة التي من المفترض أن تتمتع بها!

لكن وفق برنامج التقنين في مدينة جرمانا فساعات الكهرباء، والمتمثلة بساعتين فقط، من الساعة 12 ظهراً حتى الواحدة ظهراً، ومن السادسة حتى السابعة مساءً، وذلك خلال الوقت الممتد من الساعة السابعة صباحاً وحتى العاشرة ليلاً، فإن هاتين الساعتين لا تفيان بتقديم الخدمة ليقوم عشرات آلاف الأشخاص بسحب مستحقاتهم من الصرافات خلال مدة 15 يوماً، أي بما يعادل 60 ساعة تشغيل فقط، خاصة وأن عدد الصرافات الآلية في جرمانا لا يتجاوز الخمسة «اثنان للعقاري واثنان للتجاري، بالإضافة إلى فرع المصرف التجاري في ساحة الشهداء»!

ولا تتوقف المشكلة هنا، فرغم التقنين الكهربائي الجائر وقلة أعداد الصرافات، إلا إنك قد تكون من المحظيين في حال وجدت هذه الصرافات على قلتها تعمل!

نعم وللأسف فمعظم الأحيان تعاني هذه الصرافات المحدودة من عطل في الشبكة أو نفاد في النقود، بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالصيانات الدورية، وهنا يضطر المواطن للبحث عن صراف آخر موضوع بالخدمة، أو للعودة ثانيةً في اليوم الآتي، ثم في اليوم الآتي... وهكذا!

وأحياناً وبسبب ضعف الإنترنت وترهل الشبكة تفشل عملية السحب بعد إدخال كل المعلومات المطلوبة، فبعد الانتظار لساعات طويلة أمام الصراف يضطر المتقاعد أو الموظف للعودة مرة ثانية وثالثة، هذا إن لم يتم ابتلاع بطاقته من الصراف، ما يضطره لمراجعة المصرف لاستعادتها، وهذا يعني وقتاً مهدوراً إضافياً، وتعباً وجهداً ونفقات غير محسوبة!

استلام الراتب الشهري الذي لا يتعدى 300 ألف ليرة قد يستغرق من يومين إلى أسبوع وهي للمفارقة أطول بكثير من الوقت الذي ينفَق فيه هذا الراتب الشحيح

وفي حال نفدت النقود من الصرافات العاملة والموضوعة بالخدمة يوم الخميس فلا تتم تغذيتها إلا يوم الأحد الآتي، باعتبار يومي الجمعة والسبت عطلة أسبوعية رسمية!

فاستلام الراتب الشهري، الذي لا يتعدى 300 ألف ليرة، قد يستغرق من يومين إلى أسبوع، مع مشاق وتعب هذه المدة بالتزاحم والمشاحنات، مع فترات الانتظار الطويلة، وهي للمفارقة أطول بكثير من الوقت الذي ينفَق فيه هذا الراتب الشحيح!

مأساة معممة!

طوابير الصرافات ليست حكراً على مدينة جرمانا فقط، بل مرض الطوابير متفشٍ في المحافظات والمدن والأرياف جميعها، سواء على أجهزة الصراف أو أجهزة الخدمة الذاتية، كما تفضل شركتي المحمول تسميتها!

وهنا نتساءل أليس من المفترض أن التحول الرقمي والتقني وجد لتوفير الوقت والجهد على المواطن؟!

فهل طوابير الصرافات بواقعها البائس الحالي تنم عن توفير في الوقت والجهد؟

فقد أصبح استلام الراتب هماً جديداً يُضاف إلى حزمة من هموم تأمين الاحتياجات الأساسية والمعيشية، وكأنه لا تكفي طوابير الخبز والغاز والمحروقات!

حل مشكلة الصرافات لا يكفي منفرداً!

في ظل هذا الواقع المتردي والبائس قررت إدارتا المصرفين العقاري والتجاري شراء عدد من الصرافات الجديدة «الديجيتال» لتخفيف الضغط الحاصل على الصرافات حالياً، والقيام بتوزيع أجهزة الصراف الآلي في مراكز ومكاتب البريد الموجودة في الأرياف والقرى التي لا توجد فيها صرافات بغية حل مشكلة الطوابير والازدحام.

النوايا المعلنة أعلاه من قبل المصرفين الحكوميين إيجابية ومطلوبة بحال تم تنفيذها، لكنها بالرغم من ضرورتها لا تكفي وحدها لحل المشكلة التي يعاني منها مئات الآلاف من أصحاب الأجور والاستحقاقات على طول البلاد وعرضها، هذا بحال كان عدد الصرافات التي سيتم شراؤها من قبل المصرفين كافياً أصلاً!

ففي ظل استمرار المعاناة من تردي وسوء شبكة الإنترنت، ومع استمرار المعاناة من غياب الطاقة الكهربائية، فإن مصير عمل الصرافات الجديدة لن يكون أفضل من سابقاتها، توقفاً عن الخدمة وخروجاً منها!

فإن لم يتم التنسيق مع وزارة الكهرباء من أجل عدم قطع التيار الكهربائي عن الصرافات، فالحد الأدنى يجب أن يتم تزويدها بمصدر طاقة متجددة بما يفسح المجال لتعمل ساعات أطول يومياً، وهو ما تشجع وتؤكد عليه الحكومة صباحاً ومساءً، ومن خلال كل لقاء وتصريح رسمي!

أما عن سوء وتردي شبكة الإنترنت فهذا أمر بعهدة وزارة الاتصالات والهيئة الناظمة للاتصالات والحكومة من خلفهما، وأيضاً بالحد الأدنى، بحال عدم التمكن من معالجة أسباب سوء وتردي خدمة الإنترنت بشكل نهائي، أن يتم الربط مع شبكات الخليوي تبادلاً، حسب توفر الخدمة الأفضل من أحدهما، وهو أمر ممكن ومتاح تقنياً بحسب ما هو مفترض، شرط توفر النوايا لتنفيذ ذلك!

فهل هذه الإجراءات صعبة على المصارف والحكومة ووزاراتها؟!

وهل سيبقى الحال على ما هو عليه من تردٍ وسوء يدفع ضريبته مئات آلاف المسحوقين في البلاد من أصحاب الأجور الهزيلة؟!

المزاج الجماهيري كمجال للتأثير في المجتمع

في كتابه «علم النفس الاجتماعي والتاريخ» يحاول الباحث السوفييتي ب. بورشينيف تأكيد أهمية وضرورة اعتناء النظرية الماركسية بالعوامل الذاتية في التاريخ البشري إلى جانب العوامل الموضوعية، وعدم الوقوع في مغالطة الاختزال الاقتصادوي المادّي المبتذل. حيث إن الاكتشاف الماركسي لما هو موضوعي يتطلّب في الوقت نفسه شرحاً وتفسيراً لما هو ذاتي دون رفض هذا الذاتي. وهكذا فإن علم النفس الاجتماعي يدرس الجانب الأكثر ذاتية لما هو موضوعي، ألا هو النفسية المتبدِّلة تاريخياً للإنسان.

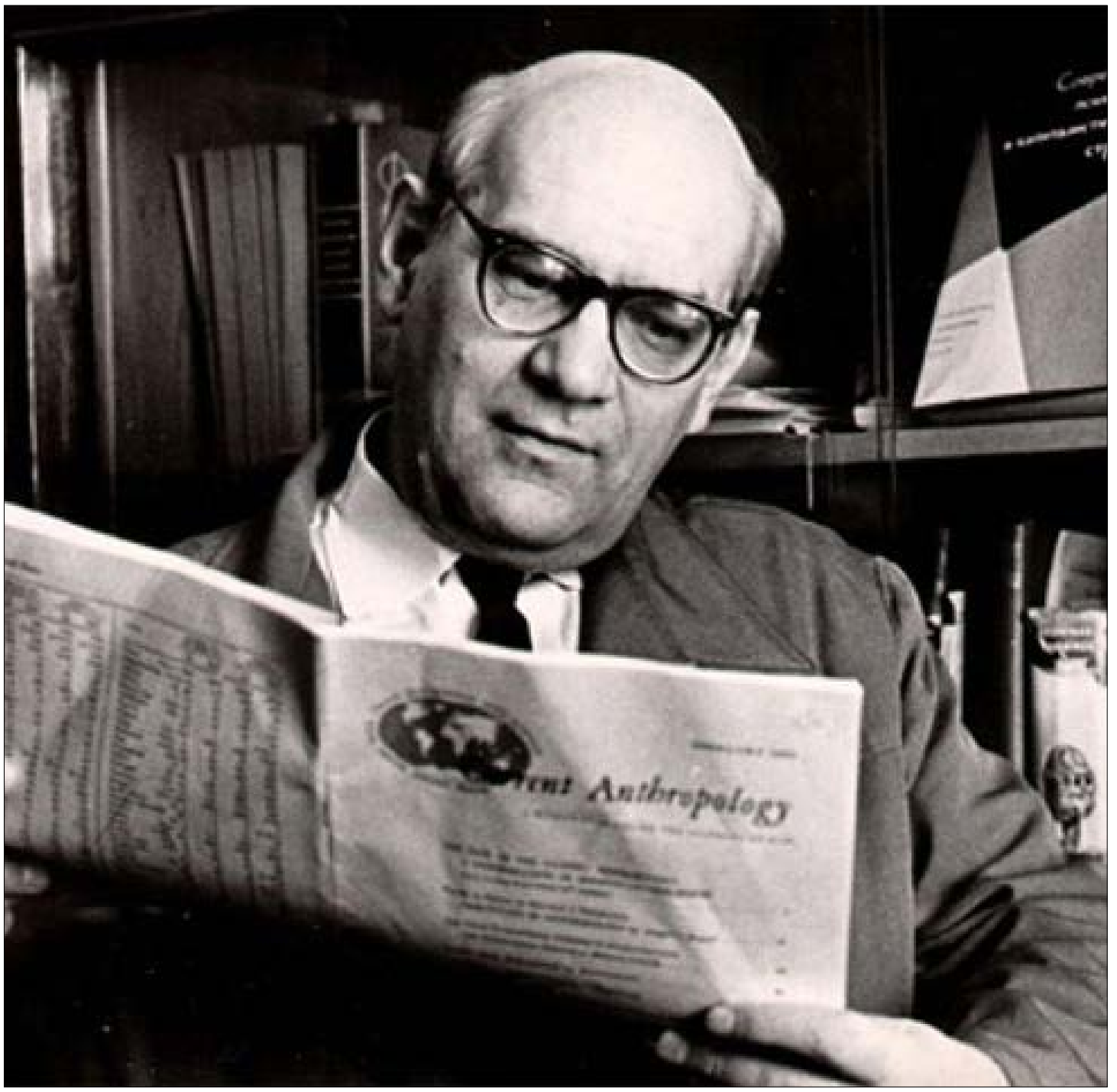

■ بورشينيف
إعداد: د. اسامة دليقان

قد يكون المزاج خاطئاً، كما هو الحال حينما ينشأ عن إشاعة كاذبة. لكن كلّما كان المزاج أثبت، كلما نمّ عن مجموعة الـ«نحن» وكلما شكّل بالتالي عاملاً اجتماعياً مميّزاً. وكلّما كانت درجة التطور الاجتماعي أعلى كلما أصبح المجال أوسع أمام هذه الجماعات الديناميكية للتأثر والتأثير.

هذا وربما كانت الأمزجة إيجابية أساساً، أيْ تتجاوب مع الآمال والجهود الرامية إلى تحقيق التطلعات والمثل العليا. وهذه من شأنها أن تؤدي إلى التضامن الطبقي وأن تثير عاطفة وطنية وشعوراً ثورياً. كما قد تحثّ على التحرير الوطني وتحفّز الحماس العمّالي أو الثقة وتثير البهجة وترفع المعنويات وتصنع البطولات وتعمّق حب الوطن وتؤدي إلى نهضة أخلاقية أو فنية جمالية...إلخ.

المزاج قابلٌ للافتعال والعدوى

من خصائص المزاج بحسب بورشينيف أنه «أكثر عرضة لتأثير الوعي في المجال العاطفي من المجال الفكري». فإن العواطف والأحاسيس تكون مُسرّة أو غير مسرّة. فهي كشحنة كهربائية إما إيجابية أو سلبية. وربما أضحى المزاج معدياً عندما تسير الوقائع عكس التطلعات؛ فتصبح عندها الاتجاهات المميّزة هي الاستياء والقلق والتوتر والتعب والخوف والغضب والسخط والمزاج الكئيب أو المتشائم.

ويصف ب. د. باريجين، وهو باحث سوفييتي في المشكلات السيكولوجية الاجتماعية، أن هناك مظهراً للمزاج الاجتماعي مهمّاً للغاية: ألا وهو تجاوبه مع التأثير. فيمكن تشكيل المزاج وتغييره ضمن حدود، كما يمكن التحكم به. فمن جهة هو ينتقل بالعدوى عن طريق السلوك، ومن جهة أخرى ينتقل بالإقناع والدعاية، ويمكن تثقيف الشعب وتوجيهه بواسطة المزاج. وفي هذا دليل على إمكانيات علم النفس الاجتماعي، إذ يمكّن البحّاثة من تحليل العوامل المكوّنة للأمزجة، سواء في طبقة أم بين الطبقات، في بلد ما أو على مستوى دوليّ. كما يمكّنه من تحليل العواطف الوطنية والدولية التي تلعب دوراً بارزاً في حياتنا، ومن تحليل الحماس والقنوط بين الجماهير والتصرّفات الجماعية وحتى الجرائم الجماعية.

إنّ مزاجاً ما قد يوحّد الجماعة في إجماع على مواقف أو سلوكيات معيّنة، يوحّدهم في الـ«نحن»، إلّا أن لدى المزاج الجمعي ميلاً إلى التورط في «نحن» مثالية خيالية، حيث توجد في الحركات الجماهيرية الموجّهة ضد النظام القائم عناصر طوباوية إلى جانب عناصر علمية. إن الجماعة ذات المزاج الجمعي المعيَّن تبحث عن الـ«نحن» التي تعتبرها هويتها الحقيقية، وقد تلجأ في سياق هذا البحث إما في الماضي الغابر، أو تتخيل هذه الهوية الجمعية في يوتوبيا ما. كما قد تستشرفها في زمن ما من المستقبل، وهذا الشكل الأخير هو الشكل الأكثر واقعية والأفعل عادةً لأحلام اليقظة. وطالما قام الناس في الماضي باعتلاء متن الإصلاحات والثورات وملءذاً أذهانهم بأفكار طوباوية عن جنّة كونية صافية، وكم تكون خيبة أملهم مريرة عندما يدركون أن الحياة مليئة بالتناقضات وأنه ما زال هناك بعض من الـ«هُم».

عندما نقرأ عند بورشينيف هذا التوصيف أعلاه، يمكننا ربطه مع مشكلاتنا الاجتماعية والسياسية المعاصرة؛ فعلى سبيل المثال في الأزمة السورية، لطالما حاول الطرفان المتشدّدان في الصراع «متشدّدو النظام ومتشدّدو المعارضة» أنْ يبثّ كلّ منهم لدى أنصاره الوهم بإمكانية حسم النظام للصراع بالقضاء المبرم والسحق النهائي لأيّ معارضة، وكذلك متشدّدو المعارضة لطالما حاولوا بثّ الأوهام المشابهة على المقلب الآخر – أوهام إمكانية إسقاط النظام. فكلّ من الطرفين المتشددين لديه مزاج طوباويّ بإمكانية قيام الـ«نحن» بسحق الـ«هُم». وبالأساس تطلّب الأمر من أغلبية السوريين وقتاً وتجربةً مرّة للتوصل إلى اقتناع يتوسّع بأنّ قيام الطرفين المتشدّدين أصلاً بتقسيم المجتمع شاقولياً إلى «نحن» ضدّ «هم» بحسب تأييد أو معارضة أحد الطرفين المتشدّدين، إنما كان تقسيماً ضاراً ولا يعكس الانقسام الطبقي الواقعي للمجتمع بين ناهبين ومنهوبين، بل وكان يخفي بالحقيقة الثنائية الحقيقة التي يشكّل فيها الـ«نحن» الأغلبية الساحقة المسحوقة والمنهوبة من الشعب السوري، في مقابل الـ«هم» الأقلية الناهبة الفاسدة الضيقة في عددها ومصلحتها والمتوزّعة على طرفي متراس التشدّد.

المزاج قد يوحّد الجماعة حول إجماع معيّن إلّا أنه قد يتورّط في «نحن» مثالية

المسرّة بين الإنسان والحيوان

صحيح أن علماء عديدين، ومنهم الفيزيولوجيان السوفييتيان أنوخين وسيمونوف، حاولوا تقديم نظرية فيزيولوجية بحتة عن المتعة والاستياء. ووجدوا أن عواطف معينة تترافق مع تغيرات محددة في الأقسام الموجودة تحت قشرة الدماغ وفي أجهزة الجسد الفيزيولوجية، غير أنهم اعتبروا من البديهي أن العواطف هي بالضرورة إما «نعم» أو «لا»، جيدة أو سيئة، مسرّة أو غير مسرّة... ومما أضفى على هذه النظرية ثقلاً معيناً تجربة أجريت في الوقت نفسه تقريباً بدت كأنها إثباتٌ لوجود «مركز مسرّة» في دماغ الحيوان وبالتالي بالمقابل «مركز استياء». فقد أدخل قطب كهربائي موصول بمصدر طاقة في دماغ فأر بحيث كان بمقدور الفأر أن يشغله ويطفئه بنفسه وكانت المفاجأة أن الفأر زوّد المنبه الكهربائي بالطاقة رغم أنه لا يعطي أيّ عوامل مفيدة له بيولوجياً. واستنتجوا من ذلك أن الحافز كان مسرّاً للحيوان «يبعث لديه السرور».

وبعبارات أخرى كان التيار يثير مركز المسرة في دماغ الفأر. ولكن التفسير الأرجح هو أن الإثارة الكهربائية سببت إشباعاً هلوسياً لبعض المتطلبات لدى الحيوان وبما أنها كانت وهمية ولم تسبب مضاعفات جانبية فيزيولوجية فقد لجأ الحيوان إليها مرة إثر مرة إلى ما لا نهاية.

ويكتب بورشينيف بأنّ العواطف السلبية والإيجابية لا تتعلق مباشرة بآليتها الفيزيولوجية. فكيف إذا ندرك تعارضها؟ إنّ التصرفات وحدها ليست المحك، فقد يخضع المرء طوعياً للألم وهو قطعاً إحساس سلبي مستمداً منه في الوقت نفسه إحساساً إيجابياً، هل يَعني ذلك أن الإنسان وحده القادر على إخضاع الإحساسات السارة والمؤلمة لمحرّكات عليا. لا، لأن طبيعة الأحاسيس تتغير. وهذا يصح أيضاً على الحيوان. فيمكن تدريب كلب ليتجاوب إيجابياً مع الألم «مثل صدمة كهربائية» إذا ما دعمنا ذلك بتصرف إيجابي كالإطعام مثلاً، ففي هذه الحالة يخضع للألم بملء إرادته.

وهكذا فإنّ المسرة والامتعاض مصدرهما عند الإنسان معقّد ولا يقتصر على الجوانب الفيزيولوجية البيولوجية البحتة بل من الظواهر النفسية المعقّدة، ويتعلّقان إما بتحقيق الأهداف والمثل العليا والرغبات أو الفشل في الوصول إليها.

ما هي السعادة؟

سيكولوجياً، السعادة هي تطابق الإنجازات مع التطلّعات. والسعادة هي من النمط الأسمى، ثم تأتي البهجة دونها، إلا أنها التعبير عن التطابق ما بين الواقع والحلم أو الأمل أو التطلّع. أما المسرة فهي على مستوى أدنى من الاثنتين السابقتين. فهدفها أكثر غموضاً رغم أنه لا يزال هو نفسه بشكل أساسي. وهكذا نرى أن المسألة متجذرة في الخطط والمثل العليا.

حجم رهان الولايات المتحدة يساوي حجم خسارتها!

مع الساعات الأولى التي تلت حرب الكيان الصهيوني على غزة، كان من الواضح أنّها لن تكون مجرد رقم جديد يضاف إلى قائمة الحروب على القطاع، ولم يكن من الصعب استنتاج أننا أمام نقطة مفصلية، فإن كانت «السيوف الحديدية» حربٍ ضمن سلسلةٍ من الحروب، مثل «الرصاص المصبوب 2008» أو «عامود السحاب 2012» أو غيرها، إلا أنّها تميزت بمسائل نوعية.

■ علاء ابوفرّاج

على ماذا يبنى هذا الاستنتاج؟

في الوقت نفسه، لم تكن الجعبة الأمريكية فارغة، بل أُخرجت منها أدوات كثيرة حاولت واشنطن من خلالها تغيير الواقع الجديد، أو إعاقة تقدم الخصوم وإشغالهم على أقل تقدير.

كغيرها من نقاط التاريخ المفصلية، بدت هذه اللحظة لأولئك الذين يعيشونها أزليةً، دوامة من دوائرَ مغلقة، لكنّها كانت في الواقع «لحظة» تحوّل نوعي، أي أن الأحداث التي بدت مكررة لا جديد فيها، كانت تقترب من الانقلاب إلى حالة فريدة، وهو تماماً حال «طوفان الأقصى» وما تلاه في منطقتنا.

عن الفعل ورد الفعل

«السيوف الحديدية» في هذا المثال كانت ردّ فعل، ولا نقصد هنا أنّها رد على «طوفان الأقصى» بل كانت رداً على وزن التيار الصاعد الذي كان «طوفان الأقصى» أحد تجلياته، الولايات المتحدة استخدمت أداتها المفضّلة «إسرائيل» في محاولة جديدة لإعاقة التاريخ، وهو ما يفسر حجم هذه الحرب ودرجة عدوانيتها، فطوال الشهور الثمانية الماضية قدّمت الولايات المتحدة حوالي 15 مليار دولار كمساعدات للكيان، وهذا أقل بكل تأكيد من الرقم الفعلي الذي يصعب معرفته على وجه الدقة، لكن الرقم التأشيري هذا بحد ذاته، يكشف حجم الرهان الأمريكي، فالكيان تلقى منذ تأسيسه ما يقدّر بـ 310 مليارات دولار، بوسطي نظري يقارب 3 مليارات سنوياً، لكن المساعدات ارتبطت أيضاً بطبيعة الموقف في كل سنة، إذ وصلت في حرب أكتوبر 1973 إلى 12،4 مليار دولار، ثم في عام 1979 إلى 14 مليار دولار، أي أن الدعم الذي تلقاه الكيان في حربه الأخيرة هو دعم غير مسبوق في العقود الأربعة الماضية! وينبغي أيضاً أن نأخذ بعين الاعتبار أن الولايات المتحدة انخرطت بشكل مباشر في الصراع الحالي في موقعين على أقل تقدير، في البحر الأحمر، وأثناء الدفاع عن الكيان في وجه الرد الإيراني.

حجم «الاستثمار» في هذه الحرب يعد مؤشراً لا ينبغي إهماله، ولا يمكن حصره بالأرقام التي جرى عرضها عن مصادر أمريكية، بل هو جزء من دعم لا يمكن قياس جوانبه كلّها بالأرقام، ومن هذه الزاوية بالتحديد ينبغي لنا أن نسأل عن مسألة أساسية:

ماذا تعني خسارة هذا الرهان؟

الأموال التي استثمرتها الولايات المتحدة في «إسرائيل» في أواخر سبعينيات القرن الماضي حقّقت في الواقع اختراقات سياسية كبرى، كان أبرزها على المستوى الإقليمي إخراج مصر من المعادلة، وتكبيلها في معاهدة كامب ديفيد، مع ما عناه ذلك في حينه من عزلها عن الكتلة الاشتراكية وإلحاقها بالكتلة الغربية، وهو ما عبّد الطريق لدور أمريكي كبير جداً في المنطقة مع مقاومة محدودة.

أما اليوم، فالصورة تختلف بشكل جذري، فكل الدعم والانخراط الأمريكي لا «يبشر» حتى بنسبة ضئيلة مما جرى تحقيقه في السبعينيات، بل هناك مؤشرات معاكسة تماماً، فلم تستطع «إسرائيل» مع كل هذا الدعم تحقيق انتصار على المقاومة الفلسطينية في غزّة، أما على الضفة الثانية من الحدود نشهد اليوم بشكل معلن خرقاً لكامب ديفيد من الجانبين المصري و«الإسرائيلي»، ما يهدد هذه المعاهدة لأول مرة بشكل جدي منذ توقيعها، هذا بالإضافة إلى أننا شهدنا أيضاً ضربة كبيرة لنظام الردع في الكيان، إذ لم يستطع إثبات نفسه أمام هجوم إيراني مضبوط، ومن جهة ثانية تتلقى الولايات المتحدة بشكل مباشر ضربات في البحر الأحمر من قبل جماعة الحوثيين وصلت حد استهداف حاملة الطائرات الأمريكية أيزنهاور في سابقة هي الأولى منذ الحرب العالمية الثانية.

الجزئية الأهم في كل هذا، أن المبادرات الأمريكية يمكن أن تنفد، وحينها فقط ستكون الشروط اكتملت بالفعل لتوجيه ضربة استراتيجية من قبل روسيا والصين للدور الأمريكي في المنطقة، إذ يبدو أن هناك قناعة في موسكو وبكين أن الولايات المتحدة ستسقط في نهاية المطاف، وستكون في وضع لا يسمح لها بصد هجوم مضاد واسع وشامل، وعندها سنعلم تماماً سبب قلقَ الولايات المتحدة و«إسرائيل» من طوفان الأقصى.

قضايا الشرق

«الحمض النووي» للاستعمار

لم يكن مستغرباً حجم الصدمة التي تلت جريمة جيش الاحتلال الجديدة في رفح بعد أن قصف مخيماً للنازحين غربي المدينة، ما خلّف 45 شهيداً على الأقل ومئات الجرحى، الجريمة واحدة من مئات الجرائم التي ترتكب يومياً، لكنها تحمل في «حمضها النووي» ما يميزها عن غيرها، ويفرض علينا بالتالي النظر إليها من هذه الزاوية تحديداً.

استهدف جيش الاحتلال الخيام ليلاً معتمداً على خارطة أهداف يحددها واحد من برامج ذكاء صنعي يستخدمها الكيان في حربه، ويعمل هذا البرنامج بالتحديد على ضرب هدف محتمل لحظة عودته إلى «منزله» بغية إلحاق ضرر بكافة أفراد الأسرة والأقرباء المفترض وجودهم في المكان، وتسمح الخوارزمية المستخدمة للبرنامج بقتل 20 مدنياً بالإضافة إلى الهدف الأساسي!

لكن ما يثير الانتباه، أن جريمة استهداف نازحين في خيامهم ليست حدثاً فريداً في التاريخ، بل إن جرائم مشابهة نفّذها المستوطنون الأوروبيون في أمريكا الشمالية بحق السكان الأصليين، وفي شباط 1643 اشتعلت الخيام بنيران المستعمرين تماماً كما جرى في غزة، وإن كان رصد حالات مشابهة يتطلب بحثاً تاريخياً عن ممارسات الاستعمار، إلا أننا بالتأكيد أمام سلوك موروث، ورثه الصهاينة عن آبائهم من المستعمرين الأوائل.

المسألة تتعدى كونها بحثاً تاريخياً، فهي تنبهنا مجدداً إلى الارتباط العميق والجوهري بين الحركة الصهيونية والاستعمار، ومن هنا ينبغي تقديم هذه المأساة لا بوصفها عملاً وحشياً فحسب، بل بوصفها سلوكاً استعمارياً يرتبط بالسعي المحموم والإجرامي لتهجير سكان الأرض الأصليين من جهة، وكسر الروابط بين الشعب المُستعمَر وأرضه، فالمستعمِرون يأملون أن يحقق الفزع الذي يتبعُ جريمة كهذه حلمهم بتشتيت جموع المُستعمَرين التي كانت دائماً أصعب ما يمكن أن يواجههم.

وضع المشروع الصهيوني في فلسطين في سياقه التاريخي والسياسي كمشروع استعماري استيطاني يقدّم فهماً أعمق لفكرة المقاومة، ويخرجها من الأطر الضيقة التي يجري تقديمها، فهذا المشروع لا يستهدف أرض فلسطين، بل يستهدف كامل المنطقة، ومن هنا يظل الموقف من المشروع الصهيوني والحركة الصهيونية عموماً مسألة وجودية للفلسطينيين وغيرهم من شعوب المنطقة.

الأنظمة التي نظرت إلى «إسرائيل» من أضيق زاوية ممكنة، حيث اعتبرت أن «السياسة متغيّرة» وكذلك الموقف من «إسرائيل»! لكن التاريخ أثبت أن مشاريع الاستعمار تبقى مشاريعاً استعمارية، وكما حمل المشروع الصهيوني في «حمضه النووي» خبرة وذاكرة الاستعمار، كذلك حملت الشعوب في «حمضها النووي» كل تاريخ مقاومة هذه المشاريع، وأدركت أن كل المواقف المهادنة هي مواقف طارئة مؤقتة، وتعلم أيضاً أن تحطيم المشروع الصهيوني لم يكن يوماً مهمّة الفلسطينيين وحدهم.

لحظة سياسية دقيقة تعيشها جنوب إفريقيا

توجه الناخبون في جنوب إفريقيا إلى صناديق الاقتراع لانتخاب اعضاء الجمعية العامة «البرلمان» وأعضاء البرلمانات الإقليمية، الانتخابات التي تجري كل خمس سنوات هي السابعة منذ انهيار نظام الفصل العنصري عام 1994 وفي جميع الانتخابات السابقة حصل حزب المؤتمر الوطني الحاكم على أغلبية ساحقة سمحت له بقيادة البلاد وتحديد رئيس لها.

■ كنان دويعر

في البلاد التي يبلغ تعداد سكانها قرابة 62 مليون مواطن، تم تسجيل أكثر من 27 مليون ناخب لانتخاب 400 نائب في الجمعية العامة. في الوقت الذي تجري الانتخابات في حالة من عدم الاستقرار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

لمحة سريعة

تشهد جنوب إفريقيا ارتفاعاً شديداً في نسبة البطالة التي وصلت إلى 32،6% وبلغت 35،3% في الربع الرابع للعام 2022، مع ارتفاع في الديون إلى نسبة عالية أيضاً، إذ يتوقع أن تصل إلى 75،79% في عام 2024. كذلك تعاني جنوب إفريقيا من التضخم حتى بعد انخفاض معدلاته إلى 5،2% في العام الحالي، في حين وصلت معدلاته إلى 6،87% في 2022. مع معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي وصل إلى 2،7%.

تمثل قضايا الفقر والعدالة الاجتماعية تحدياً يؤثر على شعبية حزب المؤتمر، وهناك تفاوت كبير في توزيع الثروة والفرص في البلاد وإفريقيا عموماً، حيث تشكل هذه المشاكل قضايا أساسية، وبرغم محاولات الحكومة تقليل تلك الفجوات، ومع ذلك تظل قضايا ملحة في المجتمع الجنوب إفريقي منذ نهاية نظام الفصل العنصري، إذ وصلت نسبة الفقر بحسب إحصاءات البنك الدولي إلى حوالي 55،5% من إجمالي عدد السكان.

هذا بالإضافة إلى أزمة كهرباء تعصف بالبلاد التي تعتبر الدولة الأكثر قوة في مجال التصنيع في القارة الإفريقية، ودفعت هذه الأزمة الرئيس رامافوزا إلى إعلان حالة «الكارثة الوطنية»، ليتم إلغاؤها مؤخراً، كما قام رامافوزا بإجراء تغييرات في الحكومة شملت عدداً من الوزراء، واستحداث منصب وزير للكهرباء للمرة الأولى.

بالنظر إلى كل ذلك مع ارتفاع في معدل الجرائم ومؤشرات الفساد يجعل الانتخابات الحالية بحسب تقديرات بعض المراقبين الأهم، والتي قد تؤثر بشكل حاسم على مستقبل البلاد.

من الناحية القانونية، تم تعديل القانون الانتخابي حيث تشهد الانتخابات الحالية العديد من المتغيرات المهمة، لعل أبرزها توقيع الرئيس، على قانون يسمح للمرشحين المستقلين بالمشاركة في الانتخابات العامة، جاء هذا القانون بعد إصدار المحكمة الدستورية حكماً يقضي بعدم قانونية منع المرشحين المستقلين من خوض الانتخابات دون عضوية حزب سياسي.

جنوب إفريقيا الدولة العضو في مجموعة البريكس، والتي تلعب دوراً مهماً جداً في دعم القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة وفي محكمة العدل الدولية، تبحث عن استكمال وتعزيز دورها المؤثر في الإقليم والعالم مع أهمية تحسين الأوضاع الداخلية، وقطع الطريق على القوى المرتبطة بالصهيونية والغرب الاستعماري التي ترغب في تغيير اصطفاف جنوب إفريقيا بالحد الأدنى أو تعميق عناصر الفوضى.

نظرة سريعة حول أهم الأحزاب المتنافسة في الانتخابات الحالية:

حزب المؤتمر الوطني الإفريقي الحاكم

الذي اعتاد على الفوز بالانتخابات الوطنية، إذ حصل في انتخابات 2019 على 57،7% من إجمالي الأصوات في الانتخابات التشريعية، وهي أقل نسبة حصل عليها الحزب في تاريخه منذ وصوله إلى السلطة بقيادة نيلسون مانديلا في أول انتخابات متعددة الأعراق في جنوب إفريقيا في عام 1994.

الحزب الذي تعرض في الفترة الأخيرة لعدة تغييرات على مستوى قيادته بسبب قضايا الفساد طالت رئيسه السابق جاكوب زوما، وأعلى مسؤول في الحزب إيس ماغاشولي. أدت هذه التغييرات إلى تخفيض شعبية الحزب خاصة في مناطقه التاريخية، حيث قام جاكوب زوما بإنشاء حزب جديد تحت اسم «رمح الأمة» والمنتشر في إقليم كوازولو ناتال المعقل التاريخي لحزب مانديلا.

وتركز وثيقة البرنامج التي كشف عنها زعيم الحزب ورئيس الدولة سيريل رامافوزا، على ست أولويات رئيسية، إذ جاء في قوله: «سنركز على ست أولويات أساسية بالنسبة للتحول الاقتصادي وخلق فرص العمل»، مستشهداً على وجه الخصوص بإنشاء صناعات شمولية، ومكافحة غلاء المعيشة، والاستثمار في الدفاع الوطني وتعزيز الحريات.

الوضع القلق الحالي في جنوب إفريقيا ينطوي على مخاطر وعلى فرصة في الوقت نفسه فالخيارات مفتوحة على جميع الاحتمالات

حزب التحالف الديمقراطي

الحزب المعارض تقليدياً لحزب المؤتمر، واستطاع هذا الحزب حصد 84 مقعد في انتخابات عام 2019 السابقة، بالإضافة إلى أنه عمل على إقامة ائتلافات مع 6 أحزاب أخرى، يركز حزب التحالف في برنامجه الانتخابي على انتقاد حزب المؤتمر، والوعود بإيجاد حلول للبطالة والفقر وحلول مستدامة لمشاكل الكهرباء وإدخال التكنولوجيا في مكافحة الجريمة، الحزب المقرب من الغرب يتهمه خصومه بإدعاء تمثيل الأقلية الأوروبية في البلاد، وكونه امتداد لمصالح الغرب، حيث يعد الحزب في حال نجاحه بتحسين علاقة جنوب إفريقيا مع الغرب.

حزب مقاتلون من أجل الحرية الاقتصادية«EFF»

بقيادة الزعيم السابق لرابطة شباب حزب المؤتمر الوطني الإفريقي جوليوس ماليما. يدعو الحزب إلى دور قوي للدولة والقطاع العام في المجالات الأساسية، مثل: السكن الذي توفره الدولة، وتأميم المناجم وغيرها من القطاعات الإستراتيجية للاقتصاد، وإعادة توزيع الأراضي. ويتقاطع مع حزب المؤتمر في عدد من القضايا الدولية، مثل: دعم القضية الفلسطينية والتقارب مع القوى الصاعدة روسيا والصين بشكل أساسي. وحقق الحزب نجاحاً ملحوظاً إذ حصل على 10% من نسب المقاعد في 2019 بعد حصوله على 6% من المقاعد في 2014.

توقعات الانتخابات ومستقبل البلاد

لم يتنه فرز الأصوات بشكل كامل حتى تاريخ إعداد هذه المادة، رغم أنه بات واضحاً بأن حزب المؤتمر الحاكم لن يحصل على غالبية مطلقة، مما يعني بأنه مضطر للدخول بتحالفات سياسية مع إحدى القوى أو أكثر، ما يسمح نظرياً للقوى المعارضة بإقامة تحالف واحد لتشكيل أغلبية برلمانية.

الوضع القلق الحالي ينطوي على مخاطر وعلى فرصة في الوقت نفسه، فالخيارات مفتوحة على جميع الاحتمالات، حيث تحدث حزب التحالف الديمقراطي عن إمكانية تحالف مع حزب المؤتمر قبل أن يتراجع عن ذلك بضغط من أنصاره، كما عبر رئيس حزب التحالف بأن تحالفاً يجمع حزب المؤتمر مع مقاتلين من أجل الحرية الاقتصادية هو سيناريو يوم القيامة، وحذر أنصاره من خطورة الوضع إذا ماتحقق هكذا سيناريو. ليبقى أحد الخيارات المتاحة أمام حزب المؤتمر التحالف مع واحد أو أكثر من الأحزاب الصغيرة، رغم أن المؤشرات لا تدعم هذا الاحتمال.

بعد فرز 99،5% من الأصوات في مراكز الاقتراع، حصل الحزب التاريخي على 40،21% من الأصوات فقط، بينما حصل التحالف الديمقراطي على 21،79% من الأصوات، تبعه حزب الرئيس السابق جاكوب زوما الذي حصل على 14،61% بينما بقي حزب «المقاتلون من أجل الحرية الاقتصادية» عند نسبة 9،48%.

هذا الواقع يجعل الوضع في جنوب إفريقيا في مستوى مرتفع من عدم الاستقرار، فالخطوة التالية لحزب المؤتمر الوطني من شأنها أن تؤثر بشكل كبير على التوجهات السياسية والاقتصادية في البلاد، آخذين بعين الاعتبار الدور الكبير الذي يلعبه هذا البلد في إفريقيا وفي مجموعة بريكس. الأيام القادمة ستكشف خيارات الحزب والتحالفات الجديدة.

أوكرانيا تصعيد جديد يهدد بمواجهة حتمية مباشرة مع الغرب

صرّحت مصادر دبلوماسيّة فرنسيّة عدّة، بأن فرنسا قد ترسل قريباً مدربين عسكريين إلى أوكرانيا مشيرةً إلى أنّ القرار النهائيّ بهذا الخصوص سيعلن الأسبوع المقبل خلال زيارة الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي إلى فرنسا. وتحدثت الدبلوماسيون عن آمال باريس بتشكيل وقيادة تحالف من الدول التي تقدّم مثل هذه المساعدات لأوكرانيا لدعمها في حربها مع روسيا، فيما أشار بعضهم إلى أنّ فرنسا سترسل في البداية عدداً محدوداً من الأفراد لتقييم طرق تنفيذ المهمة قبل إرسال مئات من المدربين.

■ أحمد علي

ووفق المصادر، فإنّ الترتيبات بين فرنسا وأوكرانيا وصلت إلى مرحلة متقدّمة للغاية، والتدريب سيشمل إزالة الألغام والمحافظة على جاهزية المعدّات، وتوفير الخبرات الفنية اللازمة للطائرات الحربيّة التي ستقدّمها الدول الغربية لكييف. وبالإضافة لذلك ستقوم فرنسا بتمويل وتسليح وتدريب لواء آلي أوكراني.

ليست تصريحات اعتباطية!

في البداية، من المفيد التوضيح، أن التصريحات الجديدة للدبلوماسيين الفرنسيين ليس تصريحات اعتباطية أو ارتجالية، بل هي تصريحات تأتي ضمن سياق واضح بدأ بتصريحات مثيرة للجدل صدرت عن الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون. فقبل عدّة أشهر قال «ماكرون» في مستهل مؤتمر صحفيٍّ له : إنّه «من غير المستبعد إرسال قوات بريّة غربية إلى أوكرانيا لإلحاق الهزيمة بروسيا».

ولم تمر تصريحات «ماكرون» مرور الكرام، بل أثارت زوبعةً من التصريحات وردود الأفعال الرّافضة لهذا الحديث، ويمكن للمتابع أن يلاحظ هذا لدى العديد من الدول الغربية، والسياسيين الغربيين، حتى أن البيت الأبيض وبريطانيا أكّدا أن واشنطن لن ترسل قوّات إلى ساحة المعركة، واستبعد الأمر كذلك حلف شمال الأطلسي «الناتو».

صراعٌ عالميّ.. وعواقب وخيمة!

في ردّها على هذه الأحاديث، حذّرت روسيا على لسان «الكرملين» بأن إرسال قوّات إلى أوكرانيا «لن يكون في مصلحة الغرب». وعندما سئل دميتري بيسكوف عن خطر نشوب نزاع مباشر بين الناتو وروسيا في حال إرسال قوّات عسكرية إلى أوكرانيا، أجاب: «في هذه الحالة علينا أن نتحدث ليس عن احتمال بل عن حتميّة المواجهة». مجدّداً وفي 16 أيّار/مايو، كشف «بيسكوف» أن المناورات النووية التي أمر بوتين بإجرائها هي ردّ على التصريحات غربية، والفرنسية منها خصوصاً. فضلًا عن التنسيق النووي ونشر الأسلحة النووية التكتيكية في بيلاروسيا لأول مرّة ما بعد سقوط الاتحاد السوفييتي في إطار ردع الخصوم الغربيين.

وفي السياق، حذّر الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من مخاطر تدخّل فرنسا عسكرياً في النزاع الأوكراني، قائلًا: إنّ المرتزقة الفرنسيين موجودون في أوكرانيا منذ وقت طويل، وإن ظهور الجيش النظامي هناك سيكون خطوة أخرى نحو «اندلاع صراع عالمي». كما شدد بوتين على أن منح الدول الغربية موافقتها لسلطات كييف باستخدام أسلحتها على الأراضي الروسية قد يؤدي إلى «عواقب وخيمة».

درجات التوتر ترتفع

ربما من المفيد هنا تسليط الضوء على تصريح رئيسة حزب التجمع الوطني في البرلمان الفرنسي مارين لوبان، التي وصفت تصريحات الرئيس الفرنسي بأنها «خطوة نحو حرب عالمية».

«لوبان» قالت: إنّ ماكرون «يريد أن تدخل فرنسا الحرب»، وبرأيها «من الضروري العودة للمفاوضات، وإيجاد طريقة للحوار... إرسال الجيش إلى أوكرانيا هو خطوة مثيرة للقلق».

أي أن الخطوات التصعيدية التي تقوم بها فرنسا وبغض النظر إن كانت قراراً «محلّياً» أم كانت دوراً جديداً تفرضه واشنطن، فهي ترفع بشكل كبير من درجات التوتر، وتقابل من الجانب الروسي بكامل الجدية.

امتصاص التصعيد!

من جانبها، لم تقف الصّين على الحياد، وعزمت على المضي بتسويق مبادرتها للسلام بشأن حرب أوكرانيا، وتقديم نفسها لاعباً أساسياً في الوساطة بين موسكو وكييف، انطلاقاً من مقاربتها الخاصة المتصلة بمصالحها العليا. وما عزز هذا العزم هو ما كشفته وكالة رويترز عن رفض الصين المشاركة في مؤتمر السلام حول أوكرانيا المقرر عقده في لوسيرن السويسرية يومي 15 و16 يونيو/حزيران المقبل، والذي بدا وضوحاً كخطوة تصعيدية واستفزازية جديدة ضد روسيا.

ونقلت الوكالة عن مصادر مطلعة قولها: إن بكين رفضت الدعوة بسبب عدم استيفاء شروط المشاركة، بما في ذلك مشاركة كل من روسيا وأوكرانيا. وقالت المصادر: إن الصين أطلعت دبلوماسيين في الأسبوع الحالي على أن «الشروط التي لم يتم استيفاؤها تشمل ضرورة اعتراف كل من روسيا وأوكرانيا بالمؤتمر، وأن تكون هناك مشاركة متساوية للطرفين، وأن تكون هناك مناقشات منصفة لجميع المقترحات».

يظهر أن ما يجري على الجبهة في أوكرانيا لم يعد كافياً لتسخين الأجواء في أوروبا، فالخطوة والتصريحات الفرنسية مع مبادرات من نمط مؤتمر لوسيرن مع القرارات الأخيرة حول الأموال الروسية المجمّدة ترسم كلّها صورة واضحة للهدف الأمريكي– الغربي، وهو ما تراه روسيا وتحاول استخدام قدرات الردع في دفع المغامرين بعيداً عن محاولات التصعيد الجديدة.

قمة صينية يابانية كورية لتعزيز العلاقات الاقتصادية

عقدت كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية أول قمة ثلاثية لهم منذ 5 سنوات في سيئول، للحديث عن العلاقات الثنائية والثلاثية، وحول التطورات في المنطقة المحيطة بهم ومختلف الملفات، والتعاون الاقتصادي البيني.

■ ملاذ سعد

حضر القمة رئيس مجلس الدولة الصيني لي تشيانغ، ورئيس الوزراء الياباني كيشيدا فوميو، ورئيس كوريا الجنوبية يوم سوك يول، تركزت مناقشات الاجتماع، والبيان الختامي للمسؤولين الثلاثة، على التعاون الاقتصادي بين شعوب الدول، حيث حدد البيان المشترك سبعة مجالات للتعاون متبادل المنفعة، وهي تبادل بين الشعوب، والتنمية المستدامة، والتعاون الاقتصادي، والصحة العامة، والعلوم والتكنولوجيا، والتحول الرقمي، وكذلك الإغاثة في حالات الكوارث.

وتعهد الرؤساء بالتركيز على التجارة والاستثمار على أساس تبادل المنفعة، كما أعربت الصين عن حرصها على تسريع المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة مع اليابان وكوريا الجنوبية. وأضاف لي أنه يتعين على الدول الثلاث أن تنظر إلى بعضها البعض كشركاء وأن تعمل على تنمية الفرص.

واتفق جميع القادة على أن استقرار شبه الجزيرة الكورية يعد مصلحة مشتركة، وتطرقت النقاشات إلى موضوع نزع الأسلحة النووية من شبه الجزيرة الكورية، الأمر الذي رفضته الصين لأسباب عدة بينها مصلحة كوريا الديمقراطة وسيادتها، وعدم استفزازها.

أهداف محتملة

بالعموم، هدف القمة الثلاثية بشكل رئيسي يرتبط بمحاولة الصين عزل التعاون الاقتصادي عن الحالة السلبية للعلاقات السياسية بينها وبين اليابان وكوريا الجنوبية، وكذلك الحال بالنسبة لسلاسل التوريد، بالإضافة إلى التركيز على مصالح شعوب الدول الثلاث الاقتصادية، آخذين بعين الاعتبار مكانها الجغرافي والطبيعي وسياق الترابط والتكامل والتعاون فيما بينها، وهو ما جرى تأكيده والتقدّم به، وإن بشكل طفيف خلال القمة الثلاثية، والتي اتفق قادتها على عقدها بشكل مستمر بعد الآن.

أما الخلافات والتباينات السياسية، فقد بقيت على حالها، سواء فيما يتعلق بكوريا الشمالية وتايوان أو الملفات الدولية. لكن ما ينبغي الإضاءة عليه، هو أن المحافظة على الجانب الاقتصادي، وحمايته من التأثيرات السياسية، وتعزيزه والدفع نحو تطويره، هو بالضبط ما قد يفسح المجال لاحقاً أمام تحسين الأجواء السياسية بين هذه الدول.

تتعارض هذه الخطوة مع طموحات الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، التي تتعارض مع المصلحة الصينية، حيث كانت ولا تزال واشنطن تأمل أن تغذية كل هذه الخلافات السياسية والأمنية والعسكرية التي تلقي بظلالها على الجوانب الاقتصادية بين الصين وهذه الدول، أملًا بالوصول إلى قطيعة وعداء كامل. لكن حتى وإن كانت اليابان وكوريا الجنوبية تدوران بالكامل في الفلك الغربي وتعملان لمصالح واشنطن، لا يمكن لهما غض النظر عن مصالحهما المباشرة بشكل تام، وتحديداً الجانب الاقتصادي منها.

نفوذ الولايات المتحدة في تلك المنطقة لا يزل قائماً، وقدراتها على التوتير تبقى واقعاً، لكن واشنطن تعجز عن بناء شراكات متوازنة مع أي أطراف أخرى، وهي الميزة النوعية التي تستطيع الصين تقديمها، ما قد يفرض على دول محسوبة على الغرب في لحظة ما، إعادة النظر في سياستها إذا ما أردات فعلاً تحقيق مصالح شعوبها.

الصين والعالم العربي يمضيان نحو المصير المشترك

يصادف هذا العام الذكرى العشرين للاجتماع الوزاري لمنتدى التعاون الصيني العربي. في كانون الثاني عام 2004، أعلنت الصين والجامعة العربية بشكل مشترك إنشاء منتدى التعاون بين الصين والدول العربية. في كانون الثاني 2022، وبناء على التأسيس السابق لمنتدى التعاون الصيني العربي، عقدت القمة الأولى بين الصين والدول العربية في الرياض، عاصمة السعودية. وأصدرت القمة «إعلان الرياض للقمة الصينية-العربية الأولى»، الذي أعلن أن الصين والدول العربية اتفقت بالإجماع على بذل كل جهد لبناء مجتمع مصير مشترك صيني-عربي في العصر الجديد.

■ دينغلونغ
ترجمة: قاسيون

كانت هذه السنوات فترة نمو سريع في التعاون الاقتصادي والتجاري الصيني العربي، خاصة في استثمار الدول العربية مثل السعودية والإمارات في الصين. ووفقاً للإحصاءات، بلغت استثمارات الدول العربية في الصين 110 ملايين دولار أمريكي فقط في عام 2021، وزادت بمقدار 1،05 مليار دولار أمريكي في عام 2022، أي بزيادة سنوية تقارب 10 أضعاف. وفي عام 2023، تمت إضافة 2،3 مليار دولار إضافية، أي أكثر من الضعف على أساس سنوي. لم يستغرق الأمر سوى ثلاث سنوات حتى تنمو استثمارات الدول العربية في الصين من لا شيء إلى ما يشبه استثمارات الصين في الدول العربية.

ومع التزايد السريع في حجم استثمارات العالم العربي في الصين، فإن اتجاه استثمار الصين في الدول العربية يتزايد بسرعة أيضاً. فيما يتعلق بالطاقة التقليدية، استثمرت أرامكو السعودية في أسهم العديد من الشركات في الصين منذ عام 2023. وفي الآونة الأخيرة، أعلنت الشركة السعودية للصناعات الأساسية، أكبر شركة للبتروكيماويات في الشرق الأوسط، أنها أكملت استثماراً بقيمة 44،8 مليار يوان «6،4 مليار دولار» في مشروع مشترك صيني. في الواقع، اعتباراً من نهاية الربع الأول من عام 2024، كان لدى جهاز أبوظبي للاستثمار حصص كبيرة في 27 شركة من فئة A، بقيمة إجمالية تبلغ حوالي 11،289 مليار يوان. بزيادة قدرها أكثر من مليار يوان عن نهاية عام 2023.

تجارة الطاقة هي ثقل العلاقات الاقتصادية والتجارية الصينية العربية. فالصين هي أكبر مستورد للطاقة الأحفورية في العالم، والجزيرة العربية هي أكبر منطقة منتجة للنفط والغاز في العالم. تمثّل احتياطيات النفط والغاز المؤكدة في الشرق الأوسط 55% و42% من الإجمالي العالمي على التوالي.

لسنوات عديدة، كانت واردات الصين من النفط من الدول العربية تمثل ما يقرب من نصف إجمالي وارداتها من النفط وأكثر من 20% من إجمالي صادرات النفط في الشرق الأوسط. تعد قطر أكبر مصدّر للغاز الطبيعي المسال في العالم، حيث تمثّل الصادرات 20% من تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية. وتعد الصين أيضاً أكبر سوق لصادرات قطر من الغاز الطبيعي المسال.

لكن في السنوات الأخيرة، ومع التعاون بين الجانبين في مجال الطاقة الجديدة وتشجيع الدول العربية للتحول إلى الطاقة الجديدة، أصبحت موارد طاقة الرياح والطاقة الشمسية والهيدروجين الوفيرة في العالم العربي «نفط» عصرها القادم. تنظر الدول العربية عموماً إلى توليد الطاقة الكهروضوئية باعتباره ركيزة مهمة لتطوير الطاقة المتجددة. في عام 2022، بلغ توليد الطاقة الكهروضوئية في الدول العربية 30،8 تيراواط/ساعة، وهو ما يمثل 70،5% من إجمالي توليد الطاقة من المصادر المتجددة «باستثناء الطاقة الكهرومائية».

بالإضافة إلى الخلايا الكهروضوئية، تولي دول شمال إفريقيا العربية مثل مصر والمغرب أيضاً أهميّة كبيرة لاستخدام موارد الرياح. في عام 2022، وصل توليد طاقة الرياح في مصر والمغرب إلى 5،1 تيراواط/ساعة و5،4 تيراواط/ساعة على التوالي، وهو ما يمثل 83،9% من إجمالي توليد طاقة الرياح في الدول العربية. بالإضافة إلى ذلك، تدرس دول عربية مثل الإمارات والسعودية أيضاً إطلاق خطط لتطوير الطاقة النووية.

في الواقع إنّ محطات الطاقة الكهروضوئية في العديد من الدول العربية مثل الإمارات وعمان ومصر تبنيها الصين. على سبيل المثال، محطة الشعيبة الكهروضوئية، وهي أكبر مشروع لمحطة الطاقة الكهروضوئية في العالم قيد الإنشاء حالياً في الصحراء على بعد 80 كيلومتراً من مدينة جدة السعودية. من المقدر أن يصل إجمالي توليد الطاقة إلى حوالي 282،2 مليار كيلواط ساعي خلال 35 عاماً.

إنّ أبرز المزايا النسبية لدول الخليج العربية هي اثنتين: وفرة رأس المال واستراتيجية «الأمة القائمة على الاستثمار». تمتلك دول الخليج صناديق ثروة سيادية ضخمة. خذ صندوق الثروة السيادية في أبو ظبي «مبادلة» مثالاً. تدير حوالي 276 مليار دولار من الأصول. وفي عام 2023، احتل المرتبة الثالثة ضمن أكبر عشرة صناديق ثروة سيادية في العالم باستثمارات بلغت 17،5 مليار دولار. في 23 نيسان، ظهرت أول منصة دولية لتداول السلع الأساسية في العالم تستخدم الرنمينبي كعملة تسوية لأول مرة في أبوظبي. وفي نهاية شهر كانون الثاني، تمّ استخدام الرنمينبي الرقمي في عملية سداد عابرة للحدود في الإمارات لأول مرة. الإمارات العربية المتحدة هي أول دولة في الشرق الأوسط تتوصل معها الصين إلى اتفاقية ثنائية لتبادل العملات بمبلغ إجمالي قدره 35 مليار يوان صيني أو 20 مليار درهم إماراتي. يعد ميناء دبي في دولة الإمارات العربية المتحدة أحد المراكز التجارية في منطقة الشرق الأوسط، ويعمل بشكل رئيسي في تجارة إعادة التصدير. كما تعد الإمارات أكبر سوق لصادرات الصين في الشرق الأوسط وثاني أكبر شريك تجاري لها. وتتم إعادة تصدير العديد من المنتجات الصينية إلى منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا وأوروبا عبر دبي. لذلك، تعد الإمارات أفضل أرض تدريب لاختبار تدويل الرنمينبي وتعزيز المدفوعات الدولية به.

لا تستطيع دول الشرق الأوسط الاختيار بين الصين والولايات المتحدة، لذا فهي تراهن على الجانبين لتنويع مصالحها. تنظر الولايات المتحدة الآن إلى الشرق الأوسط باعتباره الخط الأمامي للمنافسة الصينية الأمريكية والنفوذ الصيني الأمريكي، وترى في النفوذ الصيني تهديداً. وقد دفع ذلك الولايات المتحدة إلى تقويض هذا التعاون الأمني من جهة، والضغط على الدول العربية للتخلي عن التعاون مع الصين من جهة أخرى. على سبيل المثال، حاولت استخدام اتفاقية تصدير طائرات F-35 لإجبار الإمارات على التخلي عن استخدام معدات هواوي وإجراء مراجعة للاستثمارات ومراجعة للأمن القومي بشأن الاستثمارات ذات الصلة. لا يمكن للدول العربية أن تتخلص تماماً من العوامل السلبية الناجمة عن مثل هذه المراجعة.

إنّ الدول العربية، وعلى رأسها السعودية، تمر بعملية تحول وطني تاريخي. منذ اقتراح خطة «رؤية 2030» في عام 2016، نفذت السعودية إصلاحات جذرية وقامت بابتكارات شاملة في جميع جوانب الاقتصاد والسياسة والمجتمع والثقافة وما إلى ذلك. والآن تركز السعودية على التحول الاقتصادي المحلي والتنمية وتعزز تحسين العلاقات مع دول الجوار. وهنا يأتي دور الصين، فالهدف الاستراتيجي للصين في الشرق الأوسط ليس ملء ما يسمى «الفراغ الجيوسياسي». تعتقد الصين أنه لا يوجد ما يسمى «الفراغ» في الشرق الأوسط. إن الشرق الأوسط ملك لشعوب الشرق الأوسط، وينبغي لدول الشرق الأوسط أن تقرر شؤون الشرق الأوسط بشكل مستقل. ولذلك فإن مناقشة الصين لدبلوماسية الشرق الأوسط تختلف بشكل واضح عن مناقشة الأمريكيين.

تعتقد الصين أنه لا يوجد ما يسمى «الفراغ» في الشرق الأوسط فهو ملك لشعوب الشرق الأوسط وينبغي لدول الشرق الأوسط أن تقرر شؤون الشرق الأوسط بشكل مستقل

كاليدونيا الجديدة: النهوض ضدّ الاستعمار من جديد

في جزر أرخبيل كاليدونيا الجديدة، المستعمرة الفرنسية في المحيط الهادئ، تتواصل الاشتباكات بين السكان المحليين والشرطة والدرك. إن السكان الأصليين للأرخبيل غاضبون من محاولات باريس الرسمية لحرمانهم من حقهم في تقرير مصيرهم بشكل مستقل، وهذا جزء من سلسلة الانتفاض على الاستعمار في جميع أنحاء العالم.

■ سفياتوسلاف نيازيف
ترجمة: قاسيون

تمّت بالفعل إراقة الدماء على الجزر، لكن النخب الغربية لا ترى أي شيء يستحق الشجب في هذا. على مدى ما يقرب من مئتي عام من حكم الأرخبيل، اعتاد الفرنسيون على حل جميع المشاكل مع السكان المحليين بالاعتماد على القوة العسكرية.

السكان الأصليون لجزر كاليدونيا الجديدة هم شعب الكاناك. وقد وصلوا إلى الجزيرة «كاناكا» وعاشوا هناك قبل وقت طويل من اكتشاف الأوروبيين للجزر. كان أول أوروبي يزور كاليدونيا الجديدة هو الكابتن جيمس كوك، الذي هبط على شواطئها في عام 1774. وفي القرن التاسع عشر، كان سكان كاناكا في كثير من الأحيان ضحايا «صائدي طيور الشحرور» – وهم نوع خاص من تجار العبيد الأوروبيين الذين عن طريق الخداع أو القوة أسروا سكان جزر المحيط الهادئ للقيام بأعمال زراعية ثقيلة – وخاصة في أستراليا. من الصعب أن نحصي على وجه اليقين عدد الأشخاص الذين وقعوا ضحايا لهذه «المطاردة».

في أربعينيات القرن التاسع عشر، ظهر المبشرون البريطانيون والفرنسيون في جزر كاليدونيا الجديدة. وفي عام 1853، قرر الإمبراطور الفرنسي نابليون الثالث ضم الأرخبيل. في البداية، توافد المستوطنون الأحرار بشكل شبه مستقل على هذه الأرض المملوكة فرنسياً في المحيط الهادئ، ولكن سرعان ما قررت باريس الرسمية تحويل كاليدونيا الجديدة إلى الأشغال الشاقة. في أقل من أربعين عاماً من وجود «المستعمرة الإصلاحية»، أصبح ما يقارب 22 ألف مجرم وسجين سياسي، بما في ذلك أفراد من كومونة باريسية، سجناء في الجزيرة.

سرعان ما بدأ الاستيلاء على كاليدونيا الجديدة يؤتي ثماره بشكل جيد. في عام 1864، تم اكتشاف رواسب النيكل على ضفاف نهر دياهوت. ويعتقد أن الجزر تحتوي نحو 25% من احتياطي العالم من هذا المعدن. وفي وقت لاحق، تم اكتشاف معادن أخرى في الأرخبيل. وجنباً إلى جنب مع العمال الذين تمّ استئجارهم من مناطق أخرى، تم استخراج المعادن من قبل المساجين.

لم تتناسب جزر كاناكا مع «صورة العالم» الفرنسي. لقد تم اقتيادهم إلى محميات كانت تشكل جزءاً ضئيلاً من الممتلكات السابقة للسكان الأصليين. هناك، مات أصحاب كاليدونيا الجديدة الشرعيون بعشرات الآلاف بسبب الأمراض التي جلبها المستعمرون.

في عام 1878، شن الزعيم الأعلى للكاناك، أتاي، حرب عصابات ضد الغزاة، وقُتل خلالها حوالي 200 فرنسي وما لا يقل عن 1000 من السكان المحليين. تم قمع أداء الكاناك. تم قطع رأس الزعيم وعرض رأسه للجمهور في المتحف الوطني للتاريخ الطبيعي في باريس. حدثت انتفاضة أخرى في عام 1917، لكنها فشلت أيضاً في تغيير الوضع بشكل جذري.

بعد الحرب العالمية الثانية، حصلت كاليدونيا الجديدة بفعل الضغط، على وضع إقليم ما وراء البحار تابع لفرنسا، وأصبح سكانها، بما في ذلك الكاناك، مواطنين في الجمهورية الفرنسية. باريس الرسمية لن تتخلى عن هذه القطعة من الأرض الغنية بالمعادن. شجعت السلطات الفرنسية الحركة الجماعية للأشخاص من العاصمة للانتقال إلى كاليدونيا الجديدة، مما أثر بشكل كبير على التوازن الديموغرافي في الجزر.

أصبح ما يقارب 22 ألف مجرم وسجين سياسي بما في ذلك أفراد من كومونة باريسية سجناء في الجزيرة

خلال سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، شهد الأرخبيل اندلاع عدّة أعمال عنف معروفة باسم «الأحـداث Evénements Les». حاول الاشتراكيون التفاوض على حل وسط مع الكاناك، ومنحهم حكماً ذاتياً موسعاً، ولكن حكومة يمين الوسط التي حلت محلهم «استعادت» كل شيء. أصبح ثلثا أراضي كاليدونيا الجديدة تحت سيطرة المهاجرين من أوروبا. وأدى ذلك إلى تصعيد آخر للصراع، ترافق مع اشتباكات مع قوات الأمن واحتجاز للرهائن.

تبلغ نسبة الكاناك من سكان كاليدونيا الجديدة، وفقاً لتقديرات مختلفة، من 41 إلى 44%. نصت اتفاقية عام 1998 على توفير حقوق التصويت لكل من السكان الأصليين والأشخاص من مناطق أخرى في فرنسا الذين عاشوا في الجزر في ذلك الوقت لمدة 10 سنوات على الأقل «أي الذين انتقلوا قبل عام 1988». ومع ذلك، بحلول عام 2023، كان ما يقارب 20% من السكان مهاجرين من البر الرئيسي لفرنسا وبولينيزيا الفرنسية، الذين وصلوا إلى الأرخبيل بعد العتبة الزمنية المحددة مسبقاً.

في عام 2024، أطلقت الحكومة الفرنسية تعديلاً من شأنه أن «يخفض» الحد الزمني للمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات المحلية بحيث لا يجب أن يحصل جميع المواطنين الفرنسيين الذين عاشوا في الجزر لمدة عشر سنوات على الأقل بعد انتقالهم على الحقوق المقابلة. وقد أثار هذا سخطاً عنيفاً بين الكاناك، لأنّ الهجرة الجماعية من فرنسا في هذه الحالة تدفن أي احتمالات لإعلان الاستقلال بناءً على نتائج الاستفتاءات الجديدة. واتهم زعماء الكاناك الرئيس إيمانويل ماكرون بـ«إعادة استعمار» كاليدونيا الجديدة. في منتصف نيسان، نُظّمت مظاهرات حاشدة في الجزر، سواء من قبل أنصار الاستقلال أو من قبل الذين وقفوا ضدهم في التنظيمات الموالية لفرنسا.

علاوة على ذلك، كان أنصار الاستقلال أكثر عدداً بشكل ملحوظ. ومع ذلك، صوتت الجمعية الوطنية الفرنسية لصالح «إلغاء تجميد» قوائم الناخبين. وخرج السكان الأصليون، وخاصة ممثلي شباب الكاناك، إلى الشوارع. هاجم عدة آلاف من السكان المحليين المباني البلدية والمكاتب التجارية. وتم إحراق بعضها. وفي المجمل، أثّرت الاضطرابات على حوالي 400 منظمة. وفقدت السلطات السيطرة تماماً على مناطق معينة من الجزر. بدأ إطلاق النار بين الكاناكا وقوات الأمن. وحتى الآن، من المعروف أن ستة أشخاص لقوا حتفهم – أربعة من السكان المحليين واثنان من رجال الدرك. وتم اعتقال مئات الأشخاص. وفي الطريق إلى مطار كاليدونيا الجديدة الدولي، أقام المتظاهرون حواجز، قامت شرطة مكافحة الشغب بتفكيكها فيما بعد.

من الواضح أن وسائل الإعلام الغربية، عند وصف الأحداث في الأرخبيل، تتعاطف مع السلطات الفرنسية، وتصور الكاناك على أنهم «مرتكبو المذابح» وتقدم بشكل مقتصد للغاية أهم شيء – خلفية الصراع. أتساءل كيف سيكون رد فعل مؤلفي هذه المواد إذا قام شخص ما بنقل عشرات «الضيوف» إلى منزلهم، ثم بهذه الأصوات قرروا مصير منزلهم؟

يصل العدد الإجمالي لقوات الشرطة الخاصة والدرك في كاليدونيا الجديدة الآن إلى 2700 فرد. تحرس الجزر مدفعيات آلية في مركبات مدرعة. أعلنت السلطات الفرنسية حالة الطوارئ في الأرخبيل وحجبت شبكات التواصل الاجتماعي هناك. بالإضافة إلى ذلك، ألقت باريس باللوم على أذربيجان وروسيا والصين فيما كان يحدث. صرح وزير الداخلية الفرنسي جيرالد دارمانين علناً أنهم يتدخلون في الشؤون الداخلية لكاليدونيا الجديدة.

وتثبت باريس الرسمية بوضوح لكل من سكان كاناكا والعالم أجمع أنها لن تسعى إلى أي تسوية مع سكان كاليدونيا الجديدة. وقد ذهب ماكرون، الذي يتظاهر بأنه «زعيم قوي»، إلى الجزر بالفعل لتأسيس نوع من «المهمة» هناك. علاوة على ذلك، فإن باريس الرسمية، التي تنتهك القانون الدولي بشكل صارخ وتدوس على الحريات الأساسية للناس، تحاول نفاقاً الاستمرار في تعليم «الديمقراطية» للدول الأخرى.

نظرية ماركس في الاغتراب «2»

إنّ الاغتراب وفقاً لماركس ملازمٌ للملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وهذا يعني أنّ بلوغ هذه الملكية الخاصة ذروة تطورها في الرأسمالية يفتح الطريق التاريخي لتجاوز الاغتراب من خلال القضاء عليها. ويستنتج ماركس أنّ: «انعتاق المجتمع من الملكية الخاصة... من العبودية، يجد التعبير عنه في الشكل السياسي من انعتاق العمّال. وهذا ليس لأنّ القضية تقتصر على انعتاقهم وحدَهم، بل لأنّه في انعتاقهم يكون ضمناً الانعتاق الإنساني الشامل. وسببِ هذا الشمول هو أنّ عبودية البشر برمتها متضمّنة في علاقة العامل بالإنتاج، وليست جميع علاقات العبودية سوى تعديلات وعواقب لهذه العلاقة».

إذا تأمّلنا في العواقب المعاصرة لعلاقة الاغتراب، لوجدنا أنّها تشمل فيما تشمل الظواهر البارزة التالية:

1- العبودية للاستعمار بشكله التقليدي القديم، فاحتلال الأرض يتضمّن على الأقل استلابها بوصفها وسيلة إنتاج. 2- العبودية للاستعمار بأشكاله الأحدث، والذي يتجلّى اليوم في الرضوخ إلى الإذلال الشامل الذي تفرضه السياسات الاقتصادية النيوليبرالية المرتبطة بالإمبريالية، بما فيها الإذعان لتطبيق وصفات صندوق النقد والبنك الدوليَّين، مثل سياسات الخصخصة وتدمير القطّاع العام الإنتاجي، ورفع الدعم وتعميق الهوّة بين الأجور ومستوى المعيشة، مما يوسّع الفقر وكلّ الأمراض الاجتماعية ويزيد الأزمة تعقّداً. 3- ويدخل في عواقب الاغتراب أيضاً ضيق الحرّيات السياسية والديمقراطية، لأنه استلاب لأبسط حقوق المواطنة من جزء من المواطنين أغلبهم من الكادحين والفقراء، مما يزيد اغترابهم في وطنهم.

وهكذا فإنّ اشتقاق جميع علاقات العبودية المعاصرة السياسية والاقتصادية-الاجتماعية والديمقراطية من جذر واحد «عبودية العامل للرأسمال»، يعني أنّ برنامج عمل اشتراكيّ معاصر، هو وحده القادر على السير في الطريق الصحيح للانعتاق السياسي للعمّال، إذ إنّ الرأسمالية هي الداء المعاصر الكبير، والاغتراب المعاصر وليدُها، ولا يمكن لاستمرارها أن ينجب أيّ انعتاق من الاغتراب بل تعميقاً له. وبالمقابل فإنّ الاشتراكية هي المفتاح لحلّ أزمة الاغتراب، لأنّ ممارسة العمّال للسلطة تعني توزيع الثروة لمصلحتهم، أي إعادة العمل المستَلَب إلى أصحابه، وكسر القيد الأساسي الذي تتفرع منه جميع تمظهرات الاغتراب الإنسانيّ المعاصر.

الاغتراب السياسي

عندما لا يَسمع الناس خطاباً وممارسة سياسية صادقة تستجيب لمصالحهم وآمالهم المتعطّشة للخلاص والكرامة الإنسانية، بل يجري، بدلاً من ذلك، تجاهُل آلامهم ومعاناتهم ولا يتم طرح برنامج حقيقي لتحريرهم من الفقر والاستغلال والأزمات، بل على العكس يتمّ تبنّي سياسات لمصلحة الأقلية الطبقية النهّابة والفاسدة، فيحقّ عندئذ لهؤلاء الناس أن يفقدوا الثقة بالأطر السياسيّة القائمة التي تحمل هذا النوع من السلوك.

ولا شكّ أنه في مرحلة التراجع العام للحركة الشعبية والثورية العالمية، سادت فراغات وعيوب كبيرة أدّت إلى غياب التمثيل السياسي الصحيح البديل القادر فعلاً وقولاً على تجسيد حزمة متكاملة من مصالح الطبقة العاملة وسائر الكادحين من النواحي الاقتصادية-الاجتماعية والوطنية والديمقراطية. والكلام هنا لا يقتصر على الأحزاب الشيوعية في مرحلة التراجع العام للحركة الشيوعية العالمية والمحلّية، بل وعلى كلّ ألوان الطيف السياسي، لدرجة أوصلت الناس إلى حد فقدان الثقة بالسياسة والعمل السياسي بحد ذاته، وبجميع الأحزاب السياسية، رغم استمرار الوجود الموضوعي لهذه الأخيرة كهياكل وبنى، وأفراد، ولكنها -وهنا نقطة الربط مع موضوعنا- تحوّلت إلى بنى سياسية واقعة في اغتراب متزايد عن جماهيرها، وحتى عن نفسها، أي عن دورها الوظيفي. ولطالما أدى ذلك الفراغ إلى صبّ المياه في طاحونة الطبقات المستغِلّة لأنه أدى إلى تسليمها سلاحاً في صراعها الأيديولوجي والعملي لتثبيت موقعها الاستغلالي والإمعان فيه، وإبقاء الكادحين في موقعهم كمنهوبين وبدرجات متزايدة، وبالتالي استمرار حالة الاغتراب المضادّة للإنسانية برمّتها والتي ترتبط بحدّ ذاتها بالانفجارات والأزمات الاجتماعية والسياسية.

ومن هنا تبرز أهمّية أن تتمتع طليعة الكادحين الثورية الواعية في المجتمع القدرة على أنْ تجسّد، من خلال رؤيتها وبرنامجها السياسي وممارستها وخطابها، مصلحة الطبقة العاملة وجماهير الكادحين الواسعة، وأن تصوغ عن وعي المهمّات العملية التي يجب إنجازها على طريق تحريرهم وانعتاقهم من حالة الاغتراب التي يعيشونها.

التحرير الإنسانيّ للعمل

بحسب ماركس فإنّ التغيير الثوري القادم للعمل سوف يحوّله في نظر أفراد المجتمع، من عبء إلى «حاجة أولية حيوية». أي أنّ العمل، وبلغة موضوعنا، سوف يستكمل انعتاقه من كونه عملاً مستلَباً فيصبح عملاً إنسانياً. وهكذا فإنّ معركة النضال لتحقيق الشروط الأساسية لتجاوز الاغتراب على نحو ناجز، سوف تنتقل إلى مستوى جديد أثناء بناء الاشتراكية، ولكنها حتى في المرحلة الاشتراكية «بوصفها انتقاليّةً بين تشكيلتَين» ستظل بحاجة إلى شروط أساسية للانعتاق الكامل من الاغتراب، والتي ستعني شروط الانتقال من الاشتراكية إلى الشيوعية، وعلى رأس هذه الشروط، كما شدّد عليها جوزيف ستالين «انظر كتاب «الكلمة الآن للرفيق ستالين»، دار الطليعة الجديدة، دمشق، ص233»:

1 – تأمين النمو المطّرد لكامل الإنتاج الاجتماعي، وبالدرجة الأولى نمو إنتاج وسائل الإنتاج.

2 – رفع مستوى الملكية العامة لوسائل الإنتاج وتوسيعها على حساب تقليص الملكية الخاصة لها. واعتماد أسلوب تبادل المنتوجات بشكل تدريجي بدلاً من التبادل البضاعي كي تستطيع السلطة المركزية أو أي مركز اجتماعي-اقتصادي آخر الإحاطة بكل منتوجات الإنتاج الاجتماعي لمصلحة المجتمع.

3 – تحقيق مستوى من النمو الثقافي للمجتمع، يؤمّن لكل أفراده إمكانية التطوير الشامل لقدراتهم الجسمانية والفكرية... حتى يتمكّنوا بحرّية من اختيار المهنة التي تناسبهم، لا أنْ يبقوا مُقيَّدين بمهنة واحدة بحكم تقسيم العمل القائم.

لقد أعطانا ماركس في «تعليقات على جيمس ميل»، الذي كتبه في النصف الأول من عام 1844 تصوّراً عن النشاط الإنساني في الشيوعية كتشكيلة اقتصادية اجتماعية لا طبقيّة، حيث يصل الانعتاق من الاغتراب إلى اكتماله:

النضال لتحقيق الشروط الأساسية لتجاوز الاغتراب هو نفسه النضال من أجل بناء الاشتراكية

«لنفترض بأننا نفّذنا الإنتاج ككائنات إنسانية. كلّ منّا سيكون قد حقّق ذاته وحقّق ذاتَ الشخص الآخَر بطريقتين: 1- في إنتاجي سأكون قد جسّدْتُ فرديّتي تجسيداً موضوعياً، أكون قد جسّدتُ الطابع الخاصّ لي كفرد، وبالتالي أكون قد تمتّعت ليس فقط بالتجلّي الفردي لحياتي في أثناء النشاط، بل وكذلك عندما أنظر إلى الشيء، سوف أشعر بالسعادة الفردية في معرفة أنّ شخصيّتي لها وجودٌ موضوعيّ؛ أنّها مرئية للحواس وأنّها بالتالي قوّة دون أدنى شك. 2- في تمتّعك أنت بمنتوجي أنا، أو استعمالك لمنتوجي، أكون أنا قد حصلت على التمتّع المباشر في كلّ من كوني أعي أنّني قد أشبعتُ حاجة إنسانيّة بعملي، أيْ بأنّني قد جسّدتُ طبيعة الإنسان الجوهرية تجسيداً موضوعيّاً، وبأنني بذلك قد خَلَقتُ شيئاً يستجيب لحاجة طبيعة الإنسان الجوهرية لدى شخص آخر... إنّ منتوجاتنا سوف تكون بذلك عبارةً عن مرايا كثيرة نرى فيها انعكاس طبيعتنا الجوهرية».

وبالنتيجة فإنّ الاشتراكية «كمرحلة انتقالية ثمّ كاشتراكية ناجزة – شيوعية» هي الحلّ لأزمة الاغتراب، كما كتب ماركس في مخطوطاته الاقتصادية والفلسفية لعام 1844 «المخطوط الثالث، الفصل الثاني»:

«الشيوعية هي الإزاحة الإيجابية للملكية الخاصة كاستلاب ذاتيّ للإنسان، وبالتالي هي الامتلاك الصحيح للجوهر الإنساني... وتحدث في إطار غنى مراحل التطور السابقة برمّتها... إنّها الحلّ الحقيقي للصّراع بين الإنسان والطبيعة، وبين الإنسان والإنسان... بين التجسُّد الموضوعي وإثبات الذات، بين الحرّية والضرورة، بين الفرد والنوع. إنّها الحلّ لأُحجية التاريخ وهي تَعْلَم علم اليقين بأنّها هي الحلّ».

كذبة لإخفاء الجريمة

بعد شهر واحد تقريباً من طوفان الأقصى وتحديداً في السادس من تشرين الثاني الماضي، وصف الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، غزة بأنها باتت «مقبرة للأطفال»، ودعا إلى وقف إطلاق النار، والسماح بدخول المساعدات إلى المناطق المحاصرة. كان عدد الشهداء يومها قد وصل إلى 10 آلاف. لكن الكيان الصهيوني يرمي دوماً بعرض الحائط الشرعية الدولية.

■ إيمان الأحمد

يتابع الكيان الصهيوني ارتكاب المجازر، مجزرة بعد أخرى، فمنذ ثمانية أشهر، يموت الناس في غزة بأبشع الأساليب، فقد دُمّرت منازلها، ومستشفياتها ومدارسها. نزح سكانها نحو الجنوب، فقُتلوا في مخيّمات لجوئهم.

لم تجف دماء مجزرة «مستشفى المعمداني» بعد، وما زالت بشاعة قصف المستشفى وقتل الجرحى والأطباء ماثلة في العيون. في ليلة الأحد 26 أيار، قصف الاحتلال الصهيوني مخيّم تل السلطان للاجئين الفلسطينيين في رفح، ورمى أطناناً من القذائف الحارقة فوق رؤوس مدنيين عُزّل، طردوا من بيوتهم بسبب الحرب إلى مراكز اللجوء التي قيل بأنّها مناطق آمنة، فاستشهد 45 شخصاً، معظمهم من النساء والأطفال، صباح يوم الإثنين انتشرت صور الموت المروعة، لم تصدق العيون بشاعة ما ارتكبه العدو وفظاعة ما جرى في الليلة السابقة، وتضاعف عدد المنشورات حول رفح، وتصدّر هاشتاغ #AllEyesOnRafah «كلّ العيون على رفح» المنصّات. لم تكن هذه الجريمة كسائر جرائم الاحتلال الأخرى، لكنها أصبحت تحدياً لضمير العالم، فمن بين الصور كانت المشاهد التي نشرها المصوّر معتز العزايزة لطفل مقطوع الرأس في رفح!.

ذكّرت الصورة الناس بالكذبة الصهيونية التي تلت أحداث 7 أكتوبر، وادعاءها «قطع رؤوس 40 رضيعاً في كيبوتس كفار عزة». والتي فكّكتها صحيفة «لو موند» الفرنسية، في مقال نُشر في 3 نيسان 2024، تحت عنوان «40 رضيعاً مقطوعو الرأس: تفكيك الشائعة في قلب المعركة الإعلامية بين إسرائيل وحماس». اعتبرت الصحيفة أنّه وسط كل الحملات الإعلامية منذ السابع من أكتوبر، انتشرت بشكل استثنائي هذه الشائعة بالذات. وأضافت الصحيفة أنّ المكتب الإعلامي لحكومة الاحتلال أكّد أنه «لم يكن هناك أبداً 40 رضيعاً مقطوعي الرأس، لا في كفار عزة ولا في أي كيبوتس آخر». مع ذلك، أضافت الصحيفة أنّ الشائعة لا تزال قائمة واستُغلّت من قبل الكيان.

أدخلت الحماية القانونية للأطفال في القانون الإنساني الدولي، في اتفاقية جنيف عام 1949، بعد الحرب العالمية الثانية، المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب. لكن لا عين ترى ولا أذن تسمع!

إذا كانت العيون شاخصة نحو الإبادة الجماعية في رفح وغزّة وفي كل فلسطين فثمة هناك أصابع على زناد سلاح شاخص نحو العدوّ، يسطّر البطولات بالنار والدمّ، معبّداً الطريق نحو الانتصار.

أخبار ثقافية

معرض التراث الثقافي السوري في الصين

يحتضن متحف سور مدينة نانجينغ في مقاطعة جيانغسو بشرقي الصين خلال الفترة ما بين 18 أيار الماضي وحتى 18 تشرين الأول المقبل، معرضاً لمجموعة من الآثار الثقافية من سورية.

ويُسلّط المعرض الضوء على الثقافة والحضارة السورية، ويعتبر جزءاً من سلسلة جولات تنظمها المعارض الفنية الصينية والمديرية العامة للآثار والمتاحف في سورية. وبدأت الجولة في عام 2021، وعلى مدار السنوات الثلاث الماضية، تم عرض إجمالي 195 قطعة أو مجموعة من الكنوز السورية في متاحف بأكثر من 10 مدن صينية مثل شنتشن وتشنغدو، لتجذب أكثر من مليون زائر.

أعرب المدير العام للآثار والمتاحف في سورية عن إعجابه بمهنية ومصداقية فريق الإدارة الصيني، فضلاً عن التكنولوجيا المستخدمة في المعارض لحماية الآثار وإبراز أهميتها الثقافية.

وقال ليو شين لو عميد كلية الدراسات العربية بجامعة بكين للدراسات الأجنبية: «يعد المعرض دليلاً آخر على أن البلدين يشتركان في تبادلات ثقافية مزدهرة، والتي يمكن أن تساعد في تسهيل التفاهم المتبادل وتعزيز الوعي بحماية الآثار الثقافية».

«الفنّ التاسع يوثّق ويتحدّى» السردية الصهيونية

ما أهميّة الفنون البصريّة في فعل المقاومة؟ في محاولة الجواب عن ذلك جرى افتتاح معرضين في «مسرح المدينة» في بيروت. ضمّ الأول أعمال فنانين من فلسطين والدول العربيّة تحت عنوان «فلسطين: الفنّ التاسع يوثّق ويتحدّى»، أما المعرض الثاني فكان بعنوان «لا تتوقّفوا عن الرسم» وفيه تجمع اليوميّات المرئيّة المتضامنة مع غزّة التي بدأها الفنّانان اللبنانيّان مازن كرباج وجنى طرابلسي. كما أطلق المركز كتاباً لمجموعة من القصص المصوّرة والرسومات لفنانين من العالم العربي تحت عنوان «فلسطين بدون تخدير».

كما ستفتتح أكاديميّة «دار الثقافة» في 6 حزيران، معرضاً فرديّاً في «ملتقى السفير» يضمّ رسومات الصحافيّة منى سكرية تحت عنوان «من يوميّات غزّة» برعاية وحضور الطبيب غسّان أبو ستّة.

تصوّر الرسومات المأسي التي يتعرض لها أهالي غزّة وتطبع على أكياس قماش، لتعرض إلى جانب اللوحات الأصليّة وتُباع. حيث يعود ريع المعرض إلى «صندوق غسّان أبو ستّة» لأطفال غزّة الجرحى، وأكاديميّة «دار الثقافة» في غزّة.

كانوا وكنا

باتريس لومومبا مناضل كونغولي أسس حزب الحركة الوطنية الكونغولية الذي هدف إلى الاستقلال والوحدة الوطنية، أصبح أول رئيس وزراء منتخب في تاريخ الكونغو ما بين آخر أيام الاحتلال البلجيكي لبلاده وأول أيام الاستقلال، وتم اغتياله على يد القوات المتمردة المدعومة من بلجيكا، وتمت إذابة جسده في الحمض.

معركة غزة والخلاص البشري

ثمة لحظات وأحداث فارقة في التاريخ، تُكسَر فيها كثير من «المسلّمات» المستمرة لسنوات عديدة، وتُحفز وتستقطب فئات وشرائح واسعة من المجتمع، تستعيد ثقتها بقدرتها على الانتظام والعمل بصورة جماعية. يمكن اعتبار طوفان السابع من أكتوبر / تشرين الماضي، حدثاً نوعياً ولحظة مدروسة شاركت في إعادة تشكيل الوعي، وتغيير المفاهيم والحقائق وإعادة بنائها من جديد.

■ إيمان الذياب

يتابع العالم أجمع تداعيات ما يحدث في غزة والشرق الأوسط عموماً. فمنذ نيسان الماضي اجتاحت الاحتجاجات الطلابية الجامعات الأمريكية، وتطورت أحداثها واتسعت لتشمل جامعات أخرى في دول متعددة خاصة في أوروبا، احتجاجات ضد الإبادة الجماعية التي يمارسها الاحتلال الصهيوني بحق الفلسطينيين في فلسطين وغزة. يطالب المحتجون طلاباً وطالبات وأساتذة إدارة الجامعات بوقف تعاونها الأكاديمي مع الكيان، وبسحب استثمارات جامعاتهم من الشركات الداعمة للاحتلال وتسليح جيشه.

جددت الاحتجاجات الجدل حول سبب اختيار الطلاب القضية الفلسطينية والعدوان على غزّة قضية مُحفِّزة لهم، يُرجع الإعلام ومعه كثيرون السبب إلى الصور المروّعة للموت بشتى الأشكال على يد حليف الولايات المتحدة. وهذا صحيح إلى حد ما، ولكنه ليس السبب الوحيد؟

فلسطين تغربل العالم

«كل شيء بدأ عام 1948»، لم تكن مجرد صدفة انتشار صورة الشاحنة التي ترفع علم فلسطين في ولاية نيوجيرسي الأمريكية، وبجانبه هذه العبارة كُتبت بخط عريض.

ثمة وعي جديد يتشكل ويتعمق، سواء في المركز الإمبريالي أو في الأطراف. ثمة إدراك للتأزم الحاصل في المنظومة القائمة، وفهم للعلاقات والروابط التي تحكمها.

تعددت الأزمات والتوترات داخل منظومة الإمبريالية العالمية التي تعاني من تشوهات ذاتية وموضوعية مختلفة، أدت إلى تقلبات داخلية حادة فيها، وولّدت بمرور الوقت أشكالاً من الإحباط السياسي، مما جعل تناقضاتها تخرج إلى العلن، وتتمظهر في أزمة هوية وأزمة دور.

عبّر النزوع الإمبراطوري الأمريكي عن نفسه بالعسكرة والهوس المزمن بالحروب، ومن ناحية أخرى استخدم أدوات سيطرة متنوعة من أدوات الإخضاع السياسي بهدف التحكم الداخلي، وضبط ردود الأفعال على المدى القريب والمتوسط. تغذي المفاهيم النيوليبرالية التراتبية الهرمية القائمة على تعزيز الفردانية بشكل يصبح معه وكأن خلاص الذات يكون من خلال الاجتهاد والتحصيل والشهادة مما يخلق «فرداً» منزوع الانتماء الجمعي والإنساني، وتعزّز هويته الفردية وتجعل من الخلاص الفردي معياراً أساسياً للنجاح والاستمرار.

عزز مفهوم التنافس والفردانية الصراعات الداخليّة التي يعيشها الإنسان والمشاكل والأمراض الناتجة عنها، كالاكتئاب والعزلة والحصر والاغتراب.. الخ. بينما جرى تهميش الهوية الجماعية، واختصارها في أشكال محددة يمكن التحكم بها، مثل: الأندية الرياضية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات الترفيه...الخ.

تمييع الهوية!!

في قطاع التعليم ومع انسحاب الدولة بشكل تدريجي من توفير الخدمات المطلوبة والأساسية لجهاز التعليم، والعمل وفق قوانين الربح والخسارة وربط التعليم بالاستثمارات الخاصة، كان للوبيات الصهيونية العالمية تأثيرات كبيرة ونشطة على قطاع التعليم، بما يمتلكونه من عضويات نشطة، وقدرة على التأثير في دوائر النفوذ السياسية والإعلامية والثقافية.

إضافة إلى أساليب بسط السيطرة والرقابة المباشرة، جرى استخدام أسلوب «تمييع الهوية» حيث وُضع جهاز التعليم في مجال تنافسي فرداني مقطوع عن أي أفق جمعي، بحيث يقتصر هدف الطالب على النجاح لأجل الالتحاق بالأكاديميات والانخراط في سوق العمل. يوضع فيه كل الثقل على التنافس ويتم التعامل مع الطالب كرقم، أي أنّ الرقم الذي يجلبه «العلامة» هو المفتاح للنجاح وللخلاص الذاتي في سوق العمل، وكأنه غير مرتبط بجماعة ودون أيّة علاقة بهويته الجمعية وخصوصيته الثقافية الإنسانية.

تتواصل الاحتجاجات الطلابية المؤيدة لفلسطين رغم القمع، ورغم استعانة بعض الجامعات بقوات الأمن واعتقال المحتجين، وتتسع رقعتها، فالإقدام مُعدّ كالإحجام إذا أحس الناس بجدواه، وجدواه تزداد كل يوم، إذ أثارت معركة غزة تساؤلات حول العلاقات الإنسانية وانكساراتها، أمام جبروت المنظومة القائمة والمستمرة في اضطهاد الإنسان ودور الاقتصاد في صناعة المواقف المختلفة. وأعاد النظر في معانٍ كثيرة، كما حمل أسئلة حول المصير الجماعيّ للبشر.

إن مصير الخاذل سيكون أسوأ من مصير المخذول لذلك لم يعد أمام الإنسان اليوم سوى أن يفكر في الخلاص الإنساني ككل واحد

«هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى؟»

أراد الكيان الصهيوني لعدوانه على غزة أن يكون نكبة جديدة للفلسطينيين، أو كما وصفها قادته، «حرب استقلال ثانية» أو «حرب وجود»، كان المطلوب ليس تصفية الأداة العسكرية للمقاومة فقط، بل الإطاحة بكل ما هو لصيق بها، ابتداء من الفكرة والشعار إلى القيادات السياسية والميدانية، وحتى الفرق الإغاثية، مستخدماً أشد أشكال العنف وأفظعها، ورغم أن «كلّ ما في الأرض من فلسفة، لا يُعزّي فاقدًا عمّنْ فقدْ» كما يقول الشاعر إيليا أبو ماضي، إلّا أن صمود الشعب الفلسطيني واستبساله استطاع تبديد أوهام كثيرة وإلى الأبد.

ففي مقابل رواية الاحتلال وداعميه، والتي تحاول إقناع العالم أن العدوان الهمجي ليس سوى ردة فعل على عملية «طوفان الأقصى»، قدّمت المقاومة روايتها من خلال مذكّرة أصدرتها بعنوان: «هذه روايتنا.. لماذا طوفان الأقصى؟» شرحت فيها خلفيات إقدامها على هجومها العظيم في 7 أكتوبر/تشرين.

وعادت المذكّرة إلى تاريخ فلسطين المحتلة، مبيّنةً أنّ معركة الشعب الفلسطيني مع الاحتلال لم تبدأ في 7 تشرين الأول، بل «قبل ذلك بـ 105 أعوام». مشيرة إلى أنّ الشعب الفلسطيني عاش 30 عاماً تحت الاستعمار البريطاني، و75 عاماً من الاحتلال «الإسرائيلي» بينما عانى قطاع غزة من حصار خانق منذ أكثر من 17 عاماً، ليتحوّل إلى أكبر سجن مفتوح في العالم، و5 حروب مدمّرة، كان الكيان الصهيوني هو البادئ فيها في كل مرة.

ودعت إلى «معاقبة الاحتلال الإسرائيلي قانونياً على احتلاله، وكل ما ترتّب على ذلك من معاناة وضحايا وخسائر»، و«دعم المقاومة ضد الاحتلال الإسرائيلي بكل السبل المتاحة، باعتبارها حقاً مشروعاً».

لقد اعتقد البعض، بأن المقاومة أقدمت على فعل كبير يصعب على العالم هضمه، لكن الجرائم التي يرتكبها الاحتلال لا يمكن هضمها. ولذلك فإن استراتيجيته القائمة على أنه ضحية اعتداء ويجب مراعاته وتحقيق أمنه لم تعد كما كانت سابقاً.

انتقل الفلسطينيون من حالة الدفاع الدائم إلى الهجوم العاقل. هجوم يستند ليس فقط إلى حجم جريمة العدو، بل إلى قدرة المقاومة على الصمود. ولأول مرة يشعر المقاومون، وقيادتهم السياسية والشعب الفلسطيني خلفهم، أنهم ليسوا وحدهم في المعركة. فإلى جانب جبهات الإسناد العسكرية، حدث تغير واضح في رؤية العالم لقضيتهم وعدالتها.

الخلاص إنساني فقط!

تقتضي الطبيعة البشرية من الناس الدفاع عن أنفسهم في وجه الخطر، وقد بدأ الناس بإدراك حجم المسؤولية المنطلقة من المصلحة المشتركة والهوية الجمعية والمصير الواحد، ولذلك يكون دفاعهم عن غزة ومساندتها، دفاعاً عن أنفسهم. فالواقع يقول: إن مصير الخاذل سيكون أسوأ من مصير المخذول، لذلك لم يعد أمام الإنسان اليوم سوى أن يفكر في الخلاص الإنساني ككل واحد، وفي الواقع، فإن هذا ليس خياراً نمتلكه بحيث يستطيع المرء التحلل منه أو الفكاك عنه، إنها قضية وجود ومصير مشترك تثير حس التعاضد الإنساني، وتقتضي من الناس أن يكونوا في مستوى اللحظة التاريخية، وما تطرحه من تحديات جسيمة وخطيرة، ومن فرص عظيمة.